مركز الميزان لحقوق الإنسان

واقع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين – محافظات غزة، والنقابات العمالية في قطاع غزة خلال الفترة (١٩٩٣ – ٢٠٠٧).

ديسمبر ٢٠٠٧

الفهرس

مقدمة: ٣
لماذا النقابات العمالية؟: ٤
الفصل الأول ٥
حول النقابات والعمل النقابي في العالم وفلسطين... ..... ٥
لمحة تاريخية ٥
١/١- نشأة النقابات العمالية ٥
١/٢- العمل النقابي في فلسطين حتى النكبة عام ١٩٤٨ ..... ٥
الفصل الثاني ٧
حق التنظيم النقابي في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ومعايير ٧
منظمة العمل الدولية والعربية: ٧
٢/١- الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ٧
٢/٢- اتفاقيات منظمة العمل الدولية ٧
٢/٣- اتفاقيات منظمة العمل العربية ٨
الفصل الثالث ١١
الوضع القانوني للتنظيم النقابي العمالي والنقابات العمالية في قطاع غزة ١١
٣/١- الوضع القانوني قبل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية ١١
٣/٢- الوضع القانوني بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية ١١
الفصل الرابع ١٢
نقابات العمال والنقابات المهنية: ١٢
٤/١- من حيث التأسيس ١٢
٤/٢- من حيث الشخصية القانونية ١٢
٤/٣- من حيث العضوية ١٢
٤/٤- من حيث شروط العضوية ١٢
٤/٥- من حيث التشكيلات النقابية (التنظيمات النقابية) ١٢
٤/٦- الأهداف الخاصة والمهام الوظيفية ١٢
الفصل الخامس ١٣
الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة ١٣
٥/١- التطور التاريخي للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة ١٣
٥/٢- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة، بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤ ..... ١٤
٥/٣- البنية التنظيمية للاتحاد العام بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية ١٤
٥/٤- البناء الهيكلي للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة ١٥
٥/٥- الدوائر المركزية للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين – محافظات قطاع غزة ١٦
٥/٥- الدوائر المركزية للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين – محافظات قطاع غزة ١٦
٥/٦- عمل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية حتى ما قبل الانتفاضة الثانية.. ١٦
٥/٧- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية (آب/أغسطس ٢٠٠٠م) ١٨
٥/٨- علاقة الأحزاب السياسية بالنقابات العمالية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ١٩
٥/٩- المؤتمر العام السادس للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ٢٠
٥/١٠- المعيقات والصعوبات التي واجهت الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين – محافظات غزة ٢١
٥/١١- تحليل واقع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وتقييم أدائه ٢٢
الفصل السادس ٢٣
واقع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية: ٢٣
٦/١- حول الاستيلاء على مقار الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة ٢٣
الفصل السابع ٢٦
واقع النقابات العمالية العامة العاملة في قطاع غزة ٢٦
(دراسة ميدانية) ٢٦
٧/١- الهدف من الدراسة الميدانية ٢٦
٧/٢- صعوبات الدراسة الميدانية ٢٦
٧/٣- تمهيد ٢٦
٧/٤- الهيكل التنظيمي للنقابات العمالية العامة ٢٦
٧/٥- التصنيف العمالي للنقابات العمالية ٢٧
٧/٦- نتائج الدراسة الميدانية ٢٩
٧/٧- النتائج الكلية للدراسة الميدانية على مستوى كل النقابات العمالية العامة ٤٣
٧/٨- تحليل النتائج ٤٤
الفصل الثامن ٤٦
توصيات التقرير ٤٦
قائمة الملاحق ٤٨

مقدمة:

يصدر هذا التقرير بعد مضي قرابة عامين على الانتخابات التشريعية الثانية للسلطة الوطنية الفلسطينية، التي جرت في الخامس والعشرين من شهر كانون ثاني/يناير ٢٠٠٦. وقد شهد العامان الماضيان أحداثاً وتطورات كثيرة، وقدر للتجربة الديمقراطية الفريدة فلسطينياً وعربياً، أن تكون نقطة تحول مفصلية في تاريخ الشعب الفلسطيني، حيث دخل بعدها في دوامة صراع سياسي طاحن ظل يتصاعد حتى دخل طوره الأكثر دموية في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٦ عندما بدأت جولة ضارية من الاقتتال الداخلي الفلسطيني، تبعتها جولات عديدة، وصولاً إلى الحسم العسكري الذي قامت به حركة حماس في الرابع عشر من حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

إن هذا التقرير وهو يسعى للإلمام والإحاطة بواقع الحركة العمالية ونقاباتها منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى نهاية عام ٢٠٠٧، لا بد وأن يتطرق إلى الواقع السياسي الداخلي بما فيه من تجاذبات وصراعات، لا بهدف تناولها بذاتها، بل يحاول في جانب من جوانبه أن يرصد انعكاس الواقع السياسي الذي ساد طوال السنوات التي يغطيها التقرير، وعلى وجه الخصوص منذ الانتخابات التشريعية الثانية، على واحدة من أهم البنى المؤسساتية في المجتمع، ألا وهي النقابات العمالية، التي تفاعلت بهذا القدر أو ذاك مع المتغيرات السياسية الداخلية وتأثرت بها.

شهد العمل النقابي تطوراً ملحوظاً منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، سواء على صعيد بنية الجسم النقابي العمالي في قطاع غزة، حيث تم تأسيس عدد من النقابات العمالية الجديدة، أو على صعيد تجديد هيئات الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة والنقابات العمالية بصفة عامة، بعد أن عُقدت مؤتمرات انتخابية لجميع النقابات العمالية وللاتحاد العام، تم فيها انتخاب هيئات إدارية جديدة.

كما شهدت هذه الفترة، أثناء وبعد حسم حركة حماس العسكري في قطاع غزة في ٢٠٠٧/٦/١٤، استيلاء القوة التنفيذية التابعة لحكومة السيد إسماعيل هنية المقالة على المقر الرئيس للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ومقراته الفرعية في كافة المحافظات والتي تشتمل على مقرات النقابات العمالية المنضوية ضمن الاتحاد، إضافة إلى مكاتب ومقرات جميع المؤسسات التي تتبعه، وقامت بمصادرة كافة موجودات هذه المقرات من أجهزة وأدوات ومكاتب ووثائق وأرشيف، ومن ثم عهدت الحكومة المقالة بملف الاتحاد العام والنقابات العمالية إلى لجنة تسيير أعمال تتشكل بصفة أساسية من الكتلة الإسلامية العمالية، وهي الإطار النقابي العمالي التابع لحركة حماس.

يتطرق التقرير للعمل النقابي العمالي بشكل عام، وفي فلسطين وقطاع غزة على وجه الخصوص، والمكانة الحقوقية للعمل النقابي في الشرائع والمواثيق الدولية، ومواضع تميزه عن العمل النقابي المهني، وصولاً إلى التوسع في البحث في واقع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة وكافة النقابات العمالية العاملة في القطاع، من حيث الأداء والإنجازات والمعيقات التي تواجهها، عبر دراسة ميدانية سيتم استعراض نتائجها في الفصل التاسع من هذه الدراسة.

تجدر الإشارة إلى أن عملية جمع المعلومات للدراسة الميدانية كانت عملية عسيرة، بسبب الظروف التي يعيشها كل من الاتحاد العام والنقابات اليوم، بعد حرمانهم من استخدام مقراتهم ومحتوياتها بما في ذلك الوثائق والأرشيف العمالي، الأمر الذي كاد أن يجعل من عملية الوصول إلى بيانات صحيحة ودقيقة أمراً متعذراً لولا تعاون النقابيين وتجاوبهم الطيب، ونخص بالذكر النقابيان إلياس الجلدة وسلامة أبو زعيتر والسيد مصطفى شحادة مدير عام علاقات العمل في وزارة العمل، لهم ولكل من ساعد في إنجاز هذا التقرير جزيل الشكر والعرفان.

يهدف هذا التقرير إلى رصد واقع النقابات العمالية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين من حيث البناء الهيكلي والأداء وسير العملية التنظيمية الداخلية والعضوية وأهم الإنجازات وأبرز المشكلات والأزمات التي واجهت الحركة النقابية العمالية الفلسطينية في قطاع غزة، منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤ حتى نهاية عام ٢٠٠٧، مركزا بشكل خاص على فترة العامين الآخرين كونهما شهدا تحولاً كبيرا في المشهد السياسي الفلسطيني مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وفوزها بالأغلبية فيها.

وسيحاول التقرير الإجابة على السؤالين المركزيين التاليين:

- ما هو واقع حال النقابات العمالية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة؟.
- هل يؤدي كل من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة والنقابات العمالية دورهما النقابي، ارتباطاً بمفاهيم ومعايير العمل النقابي ووفق محددات ومبادئ اتفاقيات منظمتا العمل الدولية والعربية؟.

وفي النهاية يضع التقرير مجموعة من التوصيات والمقترحات التي نأمل أن تكون مدخلاً لنقاش بناء حول موضوع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين – محافظات غزة، والنقابات العمالية العامة في قطاع غزة.

لماذا النقابات العمالية؟:

النقابة بحسب قانون العمل الفلسطيني (رقم ٧) لعام ٢٠٠٠، أي تنظيم مهني يشكل وفقاً للقانون (قانون النقابات)، وتعتبر النقابات العمالية منظمات شعبية مهنية، العضوية فيها طوعية، غير إلزامية، تضم في عضويتها العاملين لقاء أجر لدى صاحب عمل، في مهن وأوجه عمل متشابهة، بحيث تعمل بتضامن أعضائها ومنتسبيها على تحسين شروط العمل وعلاقات العمل في المنشآت الاقتصادية التي يزاولون عملهم فيها، وتسعى لتكون مطابقة لمعايير المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية، بما يكفل الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة الكريمة للعمال على الأقل، وتناضل بشكل دائم لينال العمال مزيداً من الحقوق وتحصيل أكبر قدر ممكن من المكتسبات، وتشريعها في القوانين المحلية والمعاهدات الدولية.

فقد كان للنقابات العمالية دوراً أساسياً في تشكيل النظم السياسية في العديد من بلدان العالم على النحو الذي نعرفه اليوم، وهنا تجدر الإشارة إلى الدور الهام الذي لعبته نقابات العمل في بناء الديمقراطية في العديد من المجتمعات، حيث كان أحد المطالب الأساسية للحركات العمالية عامة في نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في أوروبا هو تعميم حق الانتخاب، ففي النمسا على سبيل المثال أعلنت النقابات العمالية إضراباً عاماً في سنة ١٨٩٣ لتحقيق هذا الهدف، وكذلك الأمر في كل من بروسيا (جزء من ألمانيا حالياً) وبلجيكا والنرويج والسويد في فترات لاحقة من القرن الماضي حيث أعلنت النقابات العمالية واتحادات العمال عدداً من الإضرابات العمالية مطالبة بتعميم حق الانتخاب.[1]

بذلك تعتبر النقابات العمالية في المجتمعات المتقدمة والكثير من المجتمعات النامية واحدة من أهم مؤسسات المجتمع، ومن البنى الأساسية في نظامه السياسي، التي تفعل وتنظم مشاركة الطبقات العاملة في عملية اتخاذ القرار ووضع التشريعات، وبالتالي المساهمة في صياغة واقع المجتمع ورسم خطوط مستقبله.

[1] مؤسسة مواطن، سلسلة مبادئ الديمقراطية، العمل النقابي، أيلول ١٩٩٧.

الفصل الأول

حول النقابات والعمل النقابي في العالم وفلسطين...

لمحة تاريخية

تعتبر نقابات العمال من المؤسسات والأطر والتنظيمات الشعبية الأهم والأكثر تأثيراً ونفوذاً في المجتمعات الحديثة، سواء من حيث حجم تمثيلها الذي يتسع في الدول الصناعية الكبرى، أو من حيث القوة الفعلية التي تتمتع بها في المجتمعات الديمقراطية كونها تعبر عن إرادة قطاع عريض ومهم من الجمهور ومصالحه.

ومع أن نقابات العمال تكونت ونشأت في المجتمعات الرأسمالية الحديثة لتمثل العمال في صراعهم التاريخي مع أصحاب العمل، إلا أن نشوءها في عصر الحداثة لا يعني أن الصراع المنشئ لها بين العمال وأصحاب العمل تولد مع تكون المجتمعات الرأسمالية في هذا العصر، بل هو واحد من أكثر الصراعات ملحمية على مر التاريخ، هو امتداد للصراع بين العبيد والأسياد في مرحلة معينة من التاريخ، وبين الفلاحين والأقنان وملاك الأرض الإقطاعيين، انه امتداد للصراع التاريخي بين المستغِلين والمستغَلين الذي نشأ مع ظهور أول مُلكية على وجه الأرض.

شهد التاريخ صوراً بشعة من استغلال الإنسان للإنسان رسمها سعيه الحثيث وراء الثروة، أنتج هذا الاستغلال الاقتصادي عبر التاريخ تقسيمات اجتماعية طبقية حرمت الإنسان في مرتباتها الدنيا من أبسط حقوقه الإنسانية، لقد كان الفيلسوف الإغريقي العظيم "أرسطو" دقيقاً في وصفه لحالة هذه الفئة الاجتماعية التي كانت تضم الأقنان والعبيد في عصره عندما عرفهم بأنهم عبارة عن "أدوات حية"، وظلت عبارة أرسطو التي أطلقها قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام معبرة بصدق عن حالة العبيد والأقنان والعمال لغاية الثورة الصناعية وعصر الحداثة وربما حتى يومنا هذا في العديد من أنحاء العالم، وفي أذهان الكثير من أرباب العمل الذين يتحينون الفرص لاغتصاب حقوق عمالهم والعودة في علاقات الإنتاج إلى الوراء، لهذا فإن النضال العمالي هو عملية مستمرة لا تتوقف، والصراع بين العمال وأرباب العمل صراع دائم مستمر في ظل النظام الرأسمالي.

١/١ ـ نشأة النقابات العمالية

على الرغم من الظلم والجور الذي قاسته الفئات الكادحة على مر التاريخ، إلا أن تنظيم العمال لأنفسهم لم يتحقق فعلياً إلا في نهاية الربع الأول من القرن الثامن عشر، هذا دون التقليل من شأن الثورات والانتفاضات التي قام بها الأقنان والعبيد والعمال على مر التاريخ، في اللحظات التي وصل فيها الظلم الذي يتعرضون له على يد الأسياد والإقطاعيين وأصحاب العمل إلى درجة لا تطاق. في ذلك الوقت ونتيجة ظهور ما يعرف اقتصادياً بـ"وفرة الإنتاج" أو "الإنتاج الضخم"، في أوروبا والولايات المتحدة، وما رافقه من تأسيس أول المصانع الكبرى والمجمعات الصناعية التي يعمل فيها آلاف العمال وتَشكّل المدن والضواحي العمالية، كل هذا ساعد على تكَوُن وعي جمعي لدى العمال بمصالحهم المشتركة، وقدرتهم على إحداث تغيير في شروط العمل عبر تعاونهم وتضامنهم. "كانت معاناة العمال جراء ظروف عملهم وأجورهم وخوفهم من فقدان عملهم أسباباً دفعت باتجاه بلورة وعيهم بمصالحهم المشتركة وضرورة تضامنهم".[٢] وشهد العام ١٨٢٥ بداية تكون نقابات العمال في إنجلترا لحماية مصالح العمال وتحسين حالهم عن طريق الاتفاقات الجماعية مع أصحاب الأعمال على شروط العمل.[٣]

في تلك المرحلة من التاريخ، بدأت تتبلور "علاقات العمل الجماعية"، وهي تلك العلاقات الناشئة بين مجموعة من العمال وصاحب العمل الذي يستخدمهم، أو العلاقات التي تربط بين جماعات من العمال وبين أصحاب العمل الذين يستخدمونهم، حيث تعتبر النقابات الممثل القانوني للعمال في "علاقات العمل الجماعية"، وقد يمثل أصحاب العمل منظماتهم التي يشكلونها.[٤]

بدأت مسيرة تبلور النقابات تخطو بتسارع وبثبات اعتباراً من العقدين الثالث والرابع من القرن الماضي، وكان انتشار التنظيم النقابي في تلك الفترة نتيجة مباشرة لتطور الصناعة وأساليب الإنتاج اللذين رافقهما تبلور التقسيم الطبقي الحاد إلى عمال يبيعون قوة عملهم لكسب لُقمة عيشهم، وأصحاب عمل مالكين لوسائل الإنتاج يدفعون للعمال مقابل قوة عملهم.[٥]

إن الصراع بين العمال وأصحاب العمل مر عبر تاريخه بمنعطفات دراماتيكية لم تخلو من مآثر بطولية سجلها العمال في نضالهم المرير لانتزاع حقوقهم من أصحاب العمل، كما شهد الكثير من الأوقات التي تعاظم فيها جور أصحاب العمل والحكومات التي دائماً ما تكون إلى صفهم، وتلقت الحركة العمالية العديد من الضربات الموجعة، إلا أن المنحى العام لنضال العمال بالإجمال يسير في اتجاه صاعد، نحو اكتساب العمال والكادحين للمزيد من حقوقهم الإنسانية بفضل مثابرة العمال وكفاحهم وعزيمتهم، رغم بعض الانتكاسات والإخفاقات التي حدثت هنا أو هناك.

١/٢ ـ العمل النقابي في فلسطين حتى النكبة عام ١٩٤٨

لم يكن عمال فلسطين متخلفين كثيراً عن ركب النضال العمالي في العالم، ففي بدايات القرن العشرين تحديداً في العام ١٩٢٠، بدأ التنظيم النقابي في فلسطين، وتجسد مؤسساتياً عام ١٩٢٥ عندما تم تشكيل "جمعية العمال العرب الفلسطينية"[٦].

---

[2] المرجع السابق

[3] هارولد ج.لاسكي، نقابات العمال في المجتمع الحديث، ترجمة وتقديم أحمد رضوان عز الدين، الدار المصرية، ١٩٥٧.

[4] جميل موسى سرحان، علاقات العمل الجماعية، رسالة ماجستير – معهد البحوث والدراسات، جمهورية مصر العربية، أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٣.

5 مرجع سابق، مؤسسة مواطن، سلسلة مبادئ الديمقراطية، العمل النقابي، أيلول ١٩٩٧.

لقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية، دفعت في اتجاه إطلاق الحريات العامة وتعزيز المشاركة السياسية للطبقات الاجتماعية الكادحة وعلى رأسها طبقة العمال، وإن كانت هذه المتغيرات جاءت كنتيجة لواقع ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي تشكل في الغرب على وجه التحديد، إلا أنها كانت ذات أبعاد كونية شملت آثارها العالم كله بما في ذلك فلسطين. وبهذا الخصوص يقول المحامي ربحي قطامش في كتابه (حرية التنظيم النقابي) "تطورت مكانة ووزن الحركة النقابية الفلسطينية لدرجة دفعت بسلطات الانتداب إلى سن قانون نقابات العمال لسنة ١٩٤٧، وتأثر التنظيم النقابي في عقد الأربعينيات بعوامل فاعلة، تركت بصمتها الواضحة على دور العمل النقابي في تأطير عشرات الآلاف من العمال، وتوسع مجالات نشاطه في مجال النضال الاقتصادي والسياسي، ومن أبرز التحولات: المتغير العددي المرتبط باتساع نطاق حرية التنظيم النقابي على المستوى الكوني، والاستعداد للحرب الكونية وما رافقه من بناء معسكرات واستعدادات في فلسطين مما ساهم في تشغيل آلاف العمال، ومن ناحية ثانية الانقسام الذي تعرضت له الحركة النقابية لاعتبارات عديدة في مقدمتها الرؤية السياسة"[٧].

لقد تشكل في سنة ١٩٤٢ إتحاد نقابات وجمعيات العمال العربية، كتنظيم نقابي موازٍ لجمعية العمال العربية الفلسطينية، غير أن محاولة توحيد التنظيمين قد فشلت، وفي العام ١٩٤٥ انشقت مجموعة أخرى عن جمعية العمال العربية الفلسطينية، وتوحدت مع اتحاد النقابات. وكان من الممكن أن يتضاعف تأثير الحركة النقابية، وخاصة بعد سن قانون النقابات الفلسطيني لسنه ١٩٤٧، إلا أن التطورات السياسية وقرار تقسيم فلسطين، ولاحقاً حلول النكبة الكبرى عام ١٩٤٨، شكل ضربة مميتة للتنظيم النقابي الفلسطيني في حينه.[٨]

---

[6] مجلة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب – العدد (٩٦٠) السنة ١٩٧٥ ص ١٤، نقلاً عن ربحي قطامش، حرية التنظيم النقابي، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، نيسان ٢٠٠٠.

[7] ربحي قطامش، كتاب: حرية التنظيم النقابي في فلسطين، صادر عن مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، نيسان/٢٠٠٠.

[8] المرجع السابق.

الفصل الثاني

حق التنظيم النقابي في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ومعايير منظمة العمل الدولية والعربية:

٢/١- الشرعة الدولية لحقوق الإنسان

كفلت الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بكافة مواثيقها وعهودها الحق في العمل والتنظيم النقابي وتشكيل النقابات والاتحادات، حيث جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه"،[9] ونص البند الأول من المادة الثامنة من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على ما يلي: "١. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة ما يلي:

(أ) حق كل شخص في تكوين النقابات بالاشتراك مع آخرين وفى الانضمام إلى النقابة التي يختارها، دونما قيد سوى قواعد المنظمة المعنية، على قصد تعزيز مصالحه الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها. ولا يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم،

(ب) حق النقابات في إنشاء اتحادات أو اتحادات حلافية قومية، وحق هذه الاتحادات في تكوين منظمات نقابية دولية أو الانضمام إليها،

(ج) حق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية، دونما قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

(د) حق الإضراب، شريطة ممارسته وفقا لقوانين البلد المعنى".[10]

٢/٢- اتفاقيات منظمة العمل الدولية

لقد تم التأكيد على حق التنظيم النقابي في الكثير من اتفاقيات المنظمة، وعلى وجه الخصوص في اتفاقيتين، هما الاتفاقية (رقم ٨٧) لعام ١٩٤٨ "الحرية النقابية وحماية حق التنظيم"، والاتفاقية (رقم ٩٨) لعام ١٩٤٩ "تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضات الجماعية".

حيث اشتملت الاتفاقية (رقم ٨٧) لعام ١٩٤٨ على مجموعة من الأحكام التي تؤكد على الحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي وهي:

المادة (٢): "للعمال وأصحاب العمل، دون تمييز من أي نوع، الحق في إنشاء ما يختارونه هم أنفسهم من منظمات، ولهم كذلك، دون أن يرتهن ذلك بغير قواعد المنظمة المعنية، الحق في الانضمام إلى تلك المنظمات، وذلك دون ترخيص مسبق".[11]

المادة (٣):

١- لمنظمات العمال ولمنظمات أصحاب العمل الحق في وضع دساتيرها ولوائحها الإدارية، وفي انتخاب ممثليها بحرية كاملة، وفي تنظيم إدارتها ونشاطها، وفي إعداد برامج علمها.

٢- تمتنع السلطات العامة عن أي تدخل من شأنه أن يقيد هذا الحق وأن يقوم ممارسته المشروعة.

المادة (٤):

لا يجوز للسلطة الإدارية حل منظمات العمل ومنظمات أصحاب العمل أو وقف نشاطها.

المادة (٥):

لمنظمات العمال ولمنظمات أصحاب العمل الحق في تكوين اتحادات واتحادات عامة وفي الانضمام إليها، ولأي من هذه المنظمات أو الاتحادات أو الاتحادات العامة الحق في الانضمام إلى منظمات دولية للعمال ولأصحاب العمل.

المادة (٦):

تنطبق أحكام المواد ٢و٣و٤ من هذه الاتفاقية على الاتحادات والاتحادات العامة لمنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل.

المادة (٧):

لا يخضع اكتساب منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل واتحاداتهم واتحاداتهم العامة الشخصية الاعتبارية لشروط من شأنها أن تقيد تطبيق أحكام المواد ٢و٣و٤ من هذه الاتفاقية.

المادة (٨):

١- يحترم العمال وأصحاب العمل ومنظمات كل منهم قانون البلد في ممارستهم لحقوقهم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من الأشخاص أو الجماعات المنظمة.

٢- لا يجوز أن ينطوي قانون البلد في حد ذاته على مساس بالضمانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، أو أن يطبق فيها مساس بهذه الضمانات.

المادة (١١):

تتعهد كل دولة عضو في منظمة العمل الدولية تسري فيها هذه الاتفاقية باتخاذ كل التدابير اللازمة والمناسبة لضمان ممارسة العمال وأصحاب العمل حقهم في التنظيم بحرية.

---

[9] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، البند الرابع من المادة ٢٣.

[10] العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ٨، البند الأول.

[11] المادة الثانية، من الاتفاقية (رقم ٨٧) الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في ٩ تموز/يوليه ١٩٤٨، في دورته الحادية والثلاثين.

كما جاءت الاتفاقية (رقم ٩٨) لعام ١٩٤٩ لتتمم الاتفاقية (رقم ٨٧)، حيث وضعت مجموعة من الأحكام، من شأنها أن تحمي العمال المنتظمين في النقابات العمالية من أي تمييز قد يمارس ضدهم أو ضد نقاباتهم ومنظماتهم واتحاداتهم، وفيما يلي مواد الاتفاقية التي تؤكد على هذا المضمون:

المادة (١):

١- يتمتع العمال بحماية كافية من كل عمل ينطوي على تمييز في مجال الاستخدام بسبب انتمائهم النقابي.

٢- تنطبق هذه الحماية بوجه خاص على الأعمال المقصود بها:-

أ. جعل استخدام عامل مشروطاً بعدم انضمامه إلى نقابة أو تخليه عن عضوية نقابة؛

ب. تسريح عامل أو الإساءة إليه بأي وسائل أخرى بسبب انضمامه إلى نقابة أو مشاركته في أنشطة نقابية خارج ساعات العمل، أو أيضاً لمشاركته فيها بموافقة صاحب العمل، أثناء ساعات العمل.

المادة (٢):

١- تتمتع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل بحماية كافية من أي أعمال تنطوي على تدخل من قبل بعضها إزاء الأخرى فيما يتعلق بتكوينها أو تسييرها أو إدارتها، سواء بصورة مباشرة أو من خلال وكلائها أو أعضائها.

٢- وبوجه خاص، تعتبر بمثابة أعمال تدخل في مفهوم هذه المادة الأعمال المقصود بها تشجيع إقامة منظمات عمال تخضع لسيطرة منظمات لأصحاب العمل، أو دعم منظمات للعمال بوسائل مالية أو غير مالية، بهدف وضع هذه المنظمات تحت سيطرة أصحاب عمل أو منظمات لأصحاب العمل.

المادة (٣):

تقام عن الاقتضاء آلية مناسبة للظروف الوطنية بغية ضمان احترام حق التنظيم وفقاً لتعريفه في المادتين السابقتين.

المادة (٤):

تتخذ عن الاقتضاء تدابير مناسبة للظروف الوطنية لتشجيع وتعزيز التطوير والاستخدام الكاملين لإجراءات التفاوض الإرادي بين أصحاب العمل أو منظماتهم ومنظمات العمال، بغية تنظيم أحكام وشروط الاستخدام باتفاقات جماعية.

يبقى أن نذكر أخيراً من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، الاتفاقية رقم (١٥١) الخاصة بحماية حق التنظيم النقابي وإجراءات تحديد شروط الاستخدام في الخدمة العامة، التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٧٨، في دورته الرابعة والستين، وأصبحت نافذة بدءاً من تاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨١، وفقا لأحكام المادة ١١ منها. وتكمن أهمية هذه الاتفاقية في أنها تؤكد على حق العاملين في الوظيفية العمومية (المستخدمين العموميين) بتنظيم أنفسهم في نقابات وجمعيات خاصة بهم، وحمايتهم من أية إجراءات تتخذ بحقهم بغرض منعهم من الانضمام إلى أو المشاركة في تأسيس نقابات أو جمعيات الموظفين (منظمات المستخدمين العموميين).

حيث ورد في المادة الرابعة من الاتفاقية:

١- يتمتع المستخدمون العموميون بالحماية الكافية ضد أعمال التمييز المضادة للنقابات فيما يتعلق باستخدامهم.

٢- تنطبق هذه الحماية بوجه خاص على الأعمال التي ترمي إلى:

أ. إخضاع استخدام المستخدمين العموميين لشروط عدم انضمامهم إلى منظمات المستخدمين العموميين أو تخليهم عن عضويتها.

ب. فصل مستخدم عام أو الإساءة إليه بسبب عضويته لإحدى منظمات المستخدمين العموميين أو بسبب مشاركته في الأنشطة العادية لهذه المنظمة.

وقد أكدت المادة الخامسة من الاتفاقية على عدم جواز تدخل السلطات العامة بأي شكل من الأشكال في عمل نقابات أو جمعيات الموظفين (منظمات المستخدمين) وتأسيسها، وذلك من خلال الأحكام التالية:

١- تتمتع منظمات المستخدمين العموميين بالاستقلال الكامل عن السلطات العامة.

٢- تتمتع منظمات المستخدمين العموميين بالحماية الكافية من أي تدخل من جانب سلطة عامة في إنشائها أو سير عملها أو إدارتها.

٣- وبوجه خاص تعتبر الأعمال الرامية إلى تشجيع إقامة منظمات للمستخدمين العموميين تحت سيطرة سلطة عامة، أو إلى دعم منظمة للموظفين العموميين بالمال أو بأي طريقة أخرى بهدف إخضاعها لسيطرة سلطة عامة، بمثابة تدخل بمفهوم هذه المادة.

وقد ورد في باقي مواد الاتفاقية مجموعة أحكام هامة من بينها، ضرورة توفر التسهيلات المناسبة للمستخدمين العموميين لتمكينهم من أداء وظائفهم بسرعة وكفاءة، سواء أثناء ساعات العمل أو خارجها بدون عوائق من الإدارة (المادة ٦)، وتحدد التفاوض والتحكيم والوساطة كآليات لتسوية المنازعات الناشئة عن تحديد شروط وظروف الاستخدام (المادة ٨)، والتأكيد على الحقوق المدنية والسياسية للمستخدمين المدنيين (المادة ٩).

٢/٣- اتفاقيات منظمة العمل العربية

أما منظمة العمل العربية فقد عقدت عدة اتفاقيات صادقت عليها معظم الدول العربية، نذكر منها الاتفاقية رقم (٨) لعام ١٩٧٧ بشأن الحريات والحقوق النقابية، الصادرة عن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته السادسة في مدينة الإسكندرية في جمهورية مصر العربية (آذار/مارس ١٩٧٧)، نذكر من بين موادها ما يلي:

المادة (١):

لكل من العمال وأصحاب الأعمال أياً كان القطاع الذي يعملون فيه، أن يكونوا، دون إذن مسبق، فيما بينهم منظمات، أو ينضموا إليها، لترعى مصالحهم ،وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية، وتمثلهم أمام الجهات المختلفة، وتسهم في رفع الكفاية الإنتاجية، وفى تحقيق الخطط التي تهدف إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

المادة (٢):

يجب مساواة العمال العرب الذين يعملون في دولة عربية _ غير تلك التي ينتمون إليها بجنسياتهم _ بالعمال الوطنيين في الانتماء إلى عضوية منظمات العمال وتمتعهم بكافة الحقوق النقابية.

المادة (٣):

تقتصر إجراءات تكوين منظمة العمال أو منظمة أصحاب الأعمال، على إيداع أوراق تكوينها لدى الجهة المختصة، ويحدد القانون الجهة المختصة، وطريقة الإيداع، بما لا يتضمن أية معوقات.

المادة (٤):

تمارس منظمات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال نشاطها بمجرد إيداع أوراق تكوينها.

المادة (٥):

للجهة الإدارية المختصة، ولكل من الاتحاد العام لمنظمات العمال أو منظمات أصحاب الأعمال، كل في إطار منظمته، حق الطعن في صحة تكوين منظمات العمال أو منظمات أصحاب الأعمال، وذلك لمخالفة القانون أو النظام الأساسي للمنظمة.

المادة (٦):

يضع كل من العمال وأصحاب الأعمال المؤسسين للمنظمة نظامها الأساسي الذي يتضمن على وجه الخصوص أهدافها ووسائل تحقيقها، وكذلك أجهزتها وطرق تمويلها وإدارتها، دون تدخل أو تأثير من أية جهة كانت، ولا يجوز إلزام منظمات العمال أو منظمات أصحاب الإعمال بأية لوائح أو أنظمة خاصة بتنظيم العمل بها وممارستها لنشاطها تضعها أية جهة، ويجوز وضع نماذج غير إلزامية لهذه اللوائح أو الأنظمة للاسترشاد.

المادة (٧):

يحظر وضع قيود على تملك منظمات العمال أو منظمات أصحاب الأعمال للأموال الثابتة والمنقولة وكذلك ممارسة النشاط المالي، بشرط أن يكون ذلك في نطاق أهدافها.

المادة (٨):

لكل من منظمات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال الحق في أن تكون فيما بينها وفى مجال عملها نقابات عامة أو اتحادات نوعية أو فرعية، ولها الحق في تكوين اتحاد عام واحد على المستوى القطري، وتسرى على هذه الاتحادات في تكوينها نفس الإجراءات التي تخضع لها منظمات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال، وللاتحاد العام الحق في الانضمام للاتحادات أو المنظمات العربية أو الاشتراك في تأسيسها في حالة عدم وجودها، وكذلك يكون للاتحادات النوعية وللنقابات العامة نفس الحقوق بعد موافقة الاتحاد العام.

المادة (٩):

تكفل الدولة قيام منظمات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال بعملها وممارسة كافة أوجه نشاطها في حرية كاملة، وتضمن الدولة حماية منظمات العمال ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال من التدخل في شئونها أو التأثير عليها.

المادة (١٠):

يكفل تشريع كل دولة لمنظمات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال حرية الاجتماع دون حاجة إلى إذن مسبق من الجهة الإدارية أو غيرها.

المادة (١١):

يكفل تشريع كل دولة حق المفاوضة الجماعية وإبرام عقود العمل المشتركة وتنظيم إجراءاتها ونطاقها وآثارها.

المادة (١٢):

لعمال حق الإضراب للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية بعد استنفاذ طرق التفاوض القانونية لتحقيق هذه المصالح.

المادة (١٣):

يكفل تشريع كل دولة حرية العامل في الانضمام أو عدم الانضمام إلى النقابة وحريته في الانسحاب منها.

المادة (١٤):

يكفل تشريع كل دولة عدم التدخل في ترشيح وانتخابات الأعضاء النقابيين.

المادة (١٥):

يكفل تشريع كل دولة حرية ممارسة كل عضو لنشاطه النقابي دون تدخل من صاحب العمل أو أية جهة.

المادة (١٦):

يكفل القانون التسهيلات اللازمة لأعضاء المجالس التنفيذية للتشكيلات النقابية لممارسة مهامهم النقابية خلال مواعيد العمل، سواء كانت هذه المهام بالمنشأة أو خارجها.

المادة (١٧):

يكفل القانون للقادة النقابيين التفرغ لممارسة نشاطهم النقابي في كافة مستويات التشكيل، كما يكفل لهم أجورهم وكافة حقوقهم، بشرط أن يتم ذلك في حدود احتياجات النقابة.

المادة (١٨):

يحظر القانون نقل أو وقف أو فصل أو الإضرار بالعضو النقابي بسبب انتمائه أو ممارسته لنشاطه النقابي.

المادة (١٩):

يحظر القانون تعليق استخدام العامل أو استمراره في عمله على شروط انضمامه أو عدم انضمامه إلى النقابة، أو على شرط الانسحاب منها.

المادة (٢٠):

يحدد النظام الأساسي لمنظمات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال، القواعد الخاصة بأسباب وطرق وقفها أو حلها اختياريا.

المادة (٢١):

لا يجوز للجهة الإدارية وقف أو حل منظمة العمال أو منظمة أصحاب الأعمال، أو إحدى تشكيلاتها التنفيذية إلا بحكم قضائي، وذلك لمخالفة القانون أو النظام الأساسي للمنظمة. ويكون من حق منظمة العمال ومنظمة أصحاب الأعمال ممارسة نشاطها إلى حين صدور حكم القضاء بصفة نهائية.

المادة (٢٢):

يجب أن تشمل تشريعات الدول العربية، الأحكام الخاصة بالحريات والحقوق النقابية في جميع القطاعات، وعلى الأخص قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات.

الفصل الثالث

الوضع القانوني للتنظيم النقابي العمالي والنقابات العمالية في قطاع غزة

٣/١- الوضع القانوني قبل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية

لا يخضع التنظيم النقابي في الضفة الغربية وقطاع غزة لقانون واحد، كشأن الكثير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الأخرى التي يمارسها الفلسطينيون من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وذلك نتيجة لواقع التجزئة التي تكرست بعد إقامة دولة إسرائيل على جزء من أرض فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨، فقد خضعت الضفة الغربية لإدارة المملكة الأردنية الهاشمية وقطاع غزة للإدارة المصرية، ومن حينه طبّقت في الضفة الغربية القوانين والتشريعات الأردنية وفي قطاع غزة القوانين والتشريعات التي أقرت في زمن الإدارة المصرية للقطاع، وظلت كذلك بعض القوانين التي تعود إلى عهد الاستعمار العثماني والانتداب الاستعماري البريطاني سارية المفعول في كل من الضفة وغزة، ليضاف إليها لاحقاً مجموعة كبيرة من الأوامر العسكرية الإسرائيلية بعاد عام ١٩٦٧.

ولا يزال قانون النقابات الذي صدر وفقاً لأمر الحاكم الإداري المصري لقطاع غزة رقم (٣٣١) لسنة ١٩٥٤،[12] هو القانون الساري المفعول في القطاع حتى يومنا هذا، ويتضمن هذا الأمر (٣٣) مادة، تتناول أحكاماً تفصيلية تنظم تأسيس ونشاطات وحل النقابات.

تنص المادة الثانية من القانون (الأمر) على أنه "يسمح بتكوين نقابات عمال في المنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين على الوجه المبين في هذا القانون"، وبذلك فإن هذا النص قد أجاز حرية تشكيل النقابات. كما أن المادة الخامسة قد أجازت للعمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة واحدة أو بمهن أو صناعات أو حرف متماثلة أو مرتبط بعضها ببعض أو تشترك في إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابات عمالية. إلا أن ذلك مقيد بشروط محددة على الوجه التالي:

١. أن لا يقل عدد المؤسسين عن خمسة وعشرين عاملاً في حال التكوين النقابي في منشأة واحدة، وأن لا يقل العدد عن خمسين عاملاً فيما يتعلق بغير نقابات المنشأة الواحدة.
٢. يشترط عدم وجود أو تكوين أكثر من نقابة واحدة لعمال المنشأة الواحدة.
٣. لا يجوز تكوين أكثر من نقابة مهنية واحدة في البلد الواحد لعمال المهنة أو الصناعة أو الحرفة الواحدة.

٣/٢- الوضع القانوني بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية

مازال الأمر بقانون النقابات رقم (٣٣١) لسنة ١٩٥٤ ساري المفعول بعد ثلاثة عشر عاماً على تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ويشكل الإطار القانوني للتنظيم النقابي وتكوين النقابات العمالية. والإضافة الوحيدة جاءت من خلال قانون العمل الفلسطيني رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠ الذي عاد وأكد على حق العمال في تشكيل نقابات، وقام بوضع مجموعة قواعد قانونية توضح أولاً ماهية الحق في العمل، ومن هو العامل، ومن هو صاحب العمل، حيث عرف النقابة بأنها أي تنظيم مهني يشكل وفقاً للقانون (قانون النقابات)،* والعمل بأنه كل ما يبذله العامل من جهد ذهني أو جسماني لقاء أجر سواء كان هذا العمل دائماً أو مؤقتاً أو عرضياً أو موسمياً، وعَدّل تعريف العامل في قانون النقابات ليصبح، كل شخص طبيعي يؤدي عملاً لدى صاحب العمل لقاء أجر ويكون أثناء أدائه العمل تحت إدارته وإشرافه، أما صاحب العمل فهو كل شخص طبيعي أو اعتباري أو من ينوب عنه يستخدم شخصاً أو أكثر لقاء أجر.

ثم قام القانون بتنظيم علاقات العمل عبر وضع مجموعة من القواعد التي تحدد المستوى الأدنى المقبول للحق في حياة كريمة للعمال، من تأمين صحي وتعويضات ومكافآت وساعات العمل ...الخ، بما يتناغم مع المعايير الدولية المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة العمل الدولية. علاوة على ذلك اشتمل قانون العمل رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠ على إضافة وتعديل مهم على قانون النقابات رقم (٣٣١) لسنة ١٩٥٤، حيث أعطى موظفي الحكومة والهيئات المحلية الحق بتكوين نقابات خاصة بهم في الفقرة الأولى من المادة رقم ٣، علماً بأن قانون النقابات كان قد منعهم من ممارسة هذا الحق.

يشير التقرير إلى أن الحركة النقابية سعت لسنوات عديدة بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية لإصدار قانون نقابات فلسطيني موحد، نظراً لعدم وجود قانون نقابات ساري المفعول في الضفة الغربية، ولأن قانون النقابات رقم (٣٣١) والتعديلات والإضافات التي حملها قانون العمل لازالت دون طموح النقابيين ولا تجاري التطور الحاصل على صعيد النقابات والعمل النقابي على المستوى العربي والدولي وحتى على المستوى الفلسطيني حيث تقدم الواقع الفعلي على القانون في كثير من النواحي، فعلى سبيل المثال قانون النقابات اكتفى بالحديث عن نقابة المنشأة، ولم يتطرق إلى النقابات العامة. وفي الضفة الغربية مازالت الحركة النقابية منذ أكثر من ست سنوات دون غطاء قانوني ولا تخضع لأي أحكام قانونية تنظم أوضاعها وتشرع نشاطها وتحميها، بعد أن نشأت حالة فراغ قانوني إثر إلغاء قانون العمل الأردني الذي كان نافذاً في الضفة الغربية، بما فيه الفصل المتعلق بالتنظيم النقابي، وذلك بعد أن تم إقرار قانون العمل الفلسطيني عام ٢٠٠٠.

لذا، تم تقديم مشروع قانون بهذا الخصوص للمجلس التشريعي وأقر فيه بالقراءة الأولى، وتوقف الأمر عند هذا الحد، ولم تستكمل إجراءات إقراره حتى اليوم، علماً بأن مشروع القانون قد تعرض لكثير من النقد من قبل النقابيين، الذين يعكفون اليوم على إعداد مشروع قانون جديد لتقديمه عندما تسمح الظروف الداخلية بذلك.

---

[12] بمقتضى المرسوم الجمهوري الصادر بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٤، وبمقتضى الأمر رقم (١٥٤) الصادر عن وزير الحربية بتاريخ ١٠ فبراير لسنة ١٩٥٤، أصدر اللواء عبد الله رفعت الحاكم الإداري العام للمنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين الأمر رقم (٣٣١) لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون نقابات العمال، وقد نشر هذا الأمر بالعدد رقم (٤١) من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٩٥٤/١١/١٥.

* يلاحظ أن القانون لم يعرف النقابات العمالية بذاتها، واكتفى بتعريف النقابات بشكل عام.

الفصل الرابع

نقابات العمال والنقابات المهنية:

يعد الفرق بين النقابات العمالية والنقابات المهنية من الموضوعات التي يحصل فيها الكثير من اللبس والخلط، ليس لدى عامة الناس فحسب بل حتى لدى النقابيين أنفسهم. خصوصاً فيما يتعلق بالمهام وآليات العمل ووسائل النضال.

بشكل عام يمكن القول أن الفرق الأساسي بين النقابات العمالية والنقابات المهنية يكمن في وظيفة كل منهما، فنقابات العمال موضوعها علاقات العمل، وتهدف بشكل أساسي إلى تحسين شروط العمل وحماية العمال من الجور والظلم والاستغلال الذي قد يلحق بهم من أصحاب العمل، بينما النقابات المهنية فموضوعها تنظيم أحوال المهن وتطوير أوضاعها.

لتوضيح الفرق بين شكلي التنظيم النقابي، العمالي والمهني، قام السيد مصطفى شحادة مدير عام علاقات العمل في وزارة العمل الفلسطينية بإنجاز ورقة عمل بهذا الخصوص، وضع فيها عدة معايير للتمييز بين النقابات المهنية والعمالية وفق القوانين والنظم السارية في قطاع غزة، سيقوم التقرير فيما يلي باستعراضها بتصرف[١٣]:-

٤/١- من حيث التأسيس

- النقابات العمالية تنشأ بنظام إيداع المستندات لدى الجهة الإدارية المختصة، وضمن إجراءات يحددها القانون.
- بينما النقابات المهنية، تنشأ كل منها بقانون خاص بها أو مرسوم.

٤/٢- من حيث الشخصية القانونية

- تعتبر النقابة المهنية مرفق عام ذا طبيعة خاصة، فهناك جانب من الفقه القانوني يقسم المرافق العامة إلى ثلاثة أنواع هي، المرافق الإدارية والمرافق الاقتصادية والمرافقة المهنية، ويضع النقابات المهنية في صلب المرافق المهنية. أي أن الدولة تتخلى عن تنظيم المهن الحرة، لأعضاء المهنة أنفسهم –لأنهم أقدر عليه- مع تخويلهم نصيباً من السلطات العامة يستعينون به على تأدية رسالتهم، فإن ذلك لا يغير من التكييف القانوني لهذه المهن بوصفها مرافق عامة.
- أما النقابات العمالية، فهي تعتبر من أشخاص القانون الخاص، لأنها تتكون بإرادة العمال، ولا تتدخل الدولة في إنشائها أو تعيين القائمين عليها، ولا تتمتع النقابة العمالية بحقوق السلطة العامة.

٤/٣- من حيث العضوية

- النقابات المهنية تكون العضوية فيها إلزامية، حيث أن عضوية النقابة شرط لمزاولة المهنة.
- بينما العضوية في النقابات العمالية اختيارية.

٤/٤- من حيث شروط العضوية

- في النقابات المهنية يجب أن يكون العضو حاصلاً على مؤهل علمي محدداً لمنحه شهادة مزاولة مهنة.
- أما في النقابات العمالية فيكفي أن تتوافر في المتقدم لعضوية النقابة صفة العامل، وأن يعمل في المهنة التي تمثلها نقابته العمالية.

٤/٥- من حيث التشكيلات النقابية (التنظيمات النقابية)

- النقابة المهنية تكون لها صفة وطنية (على مستوى الوطن)، وهي التي تحتكر التمثيل ويمكن أن يكون لها فروع أو مكاتب في المحافظات.
- بينما في النقابات العمالية، تكون هناك عدة تشكيلات، كل واحد منها لها الشخصية الاعتبارية:

١. نقابة المنشأة.
٢. نقابة عمال المحافظة (أو نقابة الفرعية).
٣. النقابة العامة (على مستوى الدولة).
٤. الاتحاد العام للنقابات.

٤/٦- الأهداف الخاصة والمهام الوظيفية

- النقابة المهنية تركز على تنظيم المهنة ودور أصحابها في تقدم المجتمع وتعتبر هيئات استشارية للدولة في مجال تخصصها، وتؤمن لأفرادها نظام التقاعد والمعاشات، وتحدد أسعار الخدمات التي يقدمها أعضاؤها للمواطنين.
- فيما تعمل النقابة العمالية على تحسين شروط وظروف العمل ومنح الإجازات والمكافآت والعلاوات والعمل في بيئة آمنة وصحية وتقوم بتمثيل العمال في المفاوضات الجماعية مع أصحاب العمل وإبرام عقود العمل المشتركة وتمثيل العمال في هيئات التوفيق والتحكيم وتنظيم الإضرابات، وتقديم الخدمات الاجتماعية للعمال (ثقافية ورياضية وصحية وترفيهية...الخ).

[13] مصطفى شحادة/ مدير عام علاقات العمل في وزارة العمل الفلسطينية، النقابات العمالية والنقابات المهنية أوجه التشابه والخلاف بينهما، ورقة عمل.

الفصل الخامس

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة

يعتبر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة، الإطار الواسع الذي يجمّع النقابات العمالية ويوحد جهودها في سبيل خلق بيئة عمل أكثر عدالة وإنسانية للعمال وتحقيق مستوى معيشي يؤمن متطلبات العيش الكريم لهم.

وقد تأسس الاتحاد العام في العام ١٩٦٥ بموجب أمر رقم (٣٣١) لسنة ١٩٥٤، وكان يضم في حينه ستة نقابات عمالية فقط، واليوم وصل عدد النقابات المنضوية في إطار الاتحاد إلى خمسة عشر نقابة. سيحاول التقرير في هذا القسم منه الإضاءة على واقع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة، عبر التعرف على هيكله وآليات العمل داخله والسياسات التي رسمها لنفسه في مؤتمره الأخير، وباستعراض أهم انجازاته على مدى السنوات التي يدرسها التقرير، دون أن يغفل التطرق إلى أهم المعيقات والعقبات التي واجهته.

٥/١- التطور التاريخي للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة

في العام ١٩٦٤، وبموجب الأمر الصادر عن الإدارة المصرية رقم (٣٣١) لسنة ١٩٥٤، تقدمت مجموعة من النقابيين للحصول على تراخيص لإنشاء نقابات عمالية، وقد حصلت ست نقابات على تراخيص من قبل الإدارة المصرية، هي:

١- نقابة عمال الأعمال التجارية والخدمات العامة (تأسست في ١٩٦٤/١٠/١١)
٢- نقابة عمال الخياطة والنسيج (تأسست في ١٩٦٤/١٠/٢٢).
٣- نقابة عامة السائقين العرب (تأسست في ١٩٦٤/١٠/٢٢).
٤- نقابة عمال الصناعات المعدنية (تأسست في ١٩٦٤/١١/١٤).
٥- نقابة عمال النجارة والبناء (تأسست في ١٩٦٥/١/١٣).
٦- نقابة عمال الزراعة العرب (تأسست في ١٩٦٥/٤/٢٨).[١٤]

بعد تأسيسها عملت النقابات الستة على توحيد نفسها في جسم واحد، وتمكنت بعد مرور عام واحد على تأسيسها من تشكيل اتحاد النقابات العمالية الفلسطينية في قطاع غزة.

في العام ١٩٦٥ تم تشكيل اتحاد النقابات العمالية الفلسطينية في قطاع غزة وشُكلت جمعية عمومية للاتحاد تتكون من الهيئات الإدارية من النقابات الستة التي كانت المكون الرئيسي للاتحاد، وجدير بالذكر أن الهيئات الإدارية لكل نقابة عمالية في حينه كانت تتشكل من سبعة أعضاء

عقد المؤتمر الأول للاتحاد في غزة بفندق الأمل وافتتحه السيد أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرر الفلسطينية والفريق : يوسف الغجر الحاكم العام لقطاع غزة _ زمن الإدارة المصرية _ وحضر ما يقارب من (١١٥) مندوبا يمثلون جميع فروع الاتحاد.

بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، عملت إسرائيل على شل العمل النقابي بالكامل، فحظرت العمل النقابي واعتبرته عملاً خارجاً على القانون ولاحقت النقابيين واعتقلت العديد منهم. وبتأثير وضغط من بعض المنظمات والجمعيات الدولية قررت سلطات الاحتلال أن تسمح للنقابات بمزاولة عملها في العام ١٩٨٠، ولكن وفق شروط مجحفة وقيود وإجراءات تضعف العمل النقابي، منها:

١- بقاء أعضاء الهيئات الإدارية السابقين للنقابات في مناصبهم علما بأن جزءاً كبير منهم قد غادر البلاد أو توفى أو استنكف عن العمل النقابي، دون السماح بوضع بديل أو إجراء انتخابات.
٢- إغلاق باب التنسيب في النقابات.
٣- حظر التدخل بشئون العمال داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م.
٤- عدم التدخل في الشئون السياسية.

في ظل هذه الظروف التي فرضها الاحتلال، لم يكن أمام النقابات العمالية سوى الصراع من أجل البقاء، حيث كان يقابل أي تحرك أو نشاط عمالي تنظمه النقابات العمالية، إجراءات إسرائيلية عنيفة، من قبيل اعتقال النقابين وملاحقتهم وتهديدهم إلا أن ذلك كله لم يثنهم عن مواصلة سعيهم لتطوير النقابات وضم الأعضاء رغم الحظر، وكان التطور البارز للمنظمات العمالية النقابية في قطاع غزة إجراء انتخابات في العام ١٩٨٧، حيث بادرت النقابات الست الموجودة في قطاع غزة بإجراء انتخابات ديمقراطية فازت خلالها الكتل النقابية الوطنية، بيد أن الأمور لم تستمر على هذا النحو حيث بدأت الصبغة السياسية تظهر على هذا الجسم العمالي في عملية تنسيب الأعضاء وهذا ما انعكس على عملية انتساب العمال لهذا الجسم النقابي حيث سجل أدنى مستوى له.[١٥]

في العام ١٩٩١ عقدت انتخابات لجميع النقابات عدا نقابة عمال الخياطة والنسيج، وفى العام ١٩٩٣ تم إجراء انتخابات لبعض النقابات العمالية.

---

[14] مجلة سواعد عمالية، كانت تصدر عن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، العدد (١-١١).

[15] السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، موقع مركز المعلومات الوطني، http://www.pnic.gov.ps/arabic/labor/pal-Work%205.html#name

٥/٢- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة، بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤

منذ آخر انتخابات جرت عام ١٩٩٣ وحتى منتصف عام ٢٠٠٦، لم تجر أي انتخابات داخل النقابات والاتحاد العام، وقد شهدت هذه السنوات تراجعاً ملحوظاً للحياة الديمقراطية، على الرغم من أن هذه السنوات الثلاثة عشر، كانت الأنسب (على الأقل نظرياً) لانتظام الأوضاع الداخلية، وتطور الحياة الديمقراطية داخل النقابات والاتحاد العام، وذلك لغياب الحضور المباشر للاحتلال وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

لقد شكل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية ظرفاً مواتياً لتطور العمل النقابي وازدهاره في الضفة الغربية وقطاع غزة، لجملة من العوامل، نذكر منها:

- تجسد سلطة وطنية لأول مرة للشعب الفلسطيني على أرض فلسطينية، فبعد أن كان العمل النقابي في السابق يعاني من العقبات والصعوبات التي يضعها الاحتلال، علاوة على تعرض النقابيين للملاحقة والاعتقال، أصبح بالإمكان بعد تشكيل السلطة أن يتحرر النقابيين والعمل النقابي ولو جزئياً من قيود الاحتلال.
- الاستقرار النسبي في الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ساعد على تبلور ونمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل قطاع البناء والإنشاءات وقطاع السياحة والخدمات وقطاعات عديدة أخرى، ما يعني انتظام أعداد متزايدة من الأيدي العاملة في العمل داخل هذه القطاعات الصاعدة.
- هذه المرحلة، شهدت تقدم النضال المطلبي الاجتماعي على النضال الوطني التحرري، حيث تراجع زخم انخراط أفراد المجتمع والشباب منهم على وجه الخصوص في الأحزاب والقوى السياسية لصالح البحث عن تكوين الذات والاستقرار الاجتماعي.

كل هذه العوامل خلقت ظروفاً موضوعية مواتية لتقدم العمل النقابي ونهوضه في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالفعل كان هناك تطور ملحوظ على صعيد البنية التحتية للاتحاد العام والنقابات المنضوية في إطاره، من مقرات مجهزة بكافة الوسائط والأجهزة الأساسية، بالإضافة إلى تأسيس محطة إذاعية خاصة بالاتحاد (صوت العمال) وبعض المشاريع الاقتصادية، ولا ننكر حدوث تطور كذلك على صعيد التنظيم النقابي، وصل إلى ذروته في السنوات الأولى بعد تأسيس السلطة، إلا أن هذا التقدم توقف عند حدود معينة ولم يرتق لتصبح للحركة العمالة ومؤسساتها الرسمية ذلك الحضور الوازن على مستوى رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية الذي كان يفترض أن تتمتع به في ظل الإمكانات التي توفرت لها في حينه.

لقد أصبح الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في هذه المرحلة أقرب إلى جهاز بيروقراطي ملحق بجسم السلطة التنفيذية، حيث كان يتلقى جزءاً مهماً من موازنته منها، بالإضافة إلى تفرغ معظم قياداته النقابية على ملاك ديوان الموظفين الحكومي أو على ملاك أجهزة الأمن، وبالتالي لم يعد باستطاعة الاتحاد موضوعياً أن يحمل بشكل جدي قضايا العمال في وجه سلطة وحكومة هو أساساً أحد أجهزتها، علاوة على أنه كان عرضة بالتبعية لكافة الأمراض المستشرية في جسد السلطة الفلسطينية، من محسوبية وفساد وضعف الرقابة والمتابعة، والتضخم الوظيفي ...الخ.

إن تقييم أداء الاتحاد العام إضافة إلى تقييم أداء النقابات العمالية طوال مرحلة ما بعد السلطة الوطنية الفلسطينية هو جوهر هذا التقرير، وسيتناوله التقرير عبر قراءة أهم توصيات مؤتمر الاتحاد العام الذي انعقد في أيار/مايو ٢٠٠٦ ومقابلة عدد من الناشطين النقابيين والاستناد إلى بعض ما كتب بهذا الخصوص، أما واقع وأداء النقابات العمالية فسيفرد له التقرير فصلاً خاصاً يستعرض عبره ويحلل نتائج دراسة ميدانية نفذت لغرض هذا التقرير، لكن قبل كل ذلك سيتعرض التقرير للبنية التنظيمية للاتحاد العام والتي تشكل النقابات العمالية عمودها الفقري ولبنتها الأساسية على الرغم من الخلل الذي حصل نتيجة العضوية الطارئة أو ما يعرف بعضوية المساعدات والتي سيعود التقرير لمناقشتها في مكان آخر منه.

٥/٣- البنية التنظيمية للاتحاد العام بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية

إن أهم تطور حدث على البنية التنظيمية للاتحاد العام بعد نشوء السلطة الوطنية كان تأسيس ٩ نقابات عامة جديدة، انضمت إلى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ليصبح عدد أعضاء الاتحاد العام من النقابات خمسة عشر نقابة، والنقابات الجديدة هي:

١- النقابة العامة لعمال الخدمات الصحية.
٢- النقابة العامة لعمال الخدمات السياحية.
٣- النقابة العامة لعمال الخدمات التعليمية.
٤- النقابة العامة لموظفي الحكومة.
٥- النقابة العامة للعاملين في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
٦- النقابة العاملة لعمال البلديات.
٧- النقابة العامة لعمال الصناعات الغذائية.
٨- النقابة العامة للعاملين في المصارف والبنوك والمعاملات المالية.
٩- النقابة العاملة للعاملين في المطابع والإعلام.

تجدر الإشارة إلى أن الفترة نفسها شهدت تأسيس ثلاث نقابات أخرى لكنها لم تنضم إلى الاتحاد العام وهي:

١- النقابة العامة لعمال البتروكيماويات.
٢- النقابة العامة للعاملات في رياض الأطفال.
٣- النقابة العامة لصيادي الأسماك (جرى دمجها في النقابة العامة لعمال الزراعة في مؤتمر النقابة عام ٢٠٠٦).

لقد شهد عمل الاتحاد العام بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية توسعاً كبيراً على صعيد البنية التنظيمية، فبعد أن كان يضم الاتحاد في عضويته ستة نقابات عمالية، أصبح اليوم يضم خمسة عشر نقابة، منه نستنتج أن بينة الاتحاد النقابية وهيئاته المختلفة قد توسعت بنسبة بلغت ١٥٠%، ليشمل تمثيله مجمل فئات العمال تقريباً ممن يعملون في جميع القطاعات الاقتصادية والمهنية في قطاع غزة.

٥/٤- البناء الهيكلي للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة

يتشكل البناء التنظيمي الهيكلي للاتحاد على النحو التالي:

١- المؤتمر العام: السلطة العليا للاتحاد، يضم في عضويته جميع أعضاء الهيئات الإدارية لكل نقابة من النقابات الأعضاء في الاتحاد.
٢- المجلس المركزي للاتحاد: هو هيئة وسيطة بين المؤتمر العام واللجنة التنفيذية، يتشكل من أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد، إضافة إلى عضوين منتخبين من كل نقابة، بحيث يمثل كل نقابة من النقابات أربع أعضاء في المجلس المركزي.
٣- اللجنة التنفيذية: تتكون من ٣١ عضواً، بواقع عضوين منتدبين عن كل نقابة، بالإضافة إلى رئيس الاتحاد الذي يتم انتخابه من قبل المؤتمر العام للاتحاد.
٤- الأمانة العامة للاتحاد: الهيئة المكلفة بالإدارة اليومية لأعمال الاتحاد، تتكون من رئيس الاتحاد والسكرتير وأمين الصندوق ونائب أول ونائب ثاني[١٦].

شكل (١) يوضح الهيكل التنظيمي للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

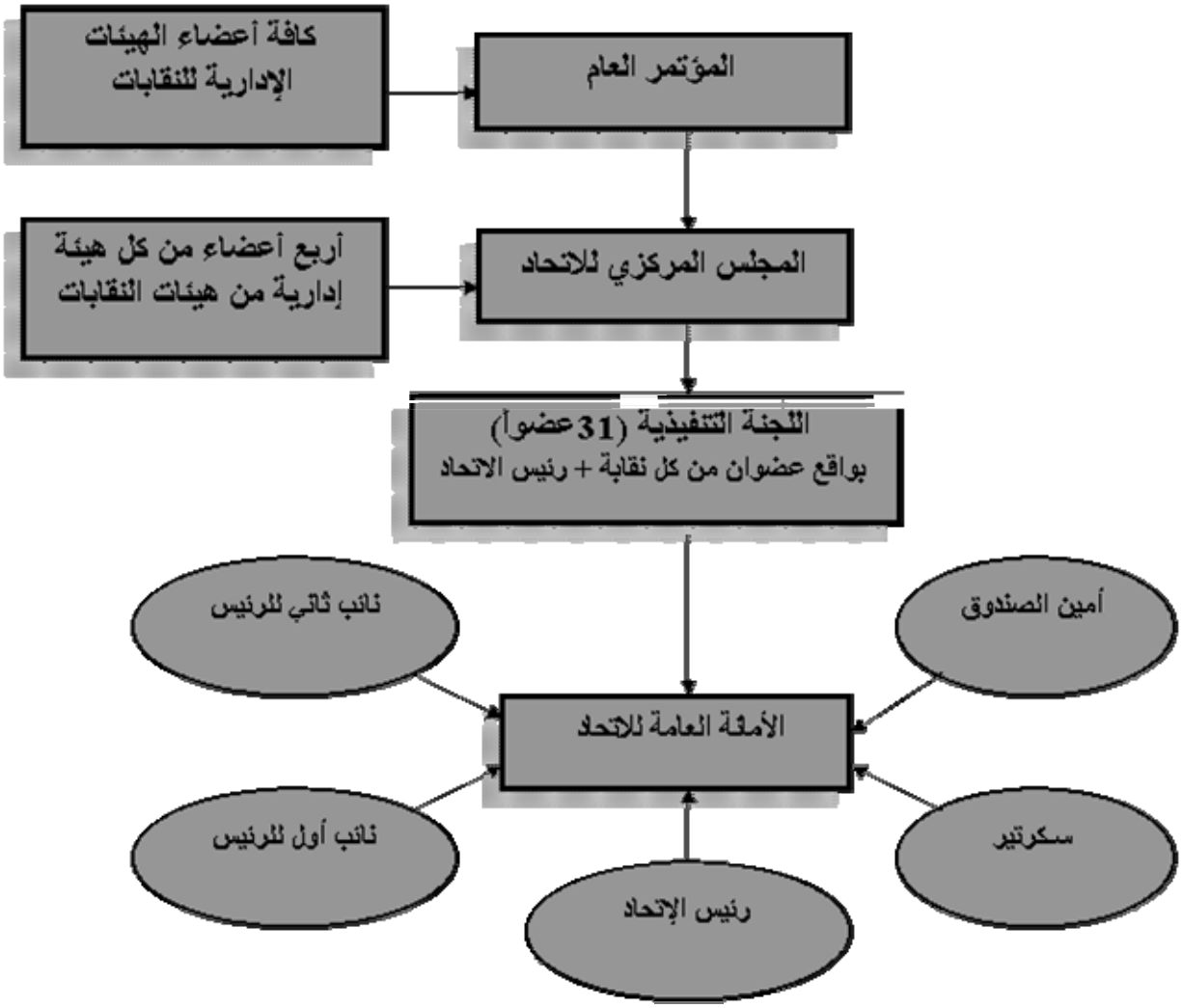

[16] الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين-محافظات غزة، النظام الداخلي.

٥/٥- الدوائر المركزية للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين – محافظات قطاع غزة

يضم الاتحاد العام أربعة عشر دائرة مركزية هي:

١- الدائرة المالية.
٢- دائرة علاقات العمل والشئون القانونية.
٣- دائرة التنظيم النقابي.
٤- دائرة شئون المرأة العاملة.
٥- دائرة رعاية الشباب.
٦- الدائرة الصحية.
٧- دائرة الثقافة العمالية.
٨- دائرة العلاقات العامة.
٩- الدائرة الاجتماعية.
١٠- دائرة الوقاية والسلامة المهنية.
١١- دائرة البحوث والدراسات.
١٢- الدائرة الإعلامية.
١٣- دائرة الشئون الإدارية.
١٤- دائرة القوانين والتشريعات.

٥/٦- عمل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية حتى ما قبل الانتفاضة الثانية.

يمكن تلخيص أهم انجازات الاتحاد العام بالنقاط الستة التالية:[١٧]

١- تشكيل دوائر عمل مختصة داخل الاتحاد مثل الدائرة الصحية، ودائرة التثقيف والنشر ودائرة المرأة، الدائرة الاجتماعية والرياضية، الدائرة القانونية.....الخ.
٢- المشاركة في مناقشة وصياغة مشروع قانون العمل الفلسطيني وقانون التأمينات الاجتماعية.
٣- إنشاء نقابات جديدة مثل نقابة عمال وموظفي البلديات ونقابة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
٤- إعداد مشروع قانون أو نظام داخلي للنقابة العامة والنقابة الفرعية والاتحاد العام للنقابات.
٥- تطوير أسماء بعض النقابات مثل نقابة السائقين العرب لتصبح نقابة النقل العام وتشمل عضوية جميع العاملين في مجالات النقل البري والبحري والجوى.
٦- بناء مقر ثابت للاتحاد العام الموجود حاليا في حي عباد الرحمن حيث تم بناؤه بتمويل من منظمة العمل النرويجية.

شهدت الفترة ما بين عام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٠ ذروة نشاط الاتحاد على صعيد العمل النقابي، حيث تم في مطلع هذه الفترة تشكيل دوائر الاتحاد المركزية، التي باشرت بدورها في وضع خطط عمل سنوية عملت على تنفيذها، وكان أداء هذه الدوائر بالإجمال يسير في تصاعد مستمر حتى الأشهر الأولى من عمر انتفاضة الأقصى، حيث بدأ نشاطها يتراجع تدريجياً لصالح برامج الإغاثة التي استحوذت على جل اهتمام الاتحاد العام لنقابات العمال كما سنرى لاحقاً.

لا شك بأن دوائر الاتحاد العام تشكل عصب العمل داخله، ويمكن اعتبارها التيرموميتر الحقيقي لقياس مدى نشاطه وفاعليته، وكذلك هي البوصلة التي توجه الاتحاد نحو ممارسة دوره وأهدافه التي وضعها لنفسه، فكلما كانت دوائر الاتحاد نشطة وتتمركز فيها مقدرات وإمكانات الاتحاد كلما كان الاتحاد أقرب إلى أن يمارس دوره المساند والداعم للنقابات العامة المنضوية في إطاره لتتمكن من تمثيل مصالح العمال والدفاع عنها على أفضل وجه.

حتى نتمكن من الوقوف على حقيقة أوضاع الاتحاد منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية حتى انطلاق انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، سيقوم التقرير في هذا القسم منه باستعراض موجز لأهم ما أنجزته دوائر الاتحاد العام المركزية خلال هذه السنوات الهامة من تاريخه.[١٨]

١- التنظيم النقابي:[19]

- زيارة مالا يقل عن ٥٠٠ موقع عمل في العام ١٩٩٦ وارتفع العدد ليصل إلى ٧٠٠ موقع عمل عام ١٩٩٧، وتراجع عدد الزيارات بشكل ملحوظ في العام ١٩٩٨ ليقل عن ٥٠٠ زيارة وذلك نتيجة للإغلاقات الإسرائيلية المتكررة التي حدثت

---

[17] الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، العمل النقابي في الأراضي الفلسطينية، http://www.pnic.gov.ps/arabic/labor/pal-Work%205.html.

[18] مجموعة عمل مركزة نظمها مركز الميزان، ناقشت العنوان: نظرة على عمل وتكوين دوائر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة، حيث شارك في المجموعة كل من السادة أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين – محافظات غزة، طارق عمر الهندي (سكرتير الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين)، إسعيد الأسطل (مسئول الدائرة الثقافية في الاتحاد)، نصر الله جرغون (مسئول الدائرة الاجتماعية)، بشير السيسي (النائب الثاني لرئيس الاتحاد)، بكر محمد الجمل (مسئول دائرة القوانين والتشريعات ودائرة الوقاية والسلامة المهنية)، أشرف محمد مسلم (مسئول دائرة البحوث والدراسات)، سلامة محمود أبو زعيتر (مسئول دائرة العلاقات العامة والشئون القانونية)، محمد سعدي حلس (مسئول دائرة التنظيم النقابي)، مركز الميزان لحقوق الإنسان في ٢٠٠٧/١٢/١٤.

[19] مركز الميزان، ورشة عمل بعنوان: نظرة على عمل وتكوين دوائر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة، مداخلة محمد سعدي حلس (مسئول دائرة التنظيم النقابي)، ٢٠٠٧/١٢/١٤.

خلاله، ثم عاد الرقم ليصل إلى ٥٠٠ زيارة عام ١٩٩٩، وفي العام ٢٠٠٠ كان هناك نشاط جيد حتى النصف الأول منه ثم توقف النشاط مع انطلاقة انتفاضة الأقصى، تجدر الإشارة إلى أن الزيارات في كل عام كانت جديدة بمعظمها، فعادة ما يتم زيارة موقع العمل لمرة واحدة، إلا أذا كان هناك حاجة للمزيد من الزيارات.

- تنظيم عدد من الدورات التثقيفية داخل مواقع العمل بالتعاون مع دائرتي الثقافة العمالية والوقاية والسلامة المهنية.
- عمل عدد من اتفاقيات العمل الجماعية للعمال الذين يعملون لدى نفس المشغل بالتعاون مع الدائرة القانونية.

٢- دائرة القوانين والتشريعات:[20]

- العمل مع المجلس التشريعي ومؤسسات المجتمع المدني على صياغة قانون العمل الفلسطيني رقم (٧) الذي صدر في العام ٢٠٠٠، حيث كان الاتحاد حاضراً في كافة جلسات لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي الفلسطيني التي عقدت في كل من غزة والضفة لمناقشة مسودة القانون وصولاً إلى إقراره، وكانت مشاركة الاتحاد رئيسية حيث كانت تؤجل الجلسة التي يتخلف الاتحاد عن حضورها.
- المشاركة في كافة جلسات نقاش قانون التأمينات الاجتماعية التي عقدها المجلس التشريعي قبل انتخابات المجلس الثانية وبعدها، وقد ضغط الاتحاد باتجاه أن يتضمن القانون عدد من التشريعات التي تعزز التضامن والتكافل الاجتماعي وتحمي طبقات المجتمع الفقيرة وفئاته الأضعف، مثل إضافة تشريع حول تعويض العاطلين عن العمل، لكنه لم ينجح في مسعاه هذا.
- المساهمة في الوصول إلى صيغة مسودة قانون النقابات التي أقرت بالقراءة الأولى في المجلس التشريعي، مع تسجيل الاتحاد لعدد من التحفظات على القانون، على رأسها عدم تمييز القانون في أحكامه للنقابات العمالية عن تلك المهنية،* وقد كان للاتحاد دور في إدخال عدد من التعديلات على المسودة الأصلية للقانون.

٣- دائرة الوقاية والسلامة المهنية:[21]

- تحديد معايير الوقاية والسلامة المهنية.
- زيارة المصانع والورش الصناعية للتحقق من مدى التزام العمال وأصحاب العمل بمعايير الوقاية والسلامة المهنية.
- تنظيم عدد من ورش العمل والدورات التدريبية بهدف رفع مستوى وعي العمال ومعرفتهم بمعايير الوقاية والسلامة المهنية.
- متابعة إصابات العمل، والسعي بالتعاون مع الدائرة القانونية لكي يحصل العامل المصاب على التعويض المناسب.

٤- دائرة البحوث والدراسات:[22]

- قامت الدائرة بتنفيذ العديد من الدراسات في مواضيع متعددة مرتبطة بقضايا العمال، مثل البطالة وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية، ودراسات حول السلامة المهنية والآثار الصحية على العامل نتيجة ممارسته لبعض الأعمال والمهن، بالإضافة إلى عدد من الدراسات القانونية تناولت القوانين والتشريعات الفلسطينية ذات العلاقة بقضايا العمل والعمال مثل قانوني التأمينات الاجتماعية والخدمة المدنية.
- عملت الدائرة على دراسة واقع العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر من حيث ظروف عملهم والصعوبات التي كانت تواجههم بفعل الإجراءات والسياسات التي اتبعتها سلطات الاحتلال بحقهم فيما يتعلق بمنح تصريحات العمل والمعاملة على معبر بيت حانون "إيرز".

٥- دائرة القوانين والتشريعات:

- تمكنت الدائرة من الوصول إلى اتفاقيات عمل جماعية بين العمال وأصحاب العمل في عدد من المنشئات الاقتصادية والخدمية.
- رفع عدد كبير من القضايا العمالية أمام القضاء الفلسطيني، وقد نجحت الدائرة بالحصول على أحكام قضائية بالتعويض لصالح العمال تقدر قيمة مبالغها الإجمالية بخمسة ملايين دولار أمريكي خلال الفترة من مطلع عام ١٩٩٨ حتى شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.[23] القضايا العمالية التي رفعت موزعة كالتالي*، عمال الزراعة ٢٠٠٠ قضية، عمال الزراعة ٤٠٠٠ قضية، عمال منطقة "إيرز" الصناعية ٢٠٠٠ قضية، عمال قطاع غزة داخل الخط الأخضر ٤٦٠٠ قضية.[24]
- متابعة عدد من قضايا العمال خارج إطار القضاء وتمكنت الدائرة من الوصول إلى تسويات مع أصحاب العمل تضمن عودة العامل إلى عمله أو حصوله على مستحقاته من صاحب العمل.
- نجحت الدائرة من خلال مفاوضات مع أصحاب مصانع الخياطة في منطقة "إيرز" الصناعية بتكريس تطبيق قانون العمل الفلسطيني داخل هذه المنطقة بعد أن كان يطبق القانون الإسرائيلي فيها[25].
- أرسلت الدائرة مذكرة لوزير العدل وقاضي القضاة تطالب بتشكيل محاكم عمالية مستعجلة للنظر بقضايا العمال التي هي في معظم الأحيان لا تحتمل التأخير.[26]

---

[20] مركز الميزان، ورشة عمل بعنوان: نظرة على عمل وتكوين دوائر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة، مداخلة بكر محمد الجمل (مسئول دائرة القوانين والتشريعات ودائرة الوقاية والسلامة المهنية)، ٢٠٠٧/١٢/١٤.

* لمعرفة المزيد عن الفرق بين النقابات العمالية والنقابات المهنية، أنظر الفصل الخامس من هذا التقرير.

[21] المرجع السابق.

[22] مركز الميزان، ورشة عمل بعنوان: نظرة على عمل وتكوين دوائر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة، مداخلة أشرف محمد مسلم (مسئول دائرة البحوث والدراسات)، ٢٠٠٧/١٢/١٤.

[23] مركز الميزان، ورشة عمل بعنوان: نظرة على عمل وتكوين دوائر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة، مداخلة بشير السيسي النائب الثاني لرئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ٢٠٠٧/١٢/١٤.

* الأرقام تقريبية بسبب فقدان الوثائق.

[24] مركز الميزان، ورشة عمل بعنوان: نظرة على عمل وتكوين دوائر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة، مداخلة سلامة محمود أبو زعيتر (مسئول دائرة العلاقات العامة والشئون القانونية)، ٢٠٠٧/١٢/١٤.

[25] مرجع سابق، مركز الميزان، ورشة عمل بعنوان: نظرة على عمل وتكوين دوائر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة، مداخلة بشير السيسي.

- العمل مع هيئة المدن الصناعية للوصول إلى فهم مشترك لعلاقة الهيئة مع العاملين فيها.[٢٧]
- التعاون مع مؤسسات حقوقية داخل الخط الأخضر لمواجهة قرار إغلاق منطقة "إيرز" الصناعية.[٢٨]
- تابعت الدائرة خلال عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ قضية التلاعب بتصاريح العمل داخل الخط الأخضر، حيث تبين أن هناك العديد من الشركات الوهمية الإسرائيلية تستغل حاجة العامل الفلسطيني للعمل في الداخل وتعمل على بيعه تصاريح العمل بمبالغ كبيرة.[29]
- كان للدائرة موقف من بروتوكول باريس الاقتصادي، الذي لم يحدد عدد العمال الفلسطينيين الذين يحق لهم العمل داخل الخط الأخضر، وطالبت الدائرة بأن يحدد العدد بـ١٠٠ ألف عامل على الأقل.[30]
- الدائرة الاجتماعية:[٣١]
- تنظيم عدد من الاعتصامات والتجمعات الاحتجاجية أمام المحافظات والبلديات ووكالة الغوث لدعم المطالب العادلة للعاملين فيها.
- تنظيم عدد من الندوات العمالية.
- توقيع بروتوكولات تعاون مع العديد من نقابات العمال والاتحادات العمالية العربية.
- إصدار عدد من نشرات التوعية العمالية.

٦- دائرة الثقافة العمالية:[٣٢]
- خلق طاقم تدريبي مؤهل داخل الاتحاد.
- تنظيم دورات عدد من الدورات في الثقافة العمالية يستفيد منها حوالي ٣٠٠٠ عامل سنوياً.

٥/٧- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية (آب/أغسطس ٢٠٠٠م).

كما أشار التقرير سابقاً، شهدت الأعوام التي تلت انطلاقة انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تراجعاً ملحوظاً في نشاط دوائر الاتحاد المختلفة لحساب الدور الإغاثي الذي لعبه الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة، فيما يلي استعراض لأهم انجازات الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى منتصف عام ٢٠٠٤ كما جاء في ورقة عمل قدمها السيد راسم البياري رئيس الاتحاد،[٣٣] وجد التقرير أنه من المهم بمكان، نقل أهم ما جاء فيها تحت بند انجازات الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، الذي سيفيدنا علاوة على استعراض أهم انجازات الاتحاد في تحليلنا النقدي لواقع أداء الاتحاد العام والنقابات العمالية في مكان آخر من هذا التقرير:

١- توزيع مساعدات نقدية دورية على العمال من خلال تبرعات عربية ودولية جاءت للاتحاد تقدر قيمتها بما مجموعه (١١٧٦٠٢٠٠٠شيكل)، و(٤٩٧٣٠٠$دولار).
٢- توزيع طرود غذائية على العمال لعدة دورات، عددها الإجمالي (٤٥٦٤٣٣) طرداً.
٣- توزيع (٢٠٠٠٠) بطانية على الأسر المتضررة في محافظة رفح.
٤- الاتفاق على برنامج كفالات أسرية مع المملكة العربية السعودية تم بموجبه كفالة (٢١٨٠٠ أسرة عامل) بمبلغ (١٣٤$) شهرياً.
٥- برنامج تشغيل مؤقت مع البلديات لعدد (١٤٠٠ شخص) لمدة ٣ شهور.
٦- التعاون مع مؤسسة (CHF) في برامج تشغيل مؤقت.
٧- برنامج مشترك للتشغيل المؤقت مع وزارة المالية وبالتعاون مع المؤسسات الوطنية وقد استفاد منه (٥٢٩٦) عامل.
٨- الحصول من اتحاد عمال اسبانيا على تمويل برنامج تشغيل مؤقت لمدة ثلاث شهور، وقد بلغ عدد المستفيدين منه (١٧٨٢) عامل.
٩- دورات تدريب عمالي بتمويل من اتحاد عمال وموظفي السويد واتحاد عمال السويد حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه الدورات (٦٨١) عامل و(٢٢٦) عاملة.
١٠- دورات تدريب عمالي بتمويل من اتحاد عمال النرويج حيث بلغ عدد المستفيدين من الدورات (٤٤٧) عامل، (١٢٥) عاملة.
١١- إنشاء مكتبة عامة تخدم الطبقة العاملة.
١٢- الحصول على قرار رئاسي ووزاري بتوفير تأمين صحي مجاني لكل العمال وكذلك إعفاء أبناء العمال من دفع الرسوم المدرسية لجميع مراحل الدراسة ما دون الجامعية.

---

[26] مرجع سابق، مركز الميزان، ورشة عمل بعنوان: نظرة على عمل وتكوين دوائر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة، مداخلة سلامة محمود أبو زعيتر.
[27] المرجع السابق.
[28] المرجع السابق.
[29] المرجع السابق.
[30] المرجع السابق.
[31] مركز الميزان، ورشة عمل بعنوان: نظرة على عمل وتكوين دوائر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة، مداخلة نصر الله جرغون (مسئول الدائرة الاجتماعية)، ٢٠٠٧/١٢/١٤.
[32] مركز الميزان، ورشة عمل بعنوان: نظرة على عمل وتكوين دوائر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة، إسعيد الأسطل (مسئول الدائرة الثقافية)، ٢٠٠٧/١٢/١٤.
[33] مركز الدراسات الجماهيرية في غزة، ندوة بعنوان: دور النقابات العمالية في التصدي لمشكلات العمال، غزة في ٢٠٠٤/٥/١٤. رأينا أنه من المهم نقل أهم ما جاء في هذه الورقة من انجازات للاتحاد العام، حيث سنستخدم دلالتها لاحقاً في تحليلنا النقدي لواقع أداء الاتحاد العام والنقابات العمالية في موضع آخر من هذا التقرير

١٣- إنشاء روضة المصباح العمالية في محافظة شمال غزة لخدمة أطفال العمال.
١٤- إنشاء مركز التدريب المهني والثقافي الذي قدم العديد من البرامج التدريبية المهنية في مجال الخياطة والقص بالإضافة لبرامج ثقافية.
١٥- تأسيس إذاعة صوت العمال.
١٦- متابعة عدد من القضايا العمالية المتعلقة بتحصيل مستحقات مالية لعمال قطاع غزة سواء داخل القطاع أو داخل الخط الأخضر، وكانت على النحو التالي:

١. قضايا عمالية داخل قطاع غزة:
- قضايا عمالية تم الحكم فيها عن طريق المحكمة وكان عددها (١٤٥) قضية وكان المبلغ الإجمالي الذي تم تحصيله (١١٠٩٧٦ شيكل).
- قضايا تحصيلها بشكل ودي من خلال لجنة القضايا العمالية وكان المبلغ المحصل للعمال يبلغ (٢٥٨٣٠٦شيكل).
- المبلغ الإجمالي المحصل داخل غزة (٣٦٩٢٨٢ شيكل).

٢. قضايا عمالية خاصة بعمال قطاع غزة داخل الخط الأخضر:
- تم تحصيل مستحقات عمالية تتعلق بضريبة الدخل لعدد ٣٠٠ عامل قدر المبلغ بما يقارب (١٠٨٠٥٩٩ شيكل)، وهذا خلال عامي (٢٠٠١ – ٢٠٠٢).

على الرغم من أن ورقة السيد راسم البياري رئيس الاتحاد قد خلت تقريباً من أي ذكرٍ لإنجازات الاتحاد على الصعيد النقابي خلال الفترة المذكورة، إلا أن هذا لا يعني أن العمل على هذا الصعيد قد توقف تماماً، بل كان هناك العديد من جوانب التقدم التي لا يمكن لنا إغفالها خصوصاً في السنتين الأخيرتين، وربما شكل فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عاملاً محفزاً للاتحاد لكي يعيد ترتيب أوضاعه التي تراجعت منذ مطلع الألفية الثانية. يمكن إيجاز أبرز انجازات الاتحاد العام على الصعيد النقابي بعد الانتفاضة الثانية وتحديداً خلال العامين المنصرمين في البنود التالية:[٣٤]

- إعادة تنظيم وضع الاتحاد وزيادة عدد نقاباته العامة والنقابات الفرعية المتفرعة منها، وهو أهم انجاز يحسب للاتحاد العام خلال السنتين الماضيتين.
- الإشراف على إجراء جميع نقابات الاتحاد تقريباً لمؤتمراتها العامة.
- عقد الاتحاد العام لمؤتمره السادس في ٢٠٠٦/٥/٨.
- تشكيل دائرة المرأة داخل الاتحاد.
- رفع مستوى تمثيل المرأة العاملة في مجالس إدارة النقابات وفي الهيئة التنفيذية للاتحاد.
- تنظيم عدد من الاعتصامات والإضرابات العمالية.
- المساهمة في إنتاج عدة أفلام وثائقية عن واقع العمال في قطاع غزة.
- افتتاح مركز تريب وإنتاج التريكو (أغلق قبل الحسم).
- افتتاح مركز تدريب التطريز والخياطة.
- تنفيذ عدد كبير من برامج التدريب المهني بالتعاون مع منظمة العمل العالمية.
- افتتاح برنامج دبلوم الثقافة العمالية في جامعة الأقصى.
- تأسيس مخبز عمالي لدعم الاتحاد اقتصادياً.

٥/٨- علاقة الأحزاب السياسية بالنقابات العمالية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

يعتبر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين امتداداً لاتحاد عمال فلسطين، أحد الأطر الجماهيرية المحيطة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وكما هو الحال في اتحاد عمال فلسطين، خضع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة لنظام المحاصصة بين فصائل منظمة التحرير، وكان لحركة فتح السيطرة المطلقة على هيئاته القيادية ولجانه المختلفة، كما هيمنت على مجالس إدارة معظم النقابات العمالية.

لسنوات طويلة، لم يكن لحركة حماس نشاط يذكر على صعيد التنظيم النقابي العمالي ولم تول نقابات العمال أي اهتمام يذكر إلا في السنوات الثلاث الأخيرة فقط، على الرغم من نشاطها المشهود على صعيد العمل النقابي المهني، وفوزها خلال سنوات ما بعد تأسيس السلطة في انتخابات مجالس عدد كبير من النقابات المهنية. وحالها في هذا الأمر كحال حركة الإخوان المسلمين في مصر، بل وجميع الحركات السياسية الإسلامية "الإخوانية" في جميع الدول العربية المجاورة.

امتنعت حركة حماس عن المشاركة في الانتخابات النقابية التي جرت عام ٢٠٠٦، مع أنها عملت خلال السنوات القليلة الماضية على تشكيل إطار عمالي محيط بها أسمته الكتلة الإسلامية العمالية، ولم تسع هذه الكتلة إلى المشاركة في النقابات القائمة واقتصر دورها حتى تاريخ الحسم العسكري على منافسة الاتحاد العام على الدور الإغاثي الذي اضطلع به مع بداية الانتفاضة.

يبلغ عدد أعضاء المؤتمر العام، الهيئة الأعلى في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ١٤١ عضواً هم مجمل أعضاء مجالس إدارة النقابات العمالية المنضوية في إطار الاتحاد، تستحوذ حركة فتح على نصيب الأسد من عضوية المؤتمر العام، بواقع ٩٥ عضواً، أي حوالي ٦٧% من مجمل عضوية المؤتمر العام، بينما تحتل الجبهة الشعبية المركز الثاني بواقع ٢٢ عضواً، وهو ما يمثل ١٥,٦% من عضوية المؤتمر، يليها حزب الشعب بواقع ١٢ عضواً (٨,٥%)، ثم الجبهة الديمقراطية ثلاثة أعضاء (٢%)، فجبهة النضال عضوين (١,٤%)، ثم تأت باقي الفصائل (فدا-الجبهة العربية-الجبهة الفلسطينية) بواقع عضو لكل منها، وانضم حديثاً ٤ أعضاء مستقلين مع

[34] مركز الميزان، ورشة عمل بعنوان: نظرة على عمل وتكوين دوائر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة، مداخلة طارق الهندي (سكرتير الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة)، ٢٠٠٧/١٢/١٤.

تشكيل نقابة عمال الخدمات السياحية. وتحظى حركة فتح بأغلبية مطلقة في عضوية اثني عشر نقابة عامة من أصل النقابات الخمسة عشر.

لا شك بأن سيطرة حركة فتح على هيئات الاتحاد العام لنقابات العمال ومجالس إدارة النقابات عكس نفسه على أداء الاتحاد العام والمدى الذي يمكن أن يذهب إليه في مواجهة سياسات السلطة التنفيذية سواء في السلطة الوطنية الفلسطينية أو في منظمة التحرير الفلسطينية التي تهيمن عليها كذلك حركة فتح. ومع أن هيئات الاتحاد العام يجري انتخابها وفق آليات ديمقراطية بحسب دستور الاتحاد (نظامه الداخلي)، إلا أن عدم انتظام العملية الانتخابية، وعدم وضوح صفات وشروط العضوية مع التوسع فيها مع بداية الانتفاضة لتضم العاطلين عن العمل، كل ذلك ساهم في إفراغ العملية الديمقراطية داخل الاتحاد من مضمونها، وكرس الواقع الموجود وأعاق جميع الجهود التي بذلت من أجل تغييره.

جدول يوضح التوزيع الحزبي لعضوية مجالس إدارة النقابات المنضوية ضمن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بعد عقد مؤتمراتها الانتخابية خلال العام ٢٠٠٦*:

اسم النقابة	عدد أعضاء مجلس الإدارة	فتح	جبهة شعبية	حزب شعب	جبهة ديمقراطية	باقي الفصائل (فدا –عربية- فلسطينية-نضال)	مستقلون
١- الخدمات العامة	٩	-	٩	-	-	-	-
٢-الصناعات المعدنية	٩	٩	-	-	-	-	-
٣-الزراعة	٩	٩	-	-	-	-	-
٤- البناء والتجارة	٩	-	-	٩	-	-	-
٥-الغزل والنسيج	٩	٩	-	-	-	-	-
٦-البلديات	٩	٧	١	-	-	١ جبهة النضال	-
٧-الاتصالات	٩	٨	١	-	-	-	-
٨-السائقين	٩	٩	-	-	-	-	-
٩-البنوك	٩	٦	٢	١	-	-	-
١٠-الخدمات التعليمية	٩	٦	١	١	١	-	-
١١-الصناعات الغذائية	٩	٨	١	-	-	-	-
١٢-الخدمات السياحية	١١	٤	٣	-	-	-	٤
١٣-الخدمات الصحية	٩	٦	٣	-	-	-	-
١٤-الإعلام	٩	٨	-	-	١	-	-
١٥-موظفي الحكومة	١٣	٦	١	١	١	٤	-
المجموع	**١٤١**	**٩٥**	**٢٢**	**١٢**	**٣**	**٢ نضال + ٣**	**٤**

٥/٩- المؤتمر العام السادس للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

عقد الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين مؤتمره السادس في ٢٠٠٦/٥/٨ بعد مرور أكثر من ثلاثة عشر عاماً على انعقاد المؤتمر الخامس، وقد خرج المؤتمر بمجموعة من القرارات والتوصيات، تعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة واقع الحركة العمالية عشية انعقاد المؤتمر، وتبين القضايا التي لم تنجز بعد، وفيما يلي عرض لأهم هذه القرارات والتوصيات:[٣٥]

- أن يعمل الاتحاد على تعزيز الوحدة النقابية ودعم و مساندة النقابات العامة والهيئات النقابية لتنظيم أوضاعها وتجسيد الديمقراطية في بنائها وعملها.
- العمل على تعديل قانون التأمينات الاجتماعية، بحيث يتضمن بند الحماية من البطالة ورعاية الأمومة، إضافة إلى ما تضمنه من تأمينات ضد إصابة العمل والعجز والشيخوخة.
- العمل على تطبيق قانون العمل الفلسطيني بما يكفل الحماية للعاملين في القطاع الخاص، ويرى المؤتمر بأنه بالإمكان العمل على تطبيقه بشكل تدريجي، يبدأ من القطاعات المنظمة المستقرة.
- الإسراع في تشكيل هيئة صندوق التأمينات الاجتماعية وضمان تمثيل العمال في هذا الصندوق.
- تكليف الاتحاد بتشكيل مكتب متخصص لمتابعة قضايا العاملين في إسرائيل والمناطق الصناعية، وأن يتم العمل على معالجة قضاياهم ومشاكلهم بكافة الطرق القانونية المحلية والخارجية.
- نظراً إلى العدد الكبير من نزاعات العمل الفردية الجماعية، وما تتركه من أثر سلبي في علاقات العمل ، وسعياً من أجل حل المشكلات بين العمال وأصحاب العمل، فإننا نطالب واستنادا إلى المادة ٦٣ فقرة ١ من قانون العمل الفلسطيني، والتي أشارت إلى المحكمة المختصة لمعالجة النزاعات العمالية إذا ما فشلت لجنة التوفيق في حل النزاع وبالإشارة إلى ما ورد في الفصل الثالث من نفس القانون حول تسلسل إجراءات تسوية النزاعات العمالية الجماعية فإننا ندعو كل من : وزارة العدل بالإسراع في تشكيل

* الأرقام الواردة في الجدول تستند إلى وثيقة لجبهة العمل النقابي الإطار العمالي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

[35] المؤتمر العام السادس للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة، تقرير صحفي صادر عن الاتحاد ٢٠٠٦/٥/٩.

المحكمة المختصة، وزير العمل الفلسطيني العمل على تفعيل العمل بنظام حل النزاع حسب القانون وتفعيل لجان التوفيق ولجان التحكيم.

- يدعو المؤتمر المجلس التشريعي إلى ضرورة الإسراع في إقرار قانون النقابات العمالية الموحد، بما يضمن وحدة الحركة العمالية وإعادة تنظيمها على أسس ديمقراطية تراعي المعايير والحريات الدولية والعربية، وبما يكفل بناء حركة نقابة قوية قادرة على الدفاع عن قضايا وهموم العمال.
- مطالبة وزير العمل بسرعة تفعيل لجنة السياسات العمالية المشكلة، والدعوة إلى انتظام اجتماعاتها والمباشرة في وضع السياسات الضرورية، وذلك من أجل أخذ هذه السياسات في عين الاعتبار في حال مناقشة وضع إستراتيجية وطنية تنموية وإستراتيجية وطنية للتشغيل، وإستراتيجية واضحة لمعالجة القضايا الاقتصادية وعمل ما يتعلق بالقوانين الاجتماعية، كما ندعو إلى تشكيل لجنة للأجور ومباشرة عملها من أجل البدء في عمل الدراسات الضرورية لتحديد حد أدنى للأجور في فلسطين استنادا إلى ما ورد في الفصل الثالث من قانون العمل الفلسطيني.
- يطالب المؤتمر السلطة الوطنية ممثلة بوزارة العمل الفلسطيني بتطبيق أمين لقانون العمل الفلسطيني رقم ٧ سنة ٢٠٠٠ بما يضمن الحقوق الأساسية للعمال من تحديد الحد الأدنى للأجور وربطه بالأسعار وبتكاليف غلاء المعيشة، تشكيل لجنة الأجور وفقاً لنص المادة ٨٦-٨٩ من قانون العمل الفلسطيني، ضمان المساواة للمرأة العاملة وعدم التمييز ضدها بما يضمن حقها بالأجر المتساوي وتحريم فصل العاملات بسبب الزواج أو الحمل أو الولادة، العمل على انجاز وتطبيق اللوائح والأنظمة التنفيذية لقانون العمل، تنفيذ أحكام الباب العاشر من قانون العمل الفلسطيني الفصل الأول منه المتعلق بالعقوبات المنصوص عليها قانوناً لمحاسبة المخالفين لتطبيق القانون، بما يحافظ على السلم الاجتماعي واستقرار سوق العمل.

٥/١٠- المعيقات والصعوبات التي واجهت الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين – محافظات غزة

أصبح الحديث عن أثر الظروف الموضوعية على انجاز عمل أو مهمة ما في نظر الكثيرين شماعة يلقى عليها الفشل، وربما يكون هناك ما يبرر هذا الانطباع العام لدى المواطن الفلسطيني في ظل الإخفاقات والانهيارات الكبيرة التي تحيط به من كل جانب، لكن وعلى الرغم من ذلك لا يستطيع أي باحث يسعى وراء الحقيقية ويحرص على موضوعية بحثه من أن يلاحظ الأثر الطاغي للظروف الموضوعية الجاثمة بثقل يقطع الأنفاس على حياة الفلسطينيين بكافة نواحيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن هنا لا يجوز أن تقود الخشية من مجانبة الموضوعية إلى أن يجد التقرير نفسه قد نأى عنها بالفعل نتيجة التقليل من شأن الموضوعي لحساب إبراز الذاتي، فبكل الأحوال يبقى للعامل الموضوعي في واقعنا الفلسطيني تأثيره الحاسم على مجريات الأحداث وعلى أوجه النشاط المختلفة، هذا دون التقليل من العامل الذاتي والذي يمكن إن توافرت الإرادة الحقيقية وأديرت الإمكانات المتاحة بالشكل الصحيح أن يغير في البيئة الموضوعية المحيطة في إطار علاقته الجدلية معها.

من خلال استقصاء آراء عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة، في ورشة العمل التي سبق وأن أشار إليها التقرير سابقاً يمكن الخروج بعدد من المعيقات الموضوعية التي واجهت الاتحاد العام وشكلت عقبة حقيقية أمام تطوره وارتقاء عمله وتنفيذ خططه:

١- الاحتلال الإسرائيلي: لا شك بأن سياسات الاحتلال الإسرائيلي بصفته القوة المسيطرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كانت أهم عقبة واجهت تطور ونمو العمل النقابي في فلسطين عموماً وفي قطاع غزة على وجه الخصوص، فقد ساهمت الاغلاقات الإسرائيلية المتكررة والحصار والحواجز إضافة إلى عشرات الإجراءات القمعية الأخرى التي اتخذتها سلطات الاحتلال في سياق سياسة "إعاقة التطور" التي انتهجتها منذ بدء الاحتلال، في تراجع جميع القطاعات الإنتاجية الفلسطينية وبالتالي لم يعد بالإمكان نمو قاعدة عمالية كبيرة في أي قطاع من قطاعات الإنتاج، كما أن عزل سلطات الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عن الضفة الغربية ساهم بشكل كبير في الحيلولة دون توحيد الجسم النقابي الفلسطيني في الضفة والقطاع.

٢- الواقع الاقتصادي: كما ذكرنا في البند السابق لقد ساهمت سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته القمعية ضد الأراضي الفلسطينية المحتلة بصفة عامة وقطاع غزة على وجه التحديد في حدوث انهيار اقتصادي بكل ما للكلمة من معنى في القطاع، فمع توقف غالبية الورش الصناعية عن العمل وتراجع الانتهاج الزراعي نتيجة تجريف الأراضي وإعاقة التصدير وشلل قطاع البناء شللاً كاملاً لعدم وتراجع قطاعات الخدمات والسياحة بشكل ملحوظ، ارتفعت أعداد العاطلين عن العمل إلى أرقام قياسية وصلت بحسب تقديرات .....، في ظل هذه الحالة كيف يمكن الحديث عن عمل وتنظيم نقابيين في وقت أصبح فيه معظم أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من العاطلين عن العمل؟!!!.

٣- غياب قانون نقابات فلسطيني موحد، وتقادم القانون الساري في غزة.

٤- عدم توفر محاكم عمالية مختصة، فكثيراً ما كانت المدة الطويلة التي تأخذها الدعاوى القضائية في المحاكم العادية سيفاً مسلطاً في وجه العامل، الحلقة الأضعف في نزاعات العمل.

٥- غياب السياسات الاقتصادية الحامية للمنتج المحلي، وهذا الأمر أدى إلى شبه زوال حرف مهمة كانت تضم آلاف العمال حتى وقت قريب مثل الخياطة والنسيج، بعد أن أغرقت الأسواق الفلسطينية بالسلع الشرق آسيوية الرخيصة التي لا يستطيع المنتج الفلسطيني منافستها بالسعر.

٦- عدم تشكيل ضابطة قضائية لوزارة العمل.

٧- غياب الخطط الحكومية التنموية التي تستهدف النهوض بالواقع الاقتصادي، والاتكال على المساعدات الخارجية.

٨- الاستقطاب السياسي الحاد والتجاذبات الحزبية، أفرغت العمل النقابي من مضمونه وأصبحت الأجسام النقابية في كثير من الأحيان امتداد لهذا الانقسام الحاصل على الساحة الفلسطينية.

٥/١١- تحليل واقع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وتقييم أدائه

في ضوء الاستعراض السابق لأوضاع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في غزة، من حيث البنية النقابية والهيكل المؤسساتي وسياساته العامة وآليات عمله، وأهم إنجازاته، وعلاقته بالأحزاب السياسية وبالسلطة التنفيذية، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

١- تعيش الحركة النقابية حالة تشرذم وانقسام واضحين، مابين ثلاثة أقطاب، هي:-الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين - الضفة الغربية برئاسة شاهر سعد، والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين – محافظات غزه الذي يرأسه السيد راسم البياري، والاتحاد العام لعمال فلسطين"الأمانة العامة" برئاسة السيد حيدر إبراهيم،[٣٦]ومع أن الأطر الثلاثة تربطها ببعضها البعض صلة تنظيمية واضحة، إلا أن الخلاف بين هذه الأطر الذي كان في أغلب الأحيان لأسباب لها علاقة بمصالح ونفوذ أقطابها وقياداتها، حال دون أن تكون هناك علاقة سليمة تتسم بالتعاون والتنسيق فيما بينها لمصلحة جموع أعضائها من العمال، لا بل كان شكل العلاقة في كثير من الأوقات يأخذ منحى صراعي، وقد كان تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية إيذاناً ببدء هذا الخلاف خصوصاً بين الاتحاد العام والأمانة العامة حيث تركز الخلاف بينهما على المرجعية والقرار.

٢- شهدت الأشهر الأخيرة المنصرمة خلافاً حاداً داخل جسم الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، خاصة بعد انعقاد اجتماع المجلس الأعلى للاتحاد العام لعمال فلسطين (عمان، ١٥-٢٠٠٧/٨/١٧)، والذي شارك فيه السيد راسم البياري رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال إلى جانب عدد من نقابيي غزة، وخرج المؤتمر بجملة من القرارات الهامة جاء على رأسها إعادة انتخاب الأمانة العامة القديمة والتحضير للمؤتمر العام التاسع خلال مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً، وهو الأمر الذي رفضته معظم القوى والأحزاب السياسية والأطر النقابية لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية وجزء من النقابيين المنتمين لحركة فتح، وكان مبرر هذا الرفض أن اجتماع المجلس الأعلى بحسب وجهة نظرهم لم يكن نظامياً من حيث آليات الدعوة وتمثيل المشاركين فيه كونهم غير منتخبين من قواعد عمالية، والأهم من كل ذلك أن المجلس الأعلى للاتحاد العام لعمال فلسطين لا يمتلك صلاحية انتخاب الأمانة العامة والتي يعتبر انتخابها من اختصاص المؤتمر العام للاتحاد حصراً، بحسب دستور الاتحاد.[٣٧]

٣- الارتباط العضوي بالسلطة التنفيذية وغياب الاستقلالية عنها، ويظهر ذلك بشكل أساسي في نقطتين:

أ-البنية النقابية: إن الحزب الحاكم في السلطة هو نفسه المشكل للغالبية العظمى من مجالس إدارة النقابات، وله الأغلبية المطلقة في جميع هيئات الاتحاد العام.

ب-سياسة التوظيف: حيث اعتمدت السلطة التنفيذية سياسة تعيين القادة النقابيين بوظائف عليا في أجهزة السلطة المدنية والعسكرية، وبالتالي يحصلون على رواتب شهرية بالإضافة إلى امتيازات مالية أخرى من موازنة السلطة التنفيذية، وهذا الواقع يشمل جميع قادة العمل النقابي العمالي بمن فيهم من يمثلون فصائل منظمة التحرير المعارضة داخل منظمة التحرير في الهيئات القيادية العليا للاتحاد العام وفي بعض مجالس إدارة النقابات.[٣٨]

٤- غياب حياة ديمقراطية دينامية، بما في ذلك الانتخابات داخل الاتحاد العام والنقابات، طوال ما يزيد على أربعة عشر عاماً، حيث جرت آخر انتخابات عامة لجميع النقابات في العام ١٩٨٧ في ظل الاحتلال، وجرت بعدها انتخابات لبعض النقابات عام ١٩٩٣. خلال هذه المرحلة تم اعتماد ما يعرف بنظام "الكوتة الحزبية" بديلاً عن التمثيل الانتخابي، وهذا أمر علاوة على ما يحمله من إضعاف للشرعية التمثيلية لمجالس النقابات وهيئات الاتحاد العام، قد عزز تبني النقابات لأجندات سياسية محضة بعيداً عن الأجندة النقابية المطلبية.

٥- ضعف تركيز الاتحاد على النضال النقابي المطلبي، لصالح استئثار النشاطات الإغاثية بجل اهتمام قيادة الاتحاد وهيئاته بعد انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠.

---

[36] كارم نشوان، النقابات العمالية بين الواقع والطموح، ورقة عمل قدمت لندوة مركز الدراسات الجماهيرية- غزة، ٢٠٠٤/٥/١٤م.

[37] بشير السيسي، النائب الثاني لرئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

[38] مرجع سابق، بتصرف، كارم نشوان، النقابات العمالية بين الواقع والطموح، ورقة عمل قدمت لندوة مركز الدراسات الجماهيرية- غزة، ٢٠٠٤/٥/١٤م.

الفصل السادس

واقع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية:

شهدت مرحلة ما بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية في كانون ثاني/يناير ٢٠٠٦، محطة مفصلية هامة بلا شك في تاريخ الشعب الفلسطيني، بدأت بآمال كبيرة في أن تكون هذه المرحلة بداية لنظام سياسي فلسطيني جديد قائم على التعددية وحكم المؤسسات والفصل بين السلطات، سرعان ما تبخرت بعد غرق الشعب الفلسطيني في أتون اقتتال داخلي دموي بين حركتي فتح وحماس، توجته حركة حماس في الرابع عشر من شهر حزيران يونيو ٢٠٠٧، بتنفيذها لحسم عسكري في قطاع غزة للصراع السياسي الدائر بينها وبين حركة فتح.

وقد أفضت عملية الحسم عن سيطرة حكومة السيد إسماعيل هنية المقالة ومن خلفها حركة حماس، بالقوة المسلحة على أجهزة ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمنية والمدنية في القطاع، ووضعت يدها على كافة مقراتها.

بالتزامن مع بدء هذه المرحلة، عمل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة على إعادة ترتيب أوضاعه، حيث قام بعقد مؤتمره السادس كما ذكرنا آنفاً بعد أن عقدت نقاباته مؤتمراتها العامة وانتخبت مجالس إدارة جديدة، وفي نفس السياق أعاد الاتحاد تفعيل دوائره المختلفة، وحاول إعادة الحياة لها، إلا أن هذه الجهود انتهت عملياً بعد الحسم العسكري في غزة.

٦/١- حول الاستيلاء على مقار الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة

في خضم عملية الحسم، أقدمت القوة التنفيذية التابعة للحكومة المقالة على الاستيلاء على المقر الرئيس للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وجميع مقاره الفرعية، كما قامت بمصادرة كافة محتوياتها من أثاث وأجهزة ووثائق وملفات، ومنعت النقابيين من مزاولة عملهم في هذه المقار. وبررت الحكومة المقالة هذا الإجراء في حينه بدعوى أن هذه المقرات كانت تستخدم كمواقع عسكرية لحركة فتح والأجهزة الأمنية أثناء الاقتتال بين حركتي فتح وحماس.[٣٩]

بعيداً عن مناقشة الحسم العسكري بذاته، إن ما قامت به القوة التنفيذية تجاوز الحدود والأهداف التي أعلنتها الحكومة المقالة وحركة حماس لعملية الحسم العسكري، حيث أن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والنقابات العمالية بصفة عامة تعتبر منظمات جماهيرية غير حكومية، تتمتع بالاستقلالية ولها شخصيتها الاعتبارية المستقلة أمام القانون، كما أن الاتحاد يتبع في مرجعيته لاتحاد عمال فلسطين إحدى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.[٤٠]

على إثر استيلاء القوة التنفيذية على مقار الاتحاد العام، أصدرت اللجنة التنفيذية للاتحاد مذكرة توضيحية وضحت فيها موقف الاتحاد مما حدث، حيث تضمنت هذه المذكرة معلومات عن الاتحاد وتأسيسه والنقابات المنضوية في إطاره، كما أكدت المذكرة على أن جميع هذه النقابات قد أجرت انتخاباتها وفق القانون وحصلت على شهادات تسجيل وإعادة تسجيل من قبل وزارة العمل وآخرها في الحكومة العاشرة التي شكلتها حركة حماس، كما شددت المذكرة على أن الاتحاد والنقابات منظمات جماهيرية تتمتع بالاستقلالية ولها شخصيتها الاعتبارية المستقلة، ولا تتبع جهة سياسية معينة، والاتحاد هو جزء من اتحاد عمال فلسطين إحدى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ووصفت المذكرة الاستيلاء على مقر الاتحاد العم والنقابات ومصادرة محتوياته بأنه اعتداء صريح على الحريات النقابية، وانتهاك واضح للقانون والاتفاقيات والمعاهدات العربية والدولية، وذكرت المذكرة الخطوات والإجراءات التي اتخذها الاتحاد العام والأنشطة التي قام بتنفيذها بهدف الضغط لاسترجاع مقراته، وهي على النحو التالي:

١- تقديم شكوى لدى مؤسسات حقوقية وإنسانية وتوكيلها لتمثيل الاتحاد وفق القانون لاسترجاع مقراته.
٢- الاجتماع مع القوى الوطنية ووضعهم بصورة الوضع الذي يمر به الاتحاد.
٣- الاجتماع مع كافة الأطر النقابية ووضعهم في صورة الاعتداء على مقر الاتحاد، وقد صدر عن الأطر بيان بذلك.*
٤- مراسلة السيد الرئيس أبو مازن ومطالبته بالتدخل لاسترجاع مقر الاتحاد في ٢٠٠٧/٧/٢.
٥- مراسلة رئيس المجلس التشريعي بالإنابة السيد أحمد بحر، ومطالبته بتدخل المجلس التشريعي لاسترجاع مقرات الاتحاد بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢.
٦- مراسلة مدير عام علاقات العمل في وزارة العمل وهي الجهة الإدارية الحكومية التي تتابع نشاطات النقابات والاتحاد وقد تقدمت بشكوى رسمية للتدخل لاسترجاع مقرات الاتحاد.
٧- الالتقاء بمجموعة من الشخصيات الوطنية المستقلة، ومؤسسات المجتمع المدني ووضعهم في صورة الاعتداء على الاتحاد ومطالبتهم بالتدخل للحفاظ على الحركة النقابية الفلسطينية ومستقبلها.
٨- مراسلة منظمة العمل العربية والدولية والاتحادات العربية والدولية والمؤسسات النقابية الصديقة ومطالبتهم بلعب دور في استعادة مقرات الاتحاد وفق الأصول.[٤١]

في وقت لاحق، عهدت الحكومة المقالة بملف الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إلى لجنة تسيير أعمال، تم تشكيلها عملياً من الكتلة الإسلامية العمالية وهي الإطار العمالي التابع لحركة حماس، بدعوى أن باقي الأطر العمالية قد رفضت المشارَكة فيها بعد أن عُرض عليها ذلك.[٤٢]

---

[39] مقابلة مع نبيل المبحوح، مدير مكتب وزير العمل ورئيس الكتلة الإسلامية العمالية التابعة لحركة حماس، كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٧.
[40] الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطيني في محافظات غزة، مذكرة توضيحية حول الاستيلاء على مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة ٢٠٠٧/٧/١٢.
* البيان مرفق في نهاية التقرير.
[41] الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطيني في محافظات غزة، مذكرة توضيحية حول الاستيلاء على مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة ٢٠٠٧/٧/١٢.
[42] مقابلة مع يوسف الحملاوي، مسئول علاقات العامل في وزارة العمل في الحكومة المقالة، كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٧.

في المقابل اعتبرت وزارة العمل في الحكومة المقالة أن ما قامت به القوة التنفيذية جاء في سياق عملية الحسم بعد أن استُخدم مقر الاتحاد العام الرئيس كملجأ لبعض الهاربين من أمام القضاء، وادعت بأنه كان يوجد داخل المقر مخزن سلاح كان يستخدم من قبل مسلحي حركة فتح ضد أبناء حركة حماس والقوة التنفيذية في خضم الاقتتال الداخلي الذي دار لعدة أشهر قبل الحسم، وأشارت إلى أنه بعد الحسم بقيت قوة صغيرة من القوة التنفيذية لحماية المقر الرئيس والمقرات الفرعية ومؤسسات الاتحاد.[٤٣] أما قرار الحكومة المقالة بتشكيل لجنة لتسيير أعمال الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وبحسب مصادر في وزارة العمل في الحكومة المقالة، جاء هذا القرار في إطار نظرية الضرورة بعد أن تقاعست قيادة الاتحاد العام ومجالس إدارة النقابات عن القيام بدورها في خدمة العمال، الأمر الذي اضطر الحكومة المقالة لاتخاذ هذا القرار حتى لا تتعطل مصالح آلاف العمال، حيث قامت لجنة تسيير الأعمال باستئناف العمل بخدمة التأمين الصحي بالتعاون مع وزارة الصحة، كما باشرت بمتابعة قضايا العمال المختلفة التي تخلفت قيادة الاتحاد العام والنقابات عن متابعتها، وكان قرار الحكومة المقالة ينص على أن تتشكل لجنة تسيير الأعمال من جميع الكتل العمالية للقوى الوطنية والإسلامية، وبعد أن رفضت الكتل العمالية للقوى المشاركة فيها تشكلت فقط من الكتلة الإسلامية العمالية التابعة لحركة حماس.[٤٤]

في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ جرى تنظيم اجتماع بين عدد من ممثلي الاتحاد العام ولجنة تسيير أعمال الاتحاد ممثلة بالكتلة الإسلامية العمالية لمناقشة عودة الاتحاد العام والنقابات لممارسة عملهم من مقراتهم، وقد عرضت الكتلة الإسلامية تسليم المقرات مقابل تقديم موعد انتخابات النقابات والاتحاد العام التي من المفترض إجراؤها خلال عام ٢٠٠٩، مع بقاء لجنة تسيير الأعمال لتشرف على عمل الاتحاد حتى موعد إجراء الانتخابات المبكرة المقترحة من قبلها، وقد رفض ممثلو الاتحاد هذا الاقتراح بدعوى عدم وجود أي سند قانوني يدعمه، ولأنه يتجاوز نتائج الانتخابات الشرعية التي أجراها الاتحاد في عام ٢٠٠٦ وفق الأصول القانونية والنظامية.[٤٥]

مطالب الكتلة الإسلامية العمالية نفسها تكررت في خطاب صادر عن مكتب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في الحكومة المقالة السيد إسماعيل هنية، في معرض رده على كتاب من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،* حول التجاوزات التي قامت بها الحكومة المقالة والقوة التنفيذية ومن ضمنها الاستيلاء على المقر الرئيس للاتحاد العام ومقراته الفرعية،[٤٦] حيث نفى مكتب رئيس الوزراء المقال في الخطاب المذكور أعلاه "حدوث أي اعتداء أو أن الأمر يرتقي لهذا التوصيف" وأضاف في رده "رحبنا بإعادة مقرات الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين مباشرة فور قيام مجالس الإدارة بالدعوة لإجراء الانتخابات لمجالس إدارتها المتربعة عليها منذ عدة سنوات خلافاً لقانون المنظمات الأهلية" ثم يضيف "مازلنا في انتظار ذلك أو سيكون هناك تشكيل لمجالس إدارة تسييرية لغاية إجراء الانتخابات ومن ثم تسليم المقر لمجلس الإدارة المنتخب".[٤٧] لقد وقع مكتب السيد رئيس الوزراء المقال في خطاب الرد بمجموعة من المغالطات القانونية، حيث اعتبر أن مجالس إدارة نقابات الاتحاد العام مخالِفة لقانون الجمعيات الأهلية، والصحيح أن الاتحاد وكافة النقابات العمالية تخضع لأحكام قانون النقابات العمالية رقم (٣٣١) لعام ١٩٥٤ المعمول به في محافظات غزة، والجهة القانونية التي تشرف على تطبيقه هي وزارة العمل وليس وزارة الداخلية،[٤٨] كما أن الرد تضمن معلومات خاطئة كالإشارة إلى أن مجالس إدارة النقابات لم تقم بعقد انتخابات منذ سنوات عديدة، والصحيح أن النقابات العمالية المكونة للاتحاد سواء أكانت النقابات القديمة التي وفقت أوضاعها وفق أحكام القانون أو النقابات التي تشكلت حديثاً واتبعت الإجراءات التي نص عليها القانون في تكوينها وتسجيلها، جميعها قد أجرت انتخاباتها خلال عام ٢٠٠٦ وفق أنظمتها الداخلية، على النحو الذي ينص عليه القانون، وبإشراف وزارة العمل الفلسطينية التي منحتها شهادات تسجيل رسمية وموقعة من الوزارة في عهد الحكومة العاشرة التي رأسها السيد هنية نفسه.[٤٩]

مازالت الحكومة المقالة متمسكة بشروطها لإعادة المقر الرئيس للاتحاد العام ومقاره الفرعية، وعلاوة على ذلك فإن الحكومة تدرس تشكيل لجان تسيير أعمال للنقابات العمالية تأخذ على عاتقها مهمة تنظيم انتخاب مجالس إدارة جديدة لها، خصوصاً وأن وزارة العمل في الحكومة المقالة تعتبر امتناع قيادة الاتحاد عن ممارسة دورها وفتح مقرات جديدة للنقابات خارج الاتحاد أسباب كافية لاعتبار الاتحاد العام غير موجود، وبهذا تنتظر الوزارة من ممثلي الحركة العمالية المبادرة لتشكيل إطار نقابي بالطريقة التي يرونها مناسبة.[٥٠]

إن ما قامت به القوة التنفيذية التابعة للحكومة المقالة من سيطرة على مقار الاتحاد العام للنقابات العمالية والمؤسسات التابعة له يعتبر انتهاكاً خطيراً لحق الفلسطينيين في التنظيم النقابي المكفول في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو كذلك خرق للاتفاقيات والمعاهدات العربية والدولية المتعلقة بقضايا العمل والتنظيم النقابي.

إن جميع الحيثيات والأسباب التي ساقتها الحكومة المقالة من فساد قيادة الاتحاد وارتباطها بجهات معينة نافذة في السلطة، لا تبرر ما قامت به، خصوصاً وأن جميع النقابات تقريباً قد أجرت انتخاباتها الداخلية وحصلت على شهادات تسجيل وإعادة تسجيل من قبل وزارة العمل في عهد الحكومة الفلسطينية العاشرة برئاسة السيد إسماعيل هنية، التي شكلتها حركة حماس في منتصف آذار ٢٠٠٦، فإن كان هناك تجاوز للنظم والقوانين أو ادعاءات حول فساد مالي وإداري أو استخدام غير قانوني للمقرات والمصادر الأخرى للاتحاد، فإنه من الأولى أن تقوم حكومة السيد هنية باتخاذ إجراءات قانونية عبر القضاء الفلسطيني للنظر في هذه الادعاءات حصراً، وأن تتخذ في سبيل

---

[43] مرجع سابق، مقابلة مع نبيل المبحوح، كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٧.

[44] المرجع السابق.

[45] لقاء مع بشير السيسي، النائب الثاني لرئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٧.

* قامت الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة بتوكيل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بمتابعة قضية الاستيلاء على مقراته من قبل القوة التنفيذية.

[46] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، رسالة إلى السيد/ إسماعيل هنية رئيس وزارة الحكومة الفلسطينية المقالة، بعنوان: بواعث قلقنا إزاء بعض التجاوزات والانتهاكات من عناصر القوة التنفيذية وكتائب الشهيد عز الدين القسام، ٢٠٠٧/٩/١٣.

[47] ديوان رئيس الوزراء في الحكومة المقالة، مراسلة رقم:٢٤٤١، بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١.

[48] الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين-محافظات غزة، بيان صحفي توضيحي للرد على الحكومة المقالة، ٢٠٠٧/١٢/٣.

[49] المرجع السابق.

[50] مرجع سابق، مقابلة مع يوسف الحملاوي، مسئول علاقات العامل في وزارة العمل في الحكومة المقالة، كانون أول/ديسمبر٢٠٠٧.

ذلك خطوات وإجراءات لا تتجاوز ما ينص عليه القانون. وبدون ذلك تبقى أية إجراءات وممارسات خارج نطاق القانون، ولابد من إبطالها.

لقد تسبب إجراء الحكومة المقالة بحق الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والنقابات المنضوية في إطاره إلى شلل شبه كامل للحياة النقابية في قطاع غزة، علاوة على ضياع جزء كبير من أرشيف الحركة النقابية العمالية ووثائقها، بما فيها العديد من الملفات المتعلقة بقضايا عمالية تتابع أمام القضاء الفلسطيني أو قضاء الاحتلال الإسرائيلي.

عليه فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان يطالب الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة، بإعادة كافة المقار والمؤسسات التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إلى القيادة العمالية المنتخبة، وإزالة كافة القيود المفروضة على قيادة الاتحاد العام ونقاباته، حتى تمارس مهامها بحرية كاملة حتى انتهاء فترة ولايتها القانونية، كما يجب أن يكون هنالك حوار جاد بين الطرفين على قاعدة إفساح المجال أمام مشاركة كافة القوى السياسية والمجتمعية، في أطر وهيئات الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وكافة النقابات العمالية وفقاً للنظم والقوانين المرعية بهذا الخصوص.

الفصل السابع
واقع النقابات العمالية العامة* العاملة في قطاع غزة
(دراسة ميدانية).

بعد الانتقال من الإطار العام للتقرير الذي تم فيه تناول "العمل النقابي العمالي" مفاهيمياً والتأصيل له تاريخياً على المستويين العالمي والفلسطيني، ومن ثم توضيح الفرق بينه وبين "العمل النقابي المهني"، والانتقال بعد ذلك إلى دراسة واقع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين استناداً إلى وثائق وأرقام ومقابلات حوله، ينتقل التقرير في هذا الفصل إلى سبر واقع النقابات العمالية العامة في قطاع غزة، سواء تلك العاملة في إطار الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أو خارج إطاره، عبر دراسة ميدانية تم الاعتماد فيها على الاستبانة والمقابلات الشخصية كأدوات لجمع المعلومات، علاوة على الاطلاع على كل ما تيسر من وثائق وكتابات وأوراق في هذا الخصوص.

٧/١- الهدف من الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على واقع النقابات العامة من حيث التأسيس، العضوية، الانتظام في تسديد رسوم العضوية السنوية، والتوزيع الجندري ومدى اشتراك المرأة العاملة في العمل النقابي، والتمويل، والحياة التنظيمية والإدارية داخل كل نقابة عامة، وأهم الانجازات، وأهم الصعوبات التي تواجهها.

٧/٢- صعوبات الدراسة الميدانية

إن إبراز الصعوبات التي واجهت البحث يفيد في وضع قارئ هذا التقرير في صورة أوضاع النقابات والواقع النقابي العمالي بشكل عام.

من أبرز الصعوبات والمعقيات التي واجهت الباحث ما يلي:

١- معظم النقابات العامة أصبحت بلا مقرات بعد الاستيلاء على مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين الذي يضم بين جنباته المقرات الرئيسية لجميع النقابات الأعضاء في الاتحاد، وهو أمر جعل التواصل مع النقابيين فيه شيء من الصعوبة.

٢- فقدان جميع النقابات لوثائقها وأرشيفها وجميع البيانات المخزنة على أجهزة الحاسوب أو محفوظة ورقياً، بعد الاستيلاء على مقر الاتحاد العام الرئيسي ومقراته الفرعية ومصادرة محتوياته، لهذا فإن الوصول من قبل الباحث إلى البيانات الصحيحة كان يتطلب في كثير من الأحيان الاعتماد على ذاكرة النقابيين أو البحث عن بعض الوثائق التي احتفظ بها بعضهم في منازلهم أو على أجهزة حاسوبهم الشخصية.

٣- المشاكل الداخلية بين النقابيين التي تطرقنا إليها في الفصل الخاص بالاتحاد العام، صعبت من عملية جمع المعلومات في بعض الأحيان.

٤- ضعف إلمام عدد من النقابيين بالأوضاع الحقيقية لنقاباتهم.

٥- تعدد المفاهيم والمعايير بين النقابيين أنفسهم، وعلى سبيل المثال لاحظ الباحث خلطاً واضحاً لدى كثير منهم بين عضوية الاتحاد العام التي جاءت من خلال برامج المساعدات التي قدمها، وبين العضوية الحقيقية للنقابات التي تنطبق عليها الشروط القانونية والنظامية.

٧/٣- تمهيد

تعمل في قطاع غزة ثمانية عشر نقابة عمالية عامة، خمسة عشر منها منضوية ضمن إطار الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين – محافظات غزة،* ويتبع لهذه النقابات العامة عدد من نقابات المحافظات والنقابات الفرعية واللجان العمالية.

لكل نقابة من النقابات نظامها الداخلي الخاص بها، والذي لا يتعارض مع دستور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظات غزة، ويحدد نظامها الداخلي شروط العضوية وصفاتها والأعمال والمهن التي تمثل النقابة عملها.

٧/٤- الهيكل التنظيمي للنقابات العمالية العامة

بشكل عام فإن معظم النقابات تنتظم هيكلياً على النحو التالي:

١- النقابة العامة: تنظيم يضم مجموع النقابات الفرعية القائمة على مهن أو صناعات متماثلة أو مترابطة ومتكاملة أو متشابهة على مستوى محافظات غزة[٥١].

---

* قبل الخوض في الدراسة ونتائجها لابد أن ننوه إلى مسألة مهمة، وهي صفة "العامة" الواردة في تسمية جميع النقابات المنضوية في إطار الاتحاد العام والنقابات الثلاثة خارجه، تشير بحسب الفقه النقابي العمالي إلى النقابات التي تعمل على مستوى الوطن وتتبع لها نقابات فرعية، علماً بأن الأمر بقانون النقابات رقم (٣٣١) لعام ١٩٥٤، لم يشر إلى كون النقابات العمالية الأعضاء في الاتحاد العام هي نقابات عامة، كما أن تراخيص النقابات خلت من هذه التسمية، لكننا قمنا في هذا التقرير باعتبار النقابات التي تناولناها "عامة" لاعتبارين، الأول أن الاتحاد العام والنقابات قد اعتمدوا هذه الصفة، والثاني أن تسمية "عامة" تعبر عن واقع الحال حيث تمارس نقابات الاتحاد العام الخمسة عشر والثلاثة خارج إطار الاتحاد بالفعل دور النقابات العامة، وهذا بحد ذاته دليل واضح على تخلف التشريع عن مواكبة التطور الذي حصل على صعيد الحركة العمالية والعمل النقابي سواء على المستوى الدولي وحتى على المستوى المحلي.

* في منتصف عام ٢٠٠٧ تم دمج النقابة العامة لعمال الصيد البحري في النقابة العامة لعمال الزراعة، إلا أن التعامل مع النقابة المذكورة مازال يتم على قاعدة أنها نقابة مستقلة بذاتها

[51] الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين-محافظات غزة، النظام الداخلي، ص٤.

٢- نقابة المحافظة (الفرعية): هي الهيئة النقابية التي تشكل في كل محافظة من محافظات الوطن، وتعتبر نقابة المحافظة هيئة نقابية وسيطة بين اللجان النقابية في المحافظات والنقابة العامة.
٣- نقابة المنشأة: وهي تسمى في بعض الأحيان لجنة نقابية أو لجنة عمالية، وهي تضم في عضويتها مجموعة من العمال لا تقل عن ٢٥ عاملاً يعملون في منشأة واحدة أو في عدة منشآت متواجدة في موقع جغرافي واحد تتشابه فيما بينها في ظروف العمل.
٤- أعضاء النقابة: مجموع العمال الأعضاء في النقابة والذين تنطبق عليهم شروط العضوية.

نشير هنا إلى أن من حق بعض النقابات أن تتجاوز التنظيم الهيكلي السابق وتعدل عليه بحسب حاجتها وظروفها، وبالفعل فإن الكثير من النقابات العمالية لم تتقيد تماماً بهذا الهيكل التنظيمي وأدخلت عليه بعض التعديلات تبعاً لمقتضيات واقع عملها، ففي حالات معينة تم تجاوز المستوى الثاني من أسفل الهيكل وهو نقابة المنشأة بسبب صعوبة توافر شروط تشكل هذه اللجان خصوصاً الشرط القانوني الذي ينص على أن اللجنة العمالية تتشكل من عدد لا يقل عن خمسة وعشرين عاملاً، وهو شرط صعب التحقق في ظل الواقع الاقتصادي في قطاع غزة، وفي حالات أخرى تم تجاوز نقابة المحافظة وأصبحت نقابات المنشأة تتصل بشكل مباشر بمجلس إدارة النقابة العامة دون وجود هيئة وسيطة بينهما.

شكل (٢) الهيكل العام الأكثر شيوعاً للنقابات العمالية

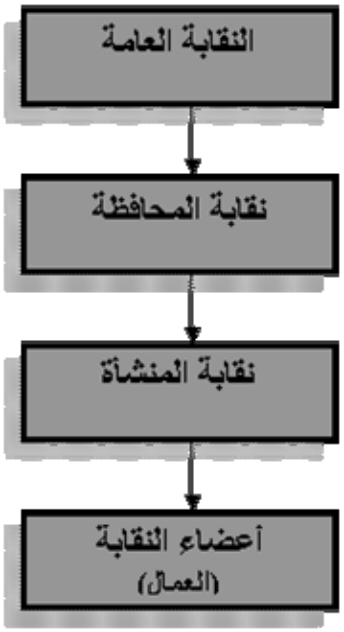

٧/٥- التصنيف العمالي للنقابات العمالية

التصنيف العمالي هو فرز للمهن المختلفة التي تم حصرها من قبل وزارة العمل في فلسطين على النقابات العمالية المختلفة.
يهدف التصنيف العمالي إلى ضمان:
١- عدم حصول ازدواجية في عضوية النقابات.
٢- تنظيم العمل النقابي العمالي، بحيث تتحدد بشكل واضح شروط ومواصفات عضوية أي نقابة من النقابات العمالية.
٣- تمثيل جميع العمال الفلسطينيين في نقابات عمالية تعبر عن مصالحهم وتدافع عن حقوقهم.

على الرغم من أهمية التصنيف العمالي، إلا أنه لم ينجز حتى اليوم تصنيف عمالي معتمد سواء من قبل وزارة العمل أو الاتحاد العام، لهذا سنقوم بتقديم تصنيف عمالي استندنا في إعداده بشكل أساسي على مسودة أعدتها دائرة علاقات العمل في وزارة العمل، بالإضافة إلى التفاعل مع مجموعة من النقابيين.

#	النقابة	العاملون في
١.	النقابة العامة لعمال الزراعة	١. الزراعة بكافة أنواعها. ٢. استصلاح الأراضي وأعمال الري. ٣. تربية الماشية والدواجن والطيور. ٤. البستنة والمشاتل والزهور. ٥. الصيد البحري.
٢.	النقابة العامة لعمال النجارة والبناء	١. البناء والإنشاءات وتعبيد الطرق وتشييد الجسور. ٢. صناعة مواد البناء مثل الأسمنت والطوب والرخام والبورسلان والجبس. ٣. المحاجر ومقالع الحصى والرمل. ٤. كسوة الأبنية والدهان والتمديدات الصحية وأعمال السباكة والتمديدات الكهربائية

		الداخلية. ٥. صناعة وقطع ونشر الأخشاب وصناعة الأثاث والموبيليا وأعمال النجارة.
٣.	النقابة العامة لعمال الصناعات الغذائية	١. تهيئة وحفظ اللحوم والطيور والأسماك. ٢. صناعة الألبان والأجبان. ٣. صناعة الخبز والمعجنات على اختلافها. ٤. صناعة السكاكر والحلويات. ٥. صناعة الزيوت النباتية. ٦. تعليب وحفظ المواد الغذائية. ٧. طحن الحبوب. ٨. صناعة المشروبات الغازية والمعدنية والعصائر. ٩. صناعة الدخان والتبغ والسجائر.
٤.	النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج	١. صناعة الأزياء والتصميم والتفصيل والتطريز والنقش على الأقمشة والمنسوجات. ٢. الخياطة وصناعة الملابس الجاهزة. ٣. صناعة الغزل ونسيج الخيوط القطنية والصوفية والحريرية مثل الأقمشة والبطاطين والحرامات والسجاد والحبال...الخ. ٤. صناعة الأحذية والحقائب والمنتجات الجلدية. ٥. تنجيد الأثاث.
٥.	النقابة العامة لعمال الصناعات الهندسية والمعدنية	١. صناعة تشكيل المعادن. ٢. أشغال الصفيح والألواح المعدنية. ٣. التركيبات والإنشاءات المعدنية. ٤. اللحام. ٥. النحاس وصياغة المعادن النفيسة. ٦. تركيب وصياغة المعدات الصناعية وصيانتها، مثل أجهزة التكييف والتفدئة وأفران الغاز والأجهزة القديقة.
٦.	النقابة العامة لعمال النقل العام	١. مكاتب التاكسيات وشركات الباصات. ٢. سواقة سيارات الأجرة. ٣. النقل البحري.
٧.	النقابة العامة لعمال الخدمات الصحية	١. مختبرات التحاليل الطبية والتخطيط الطبي والتصوير الشعاعي. ٢. صناعة الأسنان والأطراف الصناعية. ٣. الصيدليات والعيادات والمستشفيات الحكومية. ٤. صيدليات وعيادات ومستشفيات القطاعين الأهلي والخاص.
٨.	النقابة العامة لعمال الخدمات التعليمية	١. المدارس الحكومية. ٢. مدارس وكالة الغوث. ٣. المدارس الخاصة. ٤. الجامعات. ٥. معاهد ومراكز البحث والجمعيات العملية على اختلاف أنواعها. ٦. رياض الأطفال ودور الحضانة.
٩.	النقابة العامة لعمال الخدمات السياحية	١. الفنادق والنزل. ٢. المطاعم والمقاهي والكازينوهات والبوفيهات وما يماثلها. ٣. الخدمات الترفيهية والنوادي الليلية ودور السينما. ٤. المكاتب السياحية.
١٠.	النقابة العامة لعمال البنوك والتأمين والأعمال المالية	١. البنوك على اختلاف أنواعها (المالية، العقارية، الزراعية، الصناعية، التجارية...الخ). ٢. أعمال التأمين بجميع أنواعها ووكلائها ومنتجيها. ٣. البوصات ومكاتب استبدال النقود والصرافة ومختلف الأعمال المالية.
١١.	النقابة العامة لعمال البتروكيماويات	١. معالجة وتكرير وتوزيع النفط والغاز. ٢. الصناعات البلاستيكية والمطاطية. ٣. صناعة الصابون بأنواعه والمنظفات الكيماوية. ٤. صناعة المنتجات الكيماوية مثل الغراء والصمغ والشمع والزيوت غير الغذائية (الصناعية). ٥. العطور مستحضرات التجميل. ٦. الصناعات الدوائية. ٧. معالجة النفايات

		٨. صناعة اللدائن والورق. ٩. صناعة البطاريات.
١٢.	النقابة العامة لعمال الصحافة والطباعة والإعلام	١. الصحافة والإعلام ودور النشر. ٢. التلفزيونات والمحطات الإذاعية الخاصة. ٣. التصوير والمونتاج وشركات الدعاية والإعلام ومكاتب الخطاطين والرسامين.
١٣.	النقابة العامة لعمال الخدمات العامة والتجارة	١. مكاتب المحامين والمستشارين والمدققين والخدمات الهندسية. ٢. الاتحادات والنقابات ومنظمات أصحاب الأعمال والجمعيات التعاونية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني. ٣. الخدمات والجمعيات الدينية والملاجئ والرعاية. ٤. المكتبات ومراكز الشباب والأندية الرياضية. ٥. السكرتارية والإدارة والاختزال والترجمة. ٦. شركات ومكاتب تجارة الجملة والتجزئة على اختلاف أنواعها. ٧. محلات الحلاقة والكوافير والتزيين واستوديوهات التصوير. ٨. توزيع المياه.
١٤.	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١. شركات الاتصالات الأرضية والخليوية. ٢. مكاتب وشركات البريد والاتصالات الخاصة. ٣. شركات الحاسوب والبرمجيات. ٤. خدمات الانترنت والشبكات السلكية واللاسلكية.
١٥.	النقابة العامة لموظفي الحكومة	تضم كافة العاملين في الوزارات والهيئات العامة ما عدا العاملين في وزارة الصحة ومؤسساتها الصحية الذين تمثلهم نقابة الخدمات الصحية ووزارة التربية والتعليم ومؤسساتها التربوية ..الخ الذين تمثلهم نقابة الخدمات التعليمية، وأي هيئة عامة أو وزارة لها تمثيل في نقابة عامة حسب تصنيف الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

٧/٦- نتائج الدراسة الميدانية

تم توزيع استبانة الدراسة الميدانية على جميع رؤساء مجالس إدارة النقابة العمالية العامة الثمانية عشر في قطاع غزة أو من ينوب عنهم، واشتملت الاستبانة على أسئلة متنوعة تتضمن أسئلة عامة حول تاريخ التأسيس وأعضاء الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والانتظام في سداد رسوم العضوية، بالإضافة إلى أسئلة عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة، وأسئلة أخرى عن مصادر تمويل النقابة وأهم انجازات مجلس الإدارة في الدورة الجارية، وأهم الصعوبات والمعيقات التي واجهته. جاءت هذه الأسئلة في استبانة من أربع صفحات، اشتملت الصفحة الأولى منها على تعريف بالتقرير الذي تشكل الدراسة الميدانية جزءاً منه، وتوزعت الأسئلة على باقي صفحات الاستبانة الثلاثة.

سيتم استعراض نتائج كل نقابة على حدا في جداول ونقاط، ومن ثم تحليل هذه النتائج ومحاولة الخروج بمقاربة لواقع النقابات العمالية بشكل عام.

أولاً- نقابة العاملين في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:[٥٢]*

أ- معلومات عامة

تاريخ التأسيس	عدد أعضاء الجمعية العمومية	هل توجد نقابة مماثلة في الضفة؟	عدد الأعضاء المسجلين حتى شهر سبتمبر ٢٠٠٧		عدد الأعضاء المسددين للاشتراك حتى سبتمبر ٢٠٠٧	هل هناك انتظام في سداد رسوم العضوية؟
			ذكور	إناث		
١٩٩٤	٢٩٠	نعم	٢٦٠	٣٠	٢٩٠	إلى حد ما

ب- معلومات عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة

تاريخ آخر انتخابات	عدد الأعضاء المسجلين عند	عدد الأعضاء الذين يحق لهم	عدد الأعضاء الذين انتخبوا	أعضاء الهيئة الإدارية	تاريخ آخر تعديل على

[52] قام بالإجابة عن الأسئلة محمود العمودي، رئيس النقابة العامة للعاملين في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

* النقابة تضم في عضويتها عمال شركة الاتصالات الفلسطينية، علماً بأنها يجب أن تضم عمال وزارة البريد والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة جوال وكافة العاملين في حقل الاتصالات.

	إجراء الانتخابات	الانتخاب عند آخر انتخابات		ذكور	إناث	النظـــــام الأساسي
٢٠٠٥/٢	٢٩٢	٢٩٨	٢٩٢	٨	١	٢٠٠٥
اجتماع الجمعية العمومية القادم	آخر اجتماع فعلي للجمعية العمومية	عدد الإجراءات الانضباطية المتخذة بحق أعضاء النقابة خلال الدورة الحالية	عدد القضايا القانونية التي رفعتها النقابة لمصلحة أعضائها		آخر تدريب للأعضاء	هل قامت ببعثات تدريبية خارجية؟
		مرة واحدة	ما يزيد على ١٠		٢٠٠٧/٣	نعم

ج- مصادر تمويل النقابة:

١- رسوم العضوية. ٢- مساهمات من الاتحاد العام.

د- أهم إنجازات مجلس الإدارة في الدورة الأخيرة:

١. المشاركة في أرباح شركة الاتصالات.
٢. عمل تأمين صحي ممتاز لجميع موظفي الشركة وعوائلهم.
٣. تقديم منح دراسية لأبناء الموظفين المتفوقين في الثانوية العامة.
٤. توفير فرص للحج والعمرة على حساب شركة الاتصالات ولمرة واحدة فقط.

ه- أهم الصعوبات والتحديات في طريق تقدم النقابة:

١. توفير مصادر تمويل.
٢. عدم وجود جهات نقابية تعمل على عقد دورات تثقيفية للموظفين.
٣. عدم وجود قنوات اتصال حقيقية مع النقابات الأخرى داخل الوطن وخارجه.

ثانياً- النقابة العامة لعمال الصناعات الغذائية: [٥٣]

أ- معلومات عامة

تاريخ التأسيس	عدد أعضاء الجمعية العمومية	هل توجد نقابة مماثلة في الضفة؟	عدد الأعضاء المسجلين حتى شهر سبتمبر ٢٠٠٧		عدد الأعضاء المسددين للاشتراك حتى سبتمبر ٢٠٠٧	هل هناك انتظام في تسديد الاشتراكات؟
			ذكور	إناث		
١٩٩٦	١٢٠	مندمجة بنقابة الزراعة في الضفة	لا توجد معلومات بسبب ضياع الوثائق بعد الحسم في غزة واستيلاء حماس على مقر الاتحاد العام لنقابات العمال.			كان منتظم قبل الحسم

ب- معلومات عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة

تاريخ آخر انتخابات	عدد الأعضاء المسجلين عند إجراء الانتخابات	عدد الأعضاء الذين يحق لهم الانتخاب عند آخر انتخابات	عدد الأعضاء الذين انتُخبوا	أعضاء الهيئة الإدارية		تاريخ آخر تعديل على النظام الأساسي
				ذكور	إناث	
-	١٢٠	١٢٠	١٢٠	٧	٢	لم يعدل
اجتماع الجمعية العمومية القادم	آخر اجتماع فعلي للجمعية العمومية	عدد الإجراءات الانضباطية المتخذة بحق أعضاء النقابة خلال الدورة الحالية	عدد القضايا القانونية التي رفعتها النقابة لمصلحة أعضائها		آخر تدريب للأعضاء	هل قامت ببعثات تدريبية خارجية؟
-	٢٠٠٦	لا يوجد	عدد غير محدد		٢٠٠٧/٦	لا

[53] قام بالإجابة عن الأسئلة عبد الجواد زيادة، رئيس النقابة العامة للصناعات الغذائية.

ج- مصادر تمويل النقابة:

١- رسوم العضوية. ٢- مشاريع ممولة من الاتحاد العام.

د- أهم إنجازات مجلس الإدارة في الدورة الأخيرة:

١. تنسيب العمال داخل منشآت العمال.

٢. حل بعض القضايا العمالية مع أرباب العمل سواء من خلال التفاوض أو عبر الدائرة القانونية بالاتحاد.

٣. تدرب مجموعة كبيرة من عمال المهنة ضمن برنامج تدريب نقابي مختص.

ه- أهم الصعوبات والتحديات في طريق تقدم النقابة:

الاستيلاء على مقرات الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين من قبل القوة التنفيذية ومن ثم الكتلة العمالية الإسلامية، ووضع يدهم على الوثائق والملفات الخاصة بالنقابات.

ثالثاً- النقابة العاملة للعاملين في الخدمات الصحية:[٥٤]

أ- معلومات عامة*

تاريخ التأسيس	عدد أعضاء الجمعية العمومية	هل توجد نقابة مماثلة في الضفة؟	عدد الأعضاء المسجلين حتى شهر سبتمبر ٢٠٠٧		عدد الأعضاء المسددين للاشتراك حتى سبتمبر ٢٠٠٧	هل هناك انتظام في تسديد الاشتراكات؟
			ذكور	إناث		
١٢/٣٠/ ٢٠٠٥	٧٥٠	نعم	-	-	٢١٠	نوعاً ما

ب- معلومات عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة

تاريخ آخر انتخابات	عدد الأعضاء المسجلين عند إجراء الانتخابات	عدد الأعضاء الذين يحق لهم الانتخاب عند آخر انتخابات	عدد الأعضاء الذين انتُخبوا	أعضاء الهيئة الإدارية		تاريخ آخر تعديل على النظام الأساسي
				ذكور	إناث	
١٢/٣٠/ ٢٠٠٥	١٠٢ ممثلين للجان عاملين	كل المسددين للاشتراكات	٨٨ عضو	٧	٢	لم يعدل
اجتماع الجمعية العمومية القادم	**آخر اجتماع فعلي للجمعية العمومية**	**عدد الإجراءات الانضباطية المتخذة بحق أعضاء النقابة خلال الدورة الحالية**	**عدد القضايا القانونية التي رفعتها النقابة لمصلحة أعضائها**		**آخر تدريب للأعضاء**	**هل قامت ببعثات تدريبية خارجية؟**
١٢/٣٠/ ٢٠٠٨	٢٠٠٥/١٢/٣٠	ولا مرة	كثير من القضايا، لا يوجد حصر		٩/١٠/ ٢٠٠٧	لا

ج- مصادر تمويل النقابة:

١- رسوم العضوية. ٢- مشاريع وبرامج تدريبية. ٣- تبرعات وهبات.

د- أهم إنجازات مجلس الإدارة في الدورة الأخيرة:

١. على الصعيد الحكومي، علاوات إدارية، التسكين للإداريين، تحصيل مستحقات العقود ومتابعتها في القطاع العام.

٢. الحصول على قرار من ديوان الموظفين باعتماد سنوات الخدمة لمن عمل على بند البطالة كسنوات خدمة فعلية، والموافقة على دفع مستحقاتهم القانونية حال توفر الإمكانيات.[٥٥]

٣. تشكيل لجان عاملين في مؤسسات صحية، والإشراف على العملية الانتخابية.

٤. تشكيل نقابات فرعية في بعض المحافظات.

٥. العمل على توقيع اتفاقيات عمل جماعية، وتم بالفعل توقيع اتفاقيات عمل جماعية مع إدارة الهلال الأحمر وجمعية أصدقاء المريض وبرنامج غزة للصحة النفسية.

٦. إعادة عاملين مفصولين إلى عملهم وتحصيل حقوقهم في القطاع الأهلي والخاص.

٧. المشاركة في إعداد اللوائح والعقود بين المؤسسات والعاملين.

---

[54] قام بالإجابة عن الأسئلة سلامة أبو زعيتر، رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية.

* النقابة العامة للخدمات الصحية تتميز عن غيرها من نقابات العمال بأنها تضم في عضويتها العاملين في القطاع الصحي العام والخاص والأهلي.

[55] ديوان الموظفين العام، خطاب إلى وزير الصحة بعنوان: سنوات الخبرة السابقة لموظفي وزارة الصحة، صادر رقم ٥٧٢٤، بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٤.

٨. تدريب وتثقيف ٧٨٠ من أعضاء لجان العاملين خلال العام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في برامج نقابية وثقافية واجتماعية وقانونية.
٩. توقيع اتفاقية تعاون مع نقابة الخدمات الصحية في مصر.
١٠.العضوية في الاتحاد الدولي للخدمات العامة.

هـ- أهم الصعوبات والتحديات في طريق تقدم النقابة:
١. غياب القضاء المختص.
٢. عدم وجود قانون للنقابات موحد على مستوى الوطن.
٣. خلافات وشرذمة في وحدة الحركة النقابية.
٤. انخفاض نسبة العضوية (كونها اختيارية).
٥. ضعف المصادر المالية والمشاريع والبرامج التي تحقق أهداف النقابة.
٦. استيلاء القوة التنفيذية ومن ثم الكتلة العمالية الإسلامية على مقر ومباني اتحاد النقابات، ومصادرة ملفات النقابة.
٧. الصراع السياسي وتسييس المؤسسات الصحية، الحكومية منها خاصة، أعاق من قدرة النقابة على متابعة قضايا العاملين.
٨. ملاحقة واعتقال والاعتداء بالضرب علي بعض لجان العاملين في مستشفيات وزارة الصحة من قبل القوة التنفيذية للحكومة المقالة.
٩. إغلاق مكتب النقابة من قبل القوة التنفيذية والاستيلاء على كافة محتوياته.

رابعاً- النقابة العامة لعمال الزراعة:[٥٦]

أ- معلومات عامة

تاريخ التأسيس	عدد أعضاء الجمعية العمومية	هل توجد نقابة مماثلة في الضفة؟	عدد الأعضاء المسجلين حتى شهر سبتمبر ٢٠٠٧		عدد الأعضاء المسددين للاشتراك حتى سبتمبر ٢٠٠٧	هل هناك انتظام في تسديد الاشتراكات؟
			ذكور	إناث		
١٩٦٥/٢	٧٥٠٠	نعم	٧٣٠٠	٢٠٠	٤٥٠	إلى حد ما

ب- معلومات عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة

تاريخ آخر انتخابات	عدد الأعضاء المسجلين عند إجراء الانتخابات	عدد الأعضاء الذين يحق لهم الانتخاب عند آخر انتخابات	عدد الأعضاء الذين انتخبوا	أعضاء الهيئة الإدارية		تاريخ آخر تعديل على النظام الأساسي
				ذكور	إناث	
٢٠٠٦/٥/٢٨	٦٠٠	١٥٠	١٣٨	٩	٢	٢٠٠٦/٥/٢٨
اجتماع الجمعية العمومية القادم	**آخر اجتماع فعلي للجمعية العمومية**	**عدد الإجراءات الانضباطية المتخذة بحق أعضاء النقابة خلال الدورة الحالية**	**عدد القضايا القانونية التي رفعتها النقابة لمصلحة أعضائها**		**آخر تدريب للأعضاء**	**هل قامت ببعثات تدريبية خارجية؟**
٢٠١٠/٥/٢٨	٢٠٠٦/٥/٢٨	ولا مرة	عدة مرات		/٥/٢٠ ٢٠٠٧	لا

ج- مصادر تمويل النقابة:
١- رسوم العضوية. ٢- مساهمات من الاتحاد العام. ٣- بعض النشاطات النقابية.

د- أهم إنجازات مجلس الإدارة في الدورة الأخيرة:
١.خوض العديد من الإضرابات في المحررات (أراضي المستوطنات السابقة).
٢.تشغيل ٢٥٠ عامل في المحررات.
٣. إرجاع ١٧٠ عامل إلى عملهم في المحررات بعد أن استغنت عنهم الشركة.

هـ- أهم الصعوبات والتحديات في طريق تقدم النقابة:

[56] قام بالإجابة عن الأسئلة طارق الهندي، رئيس النقابة العامة لعمال الزراعة.

١. ارتفاع نسبة البطالة بين عمال الزراعة على وجه الخصوص.
٢. عدم قدرة العمال على تسديد اشتراكاتهم.
٣. عدم وجود مقر للنقابة بالوقت الحالي بعد استيلاء القوة التنفيذية ومن بعدها الكتلة العمالية الإسلامية على مقرات الاتحاد العام والنقابات.
٤. نقص الوعي النقابي.
٥.عدم وجود محاكم عمالية.

خامساً- النقابة العامة لعمال الخدمات العامة والتجارة:[٥٧]

أ- معلومات عامة

تاريخ التأسيس	عدد أعضاء الجمعية العمومية	هل توجد نقابة مماثلة في الضفة؟	عدد الأعضاء المسجلين حتى شهر سبتمبر ٢٠٠٧		عدد الأعضاء المسددين للاشتراك حتى سبتمبر ٢٠٠٧	هل هناك انتظام في تسديد الاشتراكات؟
			ذكور	إناث		
١٩٦٤	٦٨٠٠	لا	٢٠٠	١٢٠	٣٢٠	إلى حد ما

ب- معلومات عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة

تاريخ آخر انتخابات	عدد الأعضاء المسجلين عند إجراء الانتخابات	عدد الأعضاء الذين يحق لهم الانتخاب عند آخر انتخابات	عدد الأعضاء الذين انتخبوا	أعضاء الهيئة الإدارية		تاريخ آخر تعديل على النظام الأساسي
				ذكور	إناث	
٢٠٠٦/٣	٣٧٠	٣٧٠	٢٥٠	٦	٣	٢٠٠٦/٣
اجتماع الجمعية العمومية القادم	آخر اجتماع فعلي للجمعية العمومية	عدد الإجراءات الانضباطية المتخذة بحق أعضاء النقابة خلال الدورة الحالية	عدد القضايا القانونية التي رفعتها النقابة لمصلحة أعضائها		آخر تدريب للأعضاء	هل قامت ببعثات تدريبية خارجية؟
-	٢٠٠٦/٣	ولا مرة	عدة مرات		٢٠٠٧/٥	نعم

ج- مصادر تمويل النقابة:
١- رسوم العضوية. ٢- مساهمات من الاتحاد العام. ٣- التبرعات.

د- أهم إنجازات مجلس الإدارة في الدورة الأخيرة:
١.توقيع بروتوكول تعاون ثقافي وصحي مع نقابة الخدمات الإدارية بجمهورية مصر العربية.
٢.عضوية الاتحاد الدولي للخدمات.
٣. تشغيل ٢٥٠ عامل على مشروع بطالة.
٤. فتح مقر جديد للنقابة.
٥. تنظيم ورشات تدريب وتوعية لمئات من العاملين.

ه- أهم الصعوبات والتحديات في طريق تقدم النقابة:
١. ارتفاع نسبة البطالة والوضع الاقتصادي المتردي.
٢. الوضع السياسي وانعكاساته على الطبقة العاملة مما يحد من تنسب العمال للنقابات.
٣. عدم وجود مشاريع يستفيد منها العمال.
٤. احتلال مقر النقابة والاتحاد العام من قبل حركة حماس.

سادساً- النقابة العامة لموظفي الحكومة:[٥٨]

أ- معلومات عامة

تاريخ التأسيس	عدد أعضاء الهيئة	هل توجد نقابة مماثلة في	عدد الأعضاء المسجلين حتى شهر سبتمبر	عدد الأعضاء المسددين للاشتراك حتى	هل هناك انتظام في تسديد الاشتراكات؟

[57] قام بالإجابة على الأسئلة بشير السيسي، رئيس النقابة العامة لعمال الخدمات العامة والتجارة
[58] قام بالإجابة على الأسئلة، عارف أبو جراد رئيس النقابة العامة لموظفي الحكومة.

	العامة	الضفة؟	٢٠٠٧		سبتمبر ٢٠٠٧	
			ذكور	إناث		
٧٦٥٠	-	لا	-	-	٧٦٥٠	إلى حد ما

ب- معلومات عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة

تاريخ آخر انتخابات	عدد الأعضاء المسجلين عند إجراء الانتخابات	عدد الأعضاء الذين يحق لهم الانتخاب عند آخر انتخابات	عدد الأعضاء الذين انتَخبوا	أعضاء الهيئة الإدارية		تاريخ آخر تعديل على النظام الأساسي
				ذكور	إناث	
٢٠٠٦/٦/١٨	١٤٢٠	١٤٢٠	٧٨٦	١١	١	٢٠٠٦/٦/١٨

اجتماع الجمعية العمومية القادم	آخر اجتماع فعلي للجمعية العمومية	عدد الإجراءات الانضباطية المتخذة بحق أعضاء النقابة خلال الدورة الحالية	عدد القضايا القانونية التي رفعتها النقابة لمصلحة أعضائها	آخر تدريب للأعضاء	هل قامت ببعثات تدريبية خارجية؟
٢٠٠٩/٦/١٨	-	ولا مرة	١٠	٢٠٠٧/٥	نعم

ج- مصادر تمويل النقابة:

١- رسوم العضوية. ٢- مساهمات من الاتحاد العام.

د- أهم إنجازات مجلس الإدارة في الدورة الأخيرة:

١. عقد العديد من الدورات الثقافية للأعضاء.
٢. المشاركة في العديد من ورش العمل بخصوص قانون التقاعد العام.
٣. الضغط على الحكومات الفلسطينية في قضية انتظام رواتب الموظفين.
٤. انجاز قضية العلاوات الإدارية.
٥. تشكيل ٦ نقابات فرعية.
٦. تشكيل ١٣ لجنة نقابية في الوزارات.

ه- أهم الصعوبات والتحديات في طريق تقدم النقابة:

١. محاربة الحكومة العاشرة للنقابة واعتبارها غير قانونية وتشكيل نقابة موازية.
٢. ملاحقة أعضاء النقابة واعتقالهم بعد الحسم العسكري.
٣. إغلاق مكتب النقابة من قبل القوة التنفيذية والاستيلاء على كافة محتوياته.

سابعاً- النقابة العامة لعمال الخدمات السياحية:[٥٩]

أ- معلومات عامة

تاريخ التأسيس	عدد أعضاء الجمعية العمومية	هل توجد نقابة مماثلة في الضفة؟	عدد الأعضاء المسجلين حتى شهر سبتمبر ٢٠٠٧		عدد الأعضاء المسددين للاشتراك حتى سبتمبر ٢٠٠٧	هل هناك انتظام في تسديد الاشتراكات؟
			ذكور	إناث		
٢٠٠٦/٣/٩	٢٠٠	نعم	-	-	-	لا

ب- معلومات عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة

تاريخ آخر انتخابات	عدد الأعضاء المسجلين عند إجراء الانتخابات	عدد الأعضاء الذين يحق لهم الانتخاب عند آخر انتخابات	عدد الأعضاء الذين انتَخبوا	أعضاء الهيئة الإدارية		تاريخ آخر تعديل على النظام الأساسي
				ذكور	إناث	
٢٠٠٦/٣/٩	١٠٠	-	٨٥	٩	٣	٢٠٠٦/٣/٩

اجتماع	آخر اجتماع فعلي	عدد الإجراءات	عدد القضايا		آخر	هل قامت ببعثات

[59] قام بالإجابة على الأسئلة إبراهيم أبو قايدة، رئيس النقابة العامة لعمال الخدمات السياحية.

الجمعية العمومية القادم	للجمعية العمومية	الانضباطية المتخذة بحق أعضاء النقابة خلال الدورة الحالية	القانونية التي رفعتها النقابة لمصلحة أعضائها	تدريب للأعضاء	تدريبية خارجية؟
-	٢٠٠٧/٩	١	٣	٢٠٠٧/٥	نعم

ج- مصادر تمويل النقابة:
رسوم العضوية.

د- أهم إنجازات مجلس الإدارة في الدورة الأخيرة:
١. عقد العديد من الدورات التثقيفية.
٢. الاتصال مع العمال في أماكن عملهم.

ه- أهم الصعوبات والتحديات في طريق تقدم النقابة:
١. ارتفاع نسبة البطالة والوضع الاقتصادي المتردي.
٢. احتلال مقر النقابة والاتحاد العام من قبل حركة حماس.

ثامناً- النقابة العامة لعمال وموظفي البلديات والمجالس القروية:[٦٠]*

أ- معلومات عامة

تاريخ التأسيس	عدد أعضاء الجمعية العمومية	هل توجد نقابة مماثلة في الضفة؟	عدد الأعضاء المسجلين في شهر سبتمبر ٢٠٠٧		عدد الأعضاء المسددين للاشتراك في سبتمبر ٢٠٠٧	هل هناك انتظام في تسديد الاشتراكات؟
			ذكور	إناث		
١٩٩٤	١٤٥٠	لا	٥٢٠	١٣٠	٦٥	لا

ب- معلومات عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة

تاريخ آخر انتخابات	عدد الأعضاء المسجلين عند إجراء الانتخابات	عدد الأعضاء الذين يحق لهم الانتخاب عند آخر انتخابات	عدد الأعضاء الذين انتَخبوا	أعضاء الهيئة الإدارية		تاريخ آخر تعديل على النظام الأساسي
				ذكور	إناث	
٢٠٠٥**	٨٠% من أعضاء البلديات حصلت فيها انتخابات	حوالي ٦٠%	-	٩	٣	٢٠٠٤
اجتماع الجمعية العمومية القادم	**آخر اجتماع فعلي للجمعية العمومية**	**عدد الإجراءات الانضباطية المتخذة بحق أعضاء النقابة خلال الدورة الحالية**	**عدد القضايا القانونية التي رفعتها النقابة لمصلحة أعضائها**		**آخر تدريب للأعضاء**	**هل قامت ببعثات تدريبية خارجية؟**
٢٠٠٩	-	٣	٣٦٠		٢٠٠٧/١١/١١	نعم

ج- مصادر تمويل النقابة:
١- رسوم العضوية. ٢- مساهمات من الاتحاد العام. ٣- الاتحاد الدولي للخدمات العامة.

د- أهم إنجازات مجلس الإدارة في الدورة الأخيرة:
١. تشكيل ١٣ مجلس نقابي بلدي وقروي في قطاع غزة.
٢. إجراء انتخابات في عدد من البلديات.
٣. تدريب أكثر من ١٢٠٠ عضو.

---

[60] قام بالإجابة على الأسئلة سمير الأشقر، رئيس النقابة العامة لعمال وموظفي البلديات والمجالس البلدية.
* النقابة لم تجر مؤتمر تأسيسي وهي غير مرخصة.
** الانتخابات جرت في بعض البلديات، ولم تجر انتخابات عامة.

٤. عقد عدة اتفاقيات لصالح أعضاء النقابة في مجال تحسين ظروف العمل وتطبيق قانون الخدمة المدنية.

هـ- أهم الصعوبات والتحديات في طريق تقدم النقابة:

١. التجاذبات السياسية في مواقع العمل.
٢. عدم تعاون بعض المجالس البلدية.
٣. الظروف الاقتصادية التي تضعف الموازنة التشغيلية للبلديات.

تاسعاً- النقابة العامة للعاملين في المطابع والإعلام:[٦١]

أ- معلومات عامة

تاريخ التأسيس	عدد أعضاء الجمعية العمومية	هل توجد نقابة مماثلة في الضفة؟	عدد الأعضاء المسجلين في شهر سبتمبر ٢٠٠٧		عدد الأعضاء المسددين للاشتراك في سبتمبر ٢٠٠٧	هل هناك انتظام في تسديد الاشتراكات؟
			ذكور	إناث		
٢٠٠٦/٣/٢٣	٢١٠	نعم	-	-	٢١٠	نعم

ب- معلومات عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة

تاريخ آخر انتخابات	عدد الأعضاء المسجلين عند إجراء الانتخابات	عدد الأعضاء الذين يحق لهم الانتخاب عند آخر انتخابات	عدد الأعضاء الذين انتُخبوا	أعضاء الهيئة الإدارية		تاريخ آخر تعديل على النظام الأساسي
				ذكور	إناث	
٢٠٠٦/٣/٢٣	١٥٠	-	١٥٠	٩	٢	٢٠٠٦/٣/٣٠
اجتماع الجمعية العمومية القادم	آخر اجتماع فعلي للجمعية العمومية	عدد الإجراءات الانضباطية المتخذة بحق أعضاء النقابة خلال الدورة الحالية	عدد القضايا القانونية التي رفعتها النقابة لمصلحة أعضائها		آخر تدريب للأعضاء	هل قامت ببعثات تدريبية خارجية؟
٢٠٠٩/٣/٢٣	٢٠٠٦/٣/٢٣	-	-		٢٠٠٧/٦/٣	نعم

ج- مصادر تمويل النقابة:

١- رسوم العضوية. ٢- مساهمات من الاتحاد العام.

د- أهم إنجازات مجلس الإدارة في الدورة الأخيرة:

١. تقديم التأمين الصحي المجاني للأعضاء المنتسبين.
٢. تنفيذ عدد من الدورات التثقيفية في المجال الإعلامي.
٣. المشاركة بعدد من الاعتصامات تضامناً مع صحافيين وإعلاميين تعرضوا للاعتداء أو الخطف.

هـ- أهم الصعوبات والتحديات في طريق تقدم النقابة:

١. احتلال مقر النقابة والاتحاد العام من قبل حركة حماس، ما أدى إلى توقف عمل النقابة بالكامل.

عاشراً- النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج:[٦٢]

أ- معلومات عامة:

تاريخ التأسيس	عدد أعضاء الجمعية العمومية	هل توجد نقابة مماثلة في الضفة؟	عدد الأعضاء المسجلين في شهر سبتمبر ٢٠٠٧		عدد الأعضاء المسددين للاشتراك في سبتمبر ٢٠٠٧	هل هناك انتظام في تسديد الاشتراكات؟
			ذكور	إناث		
١٩٦٤	٦٠٠	لا	-	-	-	لا

ب- معلومات عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة

[61] قام بالإجابة على الأسئلة أحمد التري، أمين صندوق النقابة العاملة للعاملين في المطابع والإعلام.
[62] قام بالإجابة على الأسئلة زكي خليل، رئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج.

تاريخ آخر انتخابات	عدد الأعضاء المسجلين عند إجراء الانتخابات	عدد الأعضاء الذين يحق لهم الانتخاب عند آخر انتخابات	عدد الأعضاء الذين انتَخبوا	أعضاء الهيئة الإدارية		تاريخ آخر تعديل على النظام الأساسي
				ذكور	إناث	
٢٠٠٦/٤/١١	٦٠٠	١٥٠	١٥٠	٦	٣	٢٠٠٦/٤/١٤
اجتماع الجمعية العمومية القادم	**آخر اجتماع فعلي للجمعية العمومية**	**عدد الإجراءات الانضباطية المتخذة بحق أعضاء النقابة خلال الدورة الحالية**	**عدد القضايا القانونية التي رفعتها النقابة لمصلحة أعضائها**		**آخر تدريب للأعضاء**	**هل قامت ببعثات تدريبية خارجية؟**
٢٠٠٩/٤/١٤	٢٠٠٦/٤/١٤	-	٢٠ قضية		٢٠٠٧/٥	لا

ج- مصادر تمويل النقابة:

١- رسوم العضوية. ٢- المساعدات الخارجية وخاصة في موضوع التثقيف العمالي.

د- أهم إنجازات مجلس الإدارة في الدورة الأخيرة:

١. توقيع اتفاقية تعاون مشترك مع النقابات العربية المماثلة.
٢. المشاركة في مناقشة القوانين الخاصة بالتشريعات العمالية.
٣. نشر الوعي النقابي.
٤. تحصيل الكثير من الحقوق العمالية أمام المحاكم الفلسطينية.

ه- أهم الصعوبات والتحديات في طريق تقدم النقابة:

١. ارتفاع نسبة البطالة في صفوف عمال الخياطة والنسيج.
٢. إغراق الأسواق بالمنتجات الأجنبية رخيصة الثمن، ما أدى إلى إغلاق الكثير من المصانع المحلية بسبب عدم القدرة على المنافسة.
٣. غياب التخطيط الاقتصادي.
٤. عدم وجود محاكم عمالية مختصة.
٥. احتلال مقر النقابة والاتحاد العام من قبل حركة حماس.
٦. عدم تطبيق قانون العمل الفلسطيني بشكل كامل.

حادي عشر- النقابة العامة لعمال الصيد البحري:[٦٣]*

أ- معلومات عامة:

تاريخ التأسيس**	عدد أعضاء الجمعية العمومية	هل توجد نقابة مماثلة في الضفة؟	عدد الأعضاء المسجلين في شهر سبتمبر ٢٠٠٧		عدد الأعضاء المسددين للاشتراك في سبتمبر ٢٠٠٧	هل هناك انتظام في تسديد الاشتراكات؟
			ذكور	إناث		
٢٠٠٢/١/١٤	٣٠٠٠	-	٣٠٠٠	-	٢٥٠٠	إلى حد ما

ب- معلومات عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة

تاريخ آخر انتخابات***	عدد الأعضاء المسجلين عند إجراء الانتخابات	عدد الأعضاء الذين يحق لهم الانتخاب عند آخر انتخابات	عدد الأعضاء الذين انتَخبوا	أعضاء الهيئة الإدارية		تاريخ آخر تعديل على النظام الأساسي
				ذكور	إناث	
٢٠٠٦/٥/٢٨	٢٣٠٠	٢٣٠٠	٢٠٠٠	١١	-	٢٠٠٢

[63] قام بالإجابة على الأسئلة نزار عياش، رئيس النقابة العامة للصيد البحري.

* النقابة العامة للصيد البحري أصبحت منضوية ضمن النقابة العامة لعمال الزراعة -ومع ذلك فإنها مازالت محافظة في اسمها على صفة "العامة" وهو أمر غير نظامي- ورئيس نقابة الصيد البحري عضو طبيعي في مجلس إدارة النقابة العامة لعمال الزراعة.

** النقابة تأسست قبل هذا التاريخ، حيث كان هناك عدة نقابات فرعية للصيادين منذ عام ١٩٩٦، وتوحدت في نقابة عامة وأجرت مؤتمراً عاماً في ٢٠٠١/٨/٩، لكنها اعتمدت تاريخ حصولها على ترخيص رسمي من وزارة العمل كتاريخ رسمي للتأسيس.

*** النقابة الفرعية في محافظة دير البلح أجرت انتخاباتها في ٢٠٠٤/١/١٩، ولم تتمكن باقي النقابات الفرعية من عقد انتخاباتها.

اجتماع الجمعية العمومية القادم	آخر اجتماع فعلي للجمعية العمومية	عدد الإجراءات الانضباطية المتخذة بحق أعضاء النقابة خلال الدورة الحالية	عدد القضايا القانونية التي رفعتها النقابة لمصلحة أعضائها	آخر تدريب للأعضاء	هل قامت ببعثات تدريبية خارجية؟
-	٢٠٠١/٨/٩	٣	٢٠٠	٢٠٠٧/٩	لا

ج- مصادر تمويل النقابة:

١- رسوم العضوية. ٢- مشاريع من مؤسسات.

د- أهم إنجازات مجلس الإدارة في الدورة الأخيرة:

١. صيانة وإصلاح لمنشآت رفح وخانيونس.
٢. توزيع مساعدات غذائية على الصيادين.
٣. توفير تأمين صحي مجاني لأعضاء النقابة.
٤. صيانة وإصلاح مراكب الصيد لصيادي دير البلح.
٥. توزيع أدوات صيد على مراكب الصيادين على سبيل الدعم والمساعدة.

ه- أهم الصعوبات والتحديات في طريق تقدم النقابة:

١. إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي أدت إلى عدم قدرة الصيادين على مزاولة عملهم بشكل مستمر، كما تسبب قمع الاحتلال باستشهاد وإصابة عدد كبير من الصيادين.

ثاني عشر- النقابة العامة لعمال النجارة والبناء:[٦٤]

أ- معلومات عامة:

تاريخ التأسيس	عدد أعضاء الجمعية العمومية	هل توجد نقابة مماثلة في الضفة؟	عدد الأعضاء المسجلين في شهر سبتمبر ٢٠٠٧		عدد الأعضاء المسددين للاشتراك في سبتمبر ٢٠٠٧	هل هناك انتظام في تسديد الاشتراكات؟
			ذكور	إناث		
١٩٦٤م	٤٠٠٠	لا	٤٠٠٠	-	-	إلى حد ما

ب- معلومات عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة

تاريخ آخر انتخابات	عدد الأعضاء المسجلين عند إجراء الانتخابات	عدد الأعضاء الذين يحق لهم الانتخاب عند آخر انتخابات	عدد الأعضاء الذين انتُخبوا	أعضاء الهيئة الإدارية		تاريخ آخر تعديل على النظام الأساسي
				ذكور	إناث	
٢٠٠٤/١٢	-	-	-	١١	-	٢٠٠٤

اجتماع الجمعية العمومية القادم	آخر اجتماع فعلي للجمعية العمومية	عدد الإجراءات الانضباطية المتخذة بحق أعضاء النقابة خلال الدورة الحالية	عدد القضايا القانونية التي رفعتها النقابة لمصلحة أعضائها	آخر تدريب للأعضاء	هل قامت ببعثات تدريبية خارجية؟
٢٠٠٨	٢٠٠٤	١	عدة قضايا	٢٠٠٧/٤	نعم

ج- مصادر تمويل النقابة:

١- رسوم العضوية. ٢- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.
٣- الاتحادات النقابية الدولية.

د- أهم إنجازات مجلس الإدارة في الدورة الأخيرة:

١. تدريب مدربين في الثقافة العمالية.
٢. المشاركة في تعديل القوانين والتشريعات العمالية.
٣. المشاركة في مظاهرات سياسية واقتصادية.

[64] قام بالإجابة على الأسئلة عايش عبيد، رئس النقابة العامة لعمال النجارة والبناء.

هـ- أهم الصعوبات والتحديات في طريق تقدم النقابة:

١. احتلال مقار النقابة في محافظات القطاع الخمسة بالقوة المسلحة.
٢. مصادرة ممتلكات النقابة وأوراقها وملفاتها وأختامها واستخدامها من قبل جهات ليست صاحبة اختصاص.
٣. حظر عمل النقابة في جميع المجالات.
٤. تهديد النقابيين.

ثالث عشر- النقابة العامة للعاملين في البنوك والتأمين والأعمال المالية:[٦٥]

أ- معلومات عامة:

تاريخ التأسيس	عدد أعضاء الجمعية العمومية	هل توجد نقابة مماثلة في الضفة؟	عدد الأعضاء المسجلين في شهر سبتمبر ٢٠٠٧		عدد الأعضاء المسددين للاشتراك في سبتمبر ٢٠٠٧	هل هناك انتظام في تسديد الاشتراكات؟
			ذكور	إناث		
٢٠٠٦/٣/١٠	٣٤٠	لا	٢١٠	١٣٠	١٩٠	إلى حد ما

ب- معلومات عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة

تاريخ آخر انتخابات	عدد الأعضاء المسجلين عند إجراء الانتخابات	عدد الأعضاء الذين يحق لهم الانتخاب عند آخر انتخابات	عدد الأعضاء الذين انتَخبوا	أعضاء الهيئة الإدارية		تاريخ آخر تعديل على النظام الأساسي
				ذكور	إناث	
٢٠٠٦/٣/١٠	١٩٠	١٩٠	١٥٠	٦	٣	٢٠٠٦/٣/١٠
اجتماع الجمعية العمومية القادم	آخر اجتماع فعلي للجمعية العمومية	عدد الإجراءات الانضباطية المتخذة بحق أعضاء النقابة خلال الدورة الحالية	عدد القضايا القانونية التي رفعتها النقابة لمصلحة أعضائها		آخر تدريب للأعضاء	هل قامت ببعثات تدريبية خارجية؟
٢٠٠٩/٣/١٠	٢٠٠٦/٣/١٠	-	٣		٢٠٠٧/٥	نعم

ج- مصادر تمويل النقابة:

١- رسوم العضوية.

د- أهم إنجازات مجلس الإدارة في الدورة الأخيرة:

١. فتح آفاق العلاقات العامة للنقابة.
٢. حل بعض قضايا الأعضاء.
٣. إقامة علاقات مع منظمات عربية ودولية.
٤. مد جسور التعاون مع أصحاب العمل.
٥. القيام بعدد من الدورات التثقيفية.

هـ- أهم الصعوبات والتحديات في طريق تقدم النقابة:

١. احتلال مقر النقابة من قبل حركة حماس.

رابع عشر- النقابة العامة لعمال النقل:[٦٦]

أ- معلومات عامة:

تاريخ التأسيس	عدد أعضاء الجمعية	هل توجد نقابة مماثلة في الضفة؟	عدد الأعضاء المسجلين في شهر سبتمبر	عدد الأعضاء المسددين للاشتراك في	هل هناك انتظام في تسديد الاشتراكات؟

[65] قام بالإجابة على الأسئلة عبد الحكيم زعيتر، رئس النقابة العامة للعاملين في البنوك والتأمين والأعمال المالية.
[66] قام بالإجابة على الأسئلة عبد الحكيم زعيتر، رئس النقابة العامة للعاملين في البنوك والتأمين والأعمال المالية.

	العمومية		٢٠٠٧		سبتمبر ٢٠٠٧		
			ذكور	إناث			
١٩٦٤	٧٥٦*	لا	٧٥٤	٢	-		لا

ب- معلومات عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة

تاريخ آخر انتخابات	عدد الأعضاء المسجلين عند إجراء الانتخابات	عدد الأعضاء الذين يحق لهم الانتخاب عند آخر انتخابات	عدد الأعضاء الذين انتَخبوا	أعضاء الهيئة الإدارية		تاريخ آخر تعديل على النظام الأساسي
				ذكور	إناث	
٢٠٠٦/١/٢٦	٧٥٦	٧٥٦	٧٥٦	٩	-	٢٠٠٦/١/٢٦
اجتماع الجمعية العمومية القادم	**آخر اجتماع فعلي للجمعية العمومية**	**عدد الإجراءات الانضباطية المتخذة بحق أعضاء النقابة خلال الدورة الحالية**	**عدد القضايا القانونية التي رفعتها النقابة لمصلحة أعضائها**		**آخر تدريب للأعضاء**	**هل قامت ببعثات تدريبية خارجية؟**
٢٠٠٩/١/٢٦	٢٠٠٦/١/٢٦	-	-		٢٠٠٧/٣	نعم

ج- مصادر تمويل النقابة:

١- رسوم العضوية. ٢- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

د- أهم إنجازات مجلس الإدارة في الدورة الأخيرة:

١. عم تأمين صحي مجاني من خلال الاتحاد العام.
٢. تجديد اتفاقية التوأمة مع نقابة النقل المصرية.
٣. تحويل العديد من أعضاء النقابة للعلاج في مستشفيات نقابة النقل المصرية.
٤. تنظيم دورات تدريبية وتثقيفية للأعضاء.
٥. تخفيض رسوم الترخيص والضرائب.
٦. إنشاء لجان نقابية جديدة.

ه- أهم الصعوبات والتحديات في طريق تقدم النقابة:

١. توقف النقابة عن العمل بعد استيلاء حماس على مقر الاتحاد العام والمقرات الفرعية.
٢. الوضع السياسي العام، من حصار وإغلاق وفلتان أمني.
٣. عدم الانتظام في تسديد رسوم العضوية.
٤. عدم استجابة وزارة المواصلات لمطالب النقابة.

خامس عشر- نقابة العاملين والعاملات في رياض الأطفال ودور الحضانة:[٦٧]

أ- معلومات عامة:

تاريخ التأسيس	عدد أعضاء الجمعية العمومية	هل توجد نقابة مماثلة في الضفة؟	عدد الأعضاء المسجلين في شهر سبتمبر ٢٠٠٧		عدد الأعضاء المسددين للاشتراك في سبتمبر ٢٠٠٧	هل هناك انتظام في تسديد الاشتراكات؟
			ذكور	إناث		
٢٠٠٦/٤/٦	٤٠٠	لا	-	٤٠٠	-	إلى حد ما

ب- معلومات عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة

تاريخ آخر انتخابات	عدد الأعضاء المسجلين عند إجراء الانتخابات	عدد الأعضاء الذين يحق لهم الانتخاب عند آخر انتخابات	عدد الأعضاء الذين انتَخبوا	أعضاء الهيئة الإدارية		تاريخ آخر تعديل على النظام الأساسي
				ذكور	إناث	
٢٠٠٦/٤/٦	٧٥	٧٥	٦٢	-	٩	٢٠٠٦/٤/٦
اجتماع	**آخر اجتماع**	**عدد الإجراءات**	**عدد القضايا**		**آخر**	**هل قامت**

* عدد الجمعية النقابة كما جاء في الاستمارة ١٢٣٠٠، يمثلهم ٧٥٦ في الجمعية العمومية.

[67] قام بالإجابة على الأسئلة سعاد نعيم، رئس نقابة العاملين والعاملات في رياض الأطفال.

الجمعية العمومية القادم	فعلي للجمعية العمومية	الانضباطية المتخذة بحق أعضاء النقابة خلال الدورة الحالية	القانونية التي رفعتها النقابة لمصلحة أعضائها	تدريب للأعضاء	ببعثات تدريبية خارجية؟
٢٠٠٩/٤/٦	٢٠٠٦/٤/٦	-	٣٠	-	-

ج- مصادر تمويل النقابة:

١- رسوم العضوية. ٢- صندوق دعم المشاريع الصغيرة. ٣- مشاريع تمويل من مؤسسات دولية ومحلية.

د- أهم إنجازات مجلس الإدارة في الدورة الأخيرة:

١. حل ٣٠ قضية عمالية.
٢. إنشاء وتجهيز ٣ مقرات مؤقتة.
٣. الحصول على مشروع مركز المصادر بالتعاون مع جمعية المرأة العاملة.
٤. المشاركة في إحياء المناسبات الوطنية والعمالية.

ه- أهم الصعوبات والتحديات في طريق تقدم النقابة:

١. الأوضاع الداخلية غير المستقرة.
٢. تردي الوضع الاقتصادي.
٣. عدم توفر الكادر المؤهل لإدارة النقابة.
٤. عدم تفرغ مجلس إدارة النقابة.

سادس عشر- النقابة العامة لعمال الصناعات الهندسية والميكانيكية والكهربائية:[٦٨]

أ- معلومات عامة:

تاريخ التأسيس	عدد أعضاء الجمعية العمومية	هل توجد نقابة مماثلة في الضفة؟	عدد الأعضاء المسجلين في شهر سبتمبر ٢٠٠٧		عدد الأعضاء المسددين للاشتراك في سبتمبر ٢٠٠٧	هل هناك انتظام في تسديد الاشتراكات؟
			ذكور	إناث		
١٩٦٤	*٢٢٠	لا	-	-	-	لا

ب- معلومات عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة

تاريخ آخر انتخابات	عدد الأعضاء المسجلين عند إجراء الانتخابات	عدد الأعضاء الذين يحق لهم الانتخاب عند آخر انتخابات	عدد الأعضاء الذين انتُخبوا	أعضاء الهيئة الإدارية		تاريخ آخر تعديل على النظام الأساسي
				ذكور	إناث	
٢٠٠٦/٢/٥	١٨٠	١٨٠	١٧٠	١٠	١	٢٠٠٦/٢/٥

اجتماع الجمعية العمومية القادم	آخر اجتماع فعلي للجمعية العمومية	عدد الإجراءات الانضباطية المتخذة بحق أعضاء النقابة خلال الدورة الحالية	عدد القضايا القانونية التي رفعتها النقابة لمصلحة أعضائها	آخر تدريب للأعضاء	هل قامت ببعثات تدريبية خارجية؟
٢٠٠٩/٢/٥	٢٠٠٦/٢/٥	-	٦	٢٠٠٧/٤	لا

ج- مصادر تمويل النقابة:

١- رسوم العضوية. ٢- برامج تمويل خارجية من نقابات صديقة.
٣- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

د- أهم إنجازات مجلس الإدارة في الدورة الأخيرة:

١. تدريب عشرات الأعضاء ضمن برامج الثقافة العمالية.
٢. رفع عدة قضايا قانونية عمالية لصالح الأعضاء.

---

[68] قام بالإجابة على الأسئلة عبد الرؤوف عليان، نائب رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية والميكانيكية والمعدنية.

* قبل الانتفاضة كان عدد أعضاء الجمعية العمومية ٣٥٠٠ عضو، تراجع اليوم إلى ٢٢٠ نتيجة إغلاق معظم الورش والمصانع، بسبب عدم توفر المواد الخام بعد الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، أو تعرض بعضها للقصف من قبل جيش الاحتلال.

٣. تنفيذ العديد من الجولات الميدانية لتوعية العمال في أماكن عملهم.
٤. المشاركة في جميع الفعاليات النقابية في قطاع غزة.

هـ- أهم الصعوبات والتحديات في طريق تقدم النقابة:

١. تفشي البطالة، خصوصاً بين عمال الصناعة.
٢. احتلال مقر النقابة والاتحاد العام من قبل حماس.
٣. عدم القدرة على تنفيذ أي نشاط بسبب إجراءات الحكومة المقالة.

سابع عشر- النقابة العامة لعمال الخدمات التعليمية:[٦٩]

أ- معلومات عامة:

تاريخ التأسيس	عدد أعضاء الجمعية العمومية	هل توجد نقابة مماثلة في الضفة؟	عدد الأعضاء المسجلين في شهر سبتمبر ٢٠٠٧		عدد الأعضاء المسددين للاشتراك في سبتمبر ٢٠٠٧	هل هناك انتظام في تسديد الاشتراكات؟
			ذكور	إناث		
٢٠٠٦	٣١٦	لا	١٢٩	١٨٧	٣١٦	نعم

ب- معلومات عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة

تاريخ آخر انتخابات	عدد الأعضاء المسجلين عند إجراء الانتخابات	عدد الأعضاء الذين يحق لهم الانتخاب عند آخر انتخابات	عدد الأعضاء الذين انتُخبوا	أعضاء الهيئة الإدارية		تاريخ آخر تعديل على النظام الأساسي
				ذكور	إناث	
٢٠٠٦	١٦٩	١٤٦	١٤٦	٩	٢	٢٠٠٦
اجتماع الجمعية العمومية القادم	**آخر اجتماع فعلي للجمعية العمومية**	**عدد الإجراءات الانضباطية المتخذة بحق أعضاء النقابة خلال الدورة الحالية**	**عدد القضايا القانونية التي رفعتها النقابة لمصلحة أعضائها**		**آخر تدريب للأعضاء**	**هل قامت ببعثات تدريبية خارجية؟**
٢٠٠٩	٢٠٠٦	-	-		١٢/ ٢٠٠٧	لا

ج- مصادر تمويل النقابة:

١- رسوم العضوية. ٢- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

د- أهم إنجازات مجلس الإدارة في الدورة الأخيرة:

١. تنسيب أعضاء جدد.
٢. حل بعض المشاكل للعاملين على بند العقود في التعليم.
٣. احتساب فترة العمل على بند البطالة كحق في المستحقات.
٤. احتساب المؤهل العلمي المحصل بعد التوظيف.
٥. إجراء حوالي ١٥ ورشة ودورة تثقيفية.

هـ- أهم الصعوبات والتحديات في طريق تقدم النقابة:

١. التجاذبات السياسية.
٢. إشكاليات لها علاقة بالقوانين وحريات التنظيم النقابي.
٣. عدم توحد الأطر التي تمثل العاملين في التعليم، مثل اتحاد المعلمين واللجنة المطلبية للمعلمين ونقابة العاملين في الخدمات التعليمية.
٤. ضعف التنسيق فيما بين الأطر الممثلة للعاملين في التعليم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثامن عشر- النقابة العامة للعاملين في البتروكيماويات والغاز:[٧٠]

أ- معلومات عامة:

تاريخ	عدد أعضاء	هل توجد	عدد الأعضاء	عدد الأعضاء	هل هناك انتظام

[69] قام بالإجابة على الأسئلة أشرف مسلم، رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات التعليمية.
[70] قام بالإجابة على الأسئلة عبد الرؤوف عليان، نائب رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية والميكانيكية والمعدنية.

التأسيس	الجمعية العمومية	نقابة مماثلة في الضفة؟	المسجلين في شهر سبتمبر ٢٠٠٧		المسددين للاشتراك في سبتمبر ٢٠٠٧	في تسديد الاشتراكات؟
			ذكور	إناث		
٢٠٠٢/٦	٤٥٠	نعم	٤٢٠	٣٠	٤٥٠	إلى حد ما

ب- معلومات عن الحياة التنظيمية والإدارية داخل النقابة

تاريخ آخر انتخابات	عدد الأعضاء المسجلين عند إجراء الانتخابات	عدد الأعضاء الذين يحق لهم الانتخاب عند آخر انتخابات	عدد الأعضاء الذين انتَخبوا	أعضاء الهيئة الإدارية		تاريخ آخر تعديل على النظام الأساسي
				ذكور	إناث	
٢٠٠٦	٤٥٠	٣٠٠	-	٨	١	٢٠٠٦
اجتماع الجمعية العمومية القادم	**آخر اجتماع فعلي للجمعية العمومية**	**عدد الإجراءات الانضباطية المتخذة بحق أعضاء النقابة خلال الدورة الحالية**	**عدد القضايا القانونية التي رفعتها النقابة لمصلحة أعضائها**		**آخر تدريب للأعضاء**	**هل قامت ببعثات تدريبية خارجية؟**
٢٠٠٩	٢٠٠٦	-	-		٢٠٠٧/٤	نعم

ج- مصادر تمويل النقابة:

١- رسوم العضوية. ٢- ريع بعض الأعمال الخيرية.

د- أهم إنجازات مجلس الإدارة في الدورة الأخيرة:

١. تنفيذ العديد من الدورات التثقيفية.
٢. تقديم بعض المساعدات للعمال العاطلين عن العمل.
٣. توفير فرص عمل للعمال العاطلين عن العمل من أعضاء النقابة.

ه- أهم الصعوبات والتحديات في طريق تقدم النقابة:

١. تفشي البطالة والفقر.
٢. إغلاق العديد من ورش ومصانع الصناعات البتروكيماوية نتيجة لعدم توفر المواد الخام اللازمة لها بعد الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة.
٣. عدم وجود مقرات للنقابة في جميع المحافظات.
٤. ضعف الوعي النقابي بين العمال.

٧/٧- النتائج الكلية للدراسة الميدانية على مستوى كل النقابات العمالية العامة

المقصود بالنتائج الكلية، مجموع نتائج المؤشرات التي رصدتها الدراسة على مستوى جميع النقابات باستثناء النقابة العامة للصيد البحري لأنها مشتمَلة في أرقام النقابة العامة لعمال الزراعة. وقد جاءت النتائج الكلية للدراسة الميدانية على النحو التالي:

١- **عدد أعضاء الجمعيات العمومية للنقابات:** بلغ عدد أعضاء الجمعيات العمومية لجميع النقابات بحسب الدراسة الميدانية (٢٨،٨٢٢)، ونشير هنا إلى أن هذا الرقم يقترب من الواقع ولا يطابقه تماماً، وذلك لأن الكثير من ممثلي النقابات الذين استقى التقرير بياناته منهم اعتمدوا على الذاكرة بسبب فقدان الوثائق والأرشيف المتعلق بنقابتهم بعد الاستيلاء على مقر الاتحاد العام كما أسلفنا سابقاً. يتضح من هذا الرقم الفارق الكبير بينه وبين عدد عضوية الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين المعلن، والذي في معظمه يعبر عن "عضوية المساعدات" التي انتسبت للاتحاد العام بغرض الاستفادة من برامجه الإغاثية، المشروطة بعضوية الاتحاد العام.

٢- **مصادر تمويل النقابات العامة:** جميع النقابات لها الحق في البحث عن مصادر لتمويل أنشطتها وتغطية نفقاتها الإدارية بما لا يخالف القانون، مع ذلك تبقى هناك بعض مصادر التمويل ثابتة ومشتركة بالنسبة لجميع النقابات، وتشكل في أغلب الأحيان الجزء الأعظم من إيراداتها وهي:

أ. رسوم العضوية.
ب. الاستفادة من مشاريع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، بشكل خاص مشاريع التدريب والتثقيف العمالي.
ت. مشاريع ممولة من مؤسسات مانحة.
ث. المشاريع الاقتصادية التي نفذتها بعض النقابات، مثل تَضَمُن النقابة العامة لعمال الصيد البحري حسبة أسماك دير البلح.
ج. التبرعات والهبات.

٣- **التوزيع الجندري في النقابات:** لقد احتوت استبانة الدراسة على سؤالين حول هذا الموضوع، الأول حول التوزيع الجندري للجمعية العمومية لكل نقابة، والثاني حول التوزيع الجندري في مجالس الإدارة، ولم تتم الإجابة على للسؤال الأول من قبل ممثلي معظم النقابات العمالية، لذا سيكتفي التقرير هنا بإيراد التوزيع الجندري في مجالس إدارة النقابات العمالية العامة، وكان على النحو التالي:

- إناث:٣٨، بواقع ٢١%.
- ذكور:١٤٥، بواقع ٧٩%.

٤- **أهم انجازات مجالس النقابات:** رغم تنوع وتعدد انجازات مجالس إدارة النقابات العمالية العامة، إلا أنها كانت في معظمها انجازات خدمية لأعضاء النقابة مثل التأمين الصحي أو مساعدات وتشغيل مؤقت...الخ، أما الانجازات النقابية المطلبية للعمال فكانت نسبتها أقل من المتوقع وفي بعض النقابات غابت تماماً، وهذا الأمر يعبر عن خلل واضح في أداء وعمل النقابات العمالية في القطاع، فالدور الأساسي للنقابات العمالية كما ذكرنا سابقاً هو تنظيم العمال للنضال من أجل مطالب نقابية تتعلق بتحسين شروط العمل وإحداث توازن في علاقات العمل، فالانجازات الحقيقية هي تلك التي تتعلق بالقضايا المطلبية الأساسية، دون التقليل من شأن الانجازات الخدمية التي ساهمت بلا شك في التخفيف من أعباء الحياة اليومية على العمال.

٥- **أهم الصعوبات التي تواجه النقابات:** برزت قضية استيلاء القوة التنفيذية ومن ثم حركة حماس عبر كتلتها الإسلامية على مقر الاتحاد العام لنقابات العمال ومكاتبه الفرعية ومؤسساته لدى جميع النقابات العامة كأهم عقبة تواجههم اليوم، وقد لمس التقرير أثناء إعداد الدراسة الميدانية ذلك كما ورد في الصعوبات التي واجهت الدراسة، حيث كان من المتعذر في كثير من الأحيان الوصول إلى معلومات دقيقة خصوصاً حول عدد أعضاء الجمعية العمومية وتوزعهم الجندري بسبب فقدان الوثائق والملفات التي صودرت بعد الاستيلاء على المقرات. كما برزت العديد من الصعوبات الأخرى مثل

- ضعف الموارد المالية، وساهم في تفاقم هذه المشكلة عدم فاعلية عملية تحصيل رسوم العضوية من العمال من أعضاء النقابات المختلفة.
- ضعف التنسيق فيما بين النقابات العامة.
- غياب الوعي النقابي والثقافة العمالية لدى العمال ما أدى إلى عدم اهتمام الكثير منهم لا بل معظمهم بالانضمام إلى النقابات لأنهم لا يدركون أهمية النقابة العمالية ولا حقيقة دورها.
- الخلافات والشرذمة في صفوف الحركة العمالية.
- الصراع السياسي وتسييس المؤسسات، جعل من الصعب على بعض النقابات أن تعمل بحرية في مؤسسات بعينها خصوصاً مؤسسات حماس والمؤسسات الحكومية بعد الحسم العسكري.
- عدم وجود قضاء عمالي مختص.
- تقادم قانون النقابات وعدم مجاراته للتطور الحاصل على صعيد العمل النقابي.
- ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير بين صفوف العمال، ما أدى إلى فقدان الكثير من النقابات للعضوية الحقيقية حيث أصبح الجزء الأكبر من أعضائها من العاطلين عن العمل.
- التطبيق الانتقائي لقانون العمل الفلسطيني، فعلى سبيل المثال ينص قانون العمل الفلسطيني على تطبيق الضمان الاجتماعي ووضع حد أدنى للأجور وربط الأجور بجدول غلاء المعيشة، كل هذه المواد القانونية لم تنفذ من قبل الحكومات الفلسطينية المتعاقبة بما فيها الحكومة العاشرة وحكومة الوحدة الوطنية الأخيرتين.

٧/٨- تحليل النتائج

تُظهر الدراسة الميدانية وجود تباين فيما بين النقابات المختلفة من حيث عدد العضوية والنشاط وحجم الانجازات والانتشار والتوزيع الجندري، وإن كان هذا التباين في جانب منه يعود لاختلاف طبيعة القطاعات العمالية التي تمثلها كل نقابة، بالإضافة إلى أن بعض النقابات حديثة النشأة تأسس جزء منها قبل عام فقط في ظل ظروف داخلية غير مواتية على الإطلاق، إلا أن التقرير لا يستطيع أن يغفل أسباباً أخرى على درجة كبيرة من الأهمية متعلقة بمستوى نشاطية والتزام وجدية مجالس إدارة النقابات المختلفة.

على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد النقابات الذي حصل في السنوات القليلة الماضية، وتضخم عضوية النقابات وإن نظرياً بعد أن انضم للاتحاد العام الآلاف من العاطلين عن العمل ممن تلقوا مساعدات منه، وتم توزيع هؤلاء على معظم النقابات، إلا أن هذا لم يثمر عن تطور نوعي في العمل النقابي بل ربما شكل عاملاً سلبياً في واقع الأمر. هذا دون أن نفي أو تجاهل حصول تقدم ملموس على بعض الصعد، مثل إجراء انتخابات داخل النقابات خلال العام الماضي.

الاستنتاجات المستخلصة من نتائج الدراسة الميدانية:-

١- إجمالي عدد أعضاء الجمعيات العمومية للنقابات العمالية المختلفة أقل بكثير من عدد من يفترض بها أن تمثلهم من العاملين في المهن المختلفة.

٢- التماهي في كثير من الأحيان بين العضوية العاملة للنقابات التي انضمت وفق الأصول القانونية والنظامية وبين ما يعرف بالعضوية الطارئة أو عضوية المساعدات، التي تم تنسيبها بأعداد كبيرة للاتحاد العام. هذا التماهي أفقد العضوية العاملة معناها وحول بعض النقابات العمالية إلى أطر جماهيرية فضفاضة، وظفت لأغراض سياسية وحزبية بعيدة كل البعد عن دورها الحقيقي الذي كان عليها أن تلعبه.

٣- ضعف تمثيل النساء في النقابات، سواء على مستوى الجمعيات العمومية أو مستوى مجالس الإدارة، فتمثل النساء ٢١% فقط من مجموع أعضاء مجالس إدارة النقابات المختلفة، وهذا يعكس التمثيل الضعيف أصلاً للنساء في الجمعيات العمومية لهذه النقابات. فعلى سبيل المثال عضوية العاملات في الزراعة لا تتعدى ٢,٥% من مجمل عضوية النقابة العامة لعمال الزراعة علماً، بأن الزراعة كانت على الدوام المجال الاقتصادي الذي شهد مشاركة أساسية للمرأة الفلسطينية إلى جانب الرجل ومن غير المعقول أن تختزل مساهمة المرأة في هذا القطاع الاقتصادي الهام بهذه النسبة. ونستطيع القول أن العاملات في المجالات المهنية المختلفة لم يحصلن في النقابات العمالية على تمثيل يعكس واقع ما يمثلن من مجموع العمال في هذه المهن.

٤- ضعف تحصيل رسوم العضوية بصفة عامة في النقابات العمالية، وهذا الأمر يؤثر بلا شك على انتظام عمل النقابات وقدرتها على تحقيق أهدافها وعلى استقلاليتها، علاوة على إن رسوم العضوية لها أهمية تتجاوز أهميتها الاقتصادية، حيث تعتبر مؤشراً على مدى جدية الأعضاء وهي واحدة من أهم شروط العضوية.
٥- هناك تفاوت واضح بين عدد أعضاء الجمعيات العمومية لمعظم النقابات وعدد الأعضاء الذين شاركوا في المؤتمرات الانتخابية، وهو مؤشر على عدم جدية عدد كبير من العضوية في الانخراط بالنشاط النقابي.
٦- من خلال استعراض انجازات مجالس الإدارة للنقابات العمالية يظهر بوضوح طغيان النشاط الخدمي على حساب النقابي المطلبي في عمل النقابات.
٧- تراجع نشاطية النقابات وتوقف بعضها عن العمل تماماً بعد الحسم العسكري في غزة.
٨- غياب قانون موحد للنقابات عزز الانقسام الحاصل في الجسم النقابي الفلسطيني، وزاد من تشظيه وتشتته، ويلاحظ من الدراسة الميدانية الغياب شبه التام للتنسيق والتعاون بين نقابات قطاع غزة بمثيلاتها في الضفة الغربية.
٩- الواقع الاقتصادي والمتردي وانهيار بعض القطاعات الاقتصادية بشكل كامل كقطاع البناء وقطاع التعدين والبتروكيماويات، أثر على عمل الكثير من النقابات التي تحول معظم أعضائها إلى عاطلين عن العمل.
١٠- الحاجة إلى تعزيز الوعي النقابي والتثقيف بأهمية النضال النقابي.

الفصل الثامن

توصيــات التقــريــر

١- ضرورة الإسراع في إتمام الإجراءات القانونية المتعلقة بإصدار قانون التنظيم النقابي الموحد الذي أقر بالقراءة الأولى في المجلس التشريعي الفلسطيني، بما يساعد على توحيد الحركة العمالية في الضفة والقطاع، على أن تؤخذ الملاحظات والتعديلات المقترحة من قبل النقابيين بعين الاعتبار عند إقراره، بما يضمن مشاركتهم في صياغة القانون، والتي تعد من أبرز متطلبات الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بحقوق العمال والعمل النقابي. فبعد مضي أكثر من ثلاثة عشر عاماً على تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، لم يعد من المقبول أن يظل العمل النقابي في قطاع غزة خاضعاً لأحكام الأمر بقانون النقابات الذي صدر في عهد الإدارة المصرية للقطاع، والذي لا يلبي الحد الأدنى من طموحات الحركة العمالية في الارتقاء بواقع العمل النقابي وتنظيمه على أسس ديمقراطية تتوافق مع المعايير العربية والدولية وتنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية.

٢- العمل على إنهاء الخلط والتداخل في الأدوار والمهام بين النقابات المهنية والنقابات العمالية، وذلك عبر التشريع وعبر وضع لوائح ونظم واضحة تنظم مهام وأدوار كل من النقابات العمالية والمهنية بحيث تنهي حالة التماهي والتداخل فيما بينها.

٣- توحيد النقابات العمالية في الضفة وغزة، وذلك في سياق السعي لتوحيد الجسم النقابي العمالي، ليكون لدينا نقابات عامة حقيقية لا بالاسم فقط، على مستوى الوطن والشتات إن أمكن، فالنقابات الموجودة حالياً في قطاع غزة ليست نقابات عامة في نظر الأمر بقانون النقابات (رقم ٣٣١) لعام ١٩٥٤ والذي يتحدث عن نقابات عمال، ولا حتى بالنسبة للمفهوم المتعارف عليه للنقابات العامة، التي هي عبارة عن اتحادات على المستوى الوطني للنقابات العمالية التي تضم العاملين في مهن وأوجه عمل متماثلة في لائحة التصنيف العمالي.

٤- على السلطة التنفيذية أن تعمل على تطبيق كافة أحكام قانون العمل رقم ٧ لعام ٢٠٠٠، بما يضمن الحقوق الأساسية للعمال، وعلى وجه الخصوص المادتين (٨٦) و(٨٩) من قانون العمل الفلسطيني، اللتان أمرتا بوضع حد أدنى للأجور وربطه بالأسعار وجدول غلاء المعيشة إضافة إلى تشكيل لجنة الأجور. كما لا بد من العمل على إنجاز وإقرار اللوائح التنفيذية لقانون العمل الفلسطيني، التي تأخر انجازها سبع سنوات حتى الآن.

٥- انتظام العملية الانتخابية ودوريتها، داخل كل من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والنقابات العمالية كافة.

٦- وضع آليات ديمقراطية تكفل التجديد في كافة المستويات النقابية القيادية، فعلى الرغم من أن الاتحاد العام لنقابات العمال ونقاباته قد عقدوا مؤتمراتهم الانتخابية العام الماضي إلا أن هذه المؤتمرات انتهت بمعظمها بإعادة انتخاب نفس القيادات التي تربع بعضها على سدة قيادة الحركة العمالية لعشرات السنين، ونشير هنا إلى أن الغالبية العظمى من مؤتمرات النقابات العمالية الانتخابية لم تجر فيها منافسة حقيقية وانتخبت مجالس إدارية بالتزكية. ويمكن أن يتم ذلك بأن ينص التشريع أو في النظم الداخلية للاتحاد العام وللنقابات العمالية على آليات وقواعد، تساعد المؤتمرات الانتخابية للاتحاد والنقابات العمالية على انتخاب قيادات جديدة في كافة المستويات القيادية، ومن ضمن الآليات التي تتبع في كثير من المنظمات والمؤسسات وحتى الدول تحديد عدد الدورات الانتخابية المتتالية التي يحق للرئيس ولأعضاء الهيئات والمستويات العليا الترشح فيها لنفس المناصب التي شغلوها.

٧- العمل الجاد على ترسيخ النهج الديمقراطي داخل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والنقابات العمالية، فالديمقراطية ليست انتخابات فحسب بل هي نظام وآليات عمل تكفل جماعية اتخاذ القرار وعدم التفرد من قبل قائد ما أو مجموعة قادة.

٨- احترام الأنظمة الداخلية لكل من النقابات العمالية والاتحاد العام، وذلك بأن تكون كافة الإجراءات والقرارات والأوامر التي تتخذها هيئات الاتحاد العام والنقابات العمالية بكافة مستوياتها منضبطة وممتثلة لمبادئ نظامها الداخلي ولا تخرج عنه.

٩- ضبط قنوات الاتصال وتنظيمها، سواء تلك الداخلية بين المستويات الإدارية في كل نقابة أو في مؤسسة الاتحاد العام، أو الخارجية بينها وبين الحكومة والأطر والمنظمات والأحزاب والمؤسسات...الخ، وضرورة أن تخضع لرقابة الهيئات المعنية لضمان انسياب المعلومات والقرارات بشكل سليم والابتعاد عن الشخصنة والذاتية في رسم العلاقات الداخلية والخارجية.

١٠- تكثيف وتوسيع برامج التثقيف العمالي، لرفع مستوى معرفة وثقافة العمال بأهمية المشاركة في اتخاذ القرار داخل نقاباتهم وآليات الرقابة والمتابعة للهيئات القيادية وكيفية ممارسة حقوقهم التي يكفلها القانون والنظم الداخلية للنقابات العمالية والاتحاد العام.

١١- اعتبار الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بعد توحيد الجسم النقابي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤسسة شعبية مستقلة في قرارها وفي اعتماداتها المالية عن السلطة التنفيذية، وذلك إما بإصدار قانون خاص بموازنة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين مستقل عن قانون الموازنة العامة للحكومة يشمل كافة الاعتمادات المالية للاتحاد العام بما فيها اعتمادات التفرغ النقابي ، أو بأن تكون هناك بنود في قانون النقابات بعد إقراره تلزم الحكومة بتفريغ عدد من النقابيين بالاتفاق مع الاتحاد العام مع ضمان حقهم بالعودة إلى عملهم الأصلي بعد انتهاء ولايتهم، وهذا النظام مطبق في جمهورية مصر العربية[٧١].

١٢- اتخاذ إجراءات تكفل المشاركة الفاعلة للعمال النقابيين، في اللجان العمالية التي هي حجر الأساس في بنيان النقابة العمالية.

١٣- تطوير الهيكل التنظيمي للنقابات العمالية بحيث يكون هناك اتصال مباشر فيما بين اللجان العمالية ونقابات المنشآت من جهة وبين مؤسسة النقابة العامة من جهة أخرى. وبهذا الخصوص هناك الكثير من النقابيين الذين يرون ضرورة إعادة النظر بنقابة المحافظة التي يعتقدون بأنها تشكل عبئاً على الهيكل التنظيمي للنقابات العمالية، وتزيد من البيروقراطية داخلها، بحيث لا تسير العلاقة بطريقة انسيابية بين قمة الهرم النقابي والقاعدة العمالية، بما يؤثر على مشاركة القاعدة العمالية في اتخاذ القرار والرقابة على مجلس الإدارة.

[71] مرجع سابق، مقابلة مع إلياس الجلدة، نائب رئيس نقابة الخدمات الصحية، ونائب رئيس جبهة العمل النقابي التقدمية، ٢٠٠٧/١٢/٣.

١٤- انسجاماً مع الوجهة في البند السابق، نعتقد أنه من المفيد العمل على تطوير الهيكل التنظيمي لمؤسسة الاتحاد كذلك، وإعادة النظر في بعض المستويات التنظيمية، كالمجلس المركزي للاتحاد العام الذي نعتقد بأن إلغاءه سيخفف من حجم التعقيد البيروقراطي داخل الاتحاد. ونقترح أن تكون هيكلية الاتحاد في مستواها القيادي، تتشكل من المؤتمر العام واللجنة التنفيذية والأمانة العامة، فكل ما قيل في البند السابق عن نقابة المحافظة يصلح للحديث عن المجلس المركزي للاتحاد الذي لا نرى فائدة ترجى من وجوده سوى زيادة في البيروقراطية وتحميل هيكل الاتحاد عبئاً هو في غنى عنه.

١٥- الوقوف أمام عضوية كل من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والنقابات العمالية، وإسقاط عضوية كل من لا تنطبق عليه شروط العضوية النظامية.

١٦- شطب عضوية كل الذين انتسبوا للاتحاد العام حتى يتم إدراجهم على برامج الإغاثة والتشغيل المؤقت التي قدمها الاتحاد خلال انتفاضة الأقصى، فعضوية الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين تتألف من النقابات فقط ولا يجوز أن تكون هناك عضوية فردية فيه.

١٧- إعادة النظر في تجربة عمل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطيني في مجال برامج الإغاثة والتشغيل المؤقت، بشكل أفضى إلى طغيان هذا النوع من العمل على الأوجه الأكثر مركزية وأهمية، فقد أصبح الاتحاد في سنوات ما بعد الانتفاضة الثانية من حيث الدور أقرب إلى مؤسسة إغاثية منه إلى اتحاد نقابات عمالية، بحيث ابتعد عن ممارسة دوره النقابي العمالي المطلبي، ونقترح أن يتم تحويل برامج المساعدات والإغاثة إلى مؤسسة أهلية يقوم الاتحاد بإنشائها لهذا الغرض، دون أن يتورط بشكل مباشر في إدارة ومتابعة هذه البرامج.

١٨- العمل الجاد على إحياء وإعادة الاعتبار للدور النقابي المطلبي للنقابات العمالية وللاتحاد العام الذي تراجع لصالح الدور الإغاثي المعوناتي، كما يتضح بشكل جلي من خلال استعراض انجازات الاتحاد العام التي أوردناها في فصل آخر من هذا التقرير.

١٩- ولغرض تعزيز المطلب رقم ١٨ أعلاه، ينبغي الإسراع في تأسيس صناديق مالية مشتركة، كصندوق الإضراب الذي يؤمن للعمال المضربين رواتبهم أو جزء منها في ظروف معرفة جيداً، مما يشجعهم على المشاركة الفاعلة في النشاطات العمالية والنقابية المطلبية، ويساهم في زرع روح التضامن بين العمال.

٢٠- تحييد الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والنقابات العمالية المختلفة عن التجاذبات السياسية، التي ساهم انخراط الاتحاد العام فيها في إضعاف شرعيته التمثيلية، واتُّخذت ذريعة من بين الذرائع التي سيقت لتبرير الاستيلاء على مكاتب الاتحاد ومقراته.

٢١- اعتبار الانتخابات النقابية العمالية التي من المقرر عقدها في عام ٢٠٠٩، فرصة تاريخية لإعادة بناء الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والنقابات العمالية وتصحيح الأخطاء البنيوية التي تراكمت على مر السنين الماضية. ونرى أن تتم هذه العملية من أسفل إلى أعلى، بحيث تبدأ بمراجعة عضوية كل نقابة والتأكد من نظاميتها، وإجراء انتخابات في كل منشأة وموقع عمل للخروج بلجان عمالية تشكل النواة الصلبة للنقابات، ويتم تمثيل اللجان العمالية أو النقابات في المنشآت ومواقع العمل، في المؤتمر العام وفق نظام التمثيل النسبي.

٢٢- الاتفاق على لائحة التصنيف العمالي للنقابات العمالية، والعمل على تضمينها في قانون النقابات مستقبلاً، بحيث تُحدد بوضوح قائمة المهن التي تمثلها النقابات العمالية الموجودة حالياً، وبالتالي يكون من حق العاملين في المهن التي لا تشملها هذه القائمة تشكيل نقابات عمالية جديدة تمثلهم وتدافع عن حقوقهم.

٢٣- تراجع الحكومة المقالة وحركة حماس عن الإجراءات التي اتخذتها بحق الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والنقابات العمالية عشية تنفيذها حسمها العسكري في قطاع غزة في ٢٠٠٧/٦/١٤، فما قامت به الحكومة المقالة وحركة حماس من استيلاء على المقر الرئيس للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ومقراته الفرعية يعد انتهاكاً صريحاً لقانون العمل الفلسطيني (٣٣١) لعام ١٩٥٤، وكذلك يشكل مخالفة للفقرة الثانية من نص المادة (٢٦) من القانون الأساسي التي تنص على حق الفلسطينيين في تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفقاً للقانون، ومخالفة للمادة الأولى من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، وعليه يدعو المركز الحكومة المقالة بصفتها المسيطرة حالياً على مقرات الاتحاد العام والنقابات العمالية إلى أن تعيد تسليم هذه المقرات للهيئات الشرعية، وإعطاء مجالس إدارة النقابات العمالية ومجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين المنتخبة، الفرصة كاملة لإتمام ولايتهم القانونية حتى عام ٢٠٠٩، ومن ثم تعقد مؤتمراتها الانتخابية في موعدها القانوني، مع الأخذ في الاعتبار ما جاء أعلاه من خطوات لإصلاح الجسم النقابي إلى حين بلوغ موعد الانتخابات.

٢٤- تشجيع انخراط النساء العاملات في النقابات العمالية، وتحفيزهن على ذلك عبر إجراءات معينة تكفل تمثيلاً جيداً لهن في الهيئات القيادية.

٢٥- تطوير نظام تحصيل رسوم العضوية من أعضاء النقابات العمالية، لما لهذا الأمر من أهمية على كافة الصعد، من نظامية العضوية وانتظام عمل النقابة واكتفائها مالياً بما يعزز من استقلاليتها.

٢٦- تحفيز العمال على الانتساب للنقابات العمالية، عبر تثقيفهم بأهمية النقابات ودورها في حماية مصالحهم والمحافظة على حقوقهم، وقبل ذلك على النقابيين العمل بدأب ونشاط من أجل الوصول إلى كافة العمال في مواقع عملهم والتفاعل معهم ودعوتهم للانتساب إلى النقابات العمالية.

٢٧- التعامل مع أية ادعاءات جنائية، كالفساد أو الاستغلال غير القانوني لمقدرات ومصادر نقابات العمال، في الإطار والشكل الصحيحين ومن خلال القضاء، وبموجب ما ينص عليه القانون الفلسطيني. فالادعاءات المثارة حول الاتحاد العام والنقابات العمالية من قبل بعد الجهات، على خطورتها، لا يمكن أن تشكل ذريعة لمخالفة القانون وحرمان المواطنين من حقوق أساسية مكفولة لهم في القانون.

قائمة الملاحق

١- كتاب موجه من الاتحاد العام لنقابات العمال للسيد الرئيس محمود عباس، ٢٠٠٧/٧/٢.

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين . محافظات غزة
Palestine General Federation of Trade Unions - Gaza Strip

PGFTU Est.1965 Palestine

السيد الرئيس محمود عباس .. أبو مازن حفظه الله
رئيس منظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

تحية الوطن وبعد ...

الموضوع: وقفتكم في صورة الاعتداء والاستيلاء على مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

بتوجه لكم باسم قيادة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وباسم النقابات العمالية الأعضاء فيه لوقفتكم في صورة الاعتداء والاستيلاء على مقر الاتحاد من قبل حركة حماس والقوة التنفيذية بتاريخ 2007/6/14م خلال الأحداث المأساوية التي شهدها وطننا الحبيب، حيث قامت القوة التنفيذية بالاستيلاء على المقر وتم مصادرة العديد من محتوياته من أثاث، وأجهزة وملفات خاصة بالاتحاد والنقابات الأعضاء فيه.

ونؤكد لكم بأن هذا العمل الغير قانوني يهدد مستقبل وحرية العمل النقابي والذي يتعارض مع الدستور والقانون وكافة الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية والعربية والتي كفلت الحق في العمل النقابي بحرية.

ويهمنا أن نوضح لكم الجوانب التالية:

1- أن الاتحاد منظمة نقابية مستقلة يضم خمسة عشر نقابة عمالية كل منها لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة، وجميعها نقابات قانونية مسجلة، وحصلت على تسجيل رسمي من قبل وزارة العمل الفلسطينية .

2- أن الاتحاد والنقابات لا يمثل جهة سياسية أو نقابية معينة، وانما تحكمه أنظمة ودساتير داخلية ويتم انتخاب الهيئات القيادية فيه ديمقراطيا وحسب القانون.

Gaza - Ebaad Al Rahman Dist. Al Safawi * P.O.Box : 85
Fax : 972 - 8 - 2854240 - 2854250 - 2854251
البريد الإلكتروني E-Mail PGFTU-G@hally.net

3- إن مقر الاتحاد المكون من خمسة طوابق تم بناؤه عام 1996م بتبرع من اتحاد عمال النرويج وهو ملكا لعمال فلسطين وليس لجهة سياسية كانت، وفيه تقدم خدمات اجتماعية وقانونية ونقابية للعمال وأن استمرار الاستيلاء عليه يضر بتقديم الخدمات للعمال والفقراء من شعبنا.

وأخيراً فإننا نتوجه إليكم بتجمل مسئولياتكم الوطنية لإعادة المقر ، و ما تم مصادرته من محتويات حتى نتمكن من استمرار عملنا وعطائنا في خدمة عمالنا وشعبنا.

واقبلوا وافر الاحترام والتقدير

النائب الأول لرئيس الاتحاد العام
لنقابات عمال فلسطين

عايش محمد عبيد

2007/7/2م

Gaza - Ebead Al Rahman Dist. Al Sahael * P.O Box : 65
Fax : 972 - 8 - 2854240 - 2854250 - 2854251
البريد الإلكتروني E-Mail PGFTU-G@hally.net
غزة - حي عباد الرحمن - الصفطاوي * ص.ب : ٨٥
فاكس : ٠٨-٢٨٥٤٢٤٠ / ٢٨٥٤٢٥٠ / ٢٨٥٤٢٥١

٢- كتاب من الاتحاد العام لنقابات العمال موجه للسيد/ د.أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة، ٢٠٠٧/٧/٣.

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. محافظات غزة
Palestine General Federation of Trade Unions - Gaza Strip

PGFTU Est.1965 Palestine

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد /د. أحمد بحر حفظه الله
رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة
السادة / أعضاء المجلس التشريعي حفظهم الله

تحية الوطن وبعد ،،،

الموضوع: العمل على إعادة مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

نتوجه لكم باسم قيادة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وباسم النقابات العمالية الأعضاء فيه برجاء العمل على إعادة مقر الاتحاد والذي تم الاستيلاء عليه من قبل حركة حماس والقوة التنفيذية بتاريخ 2007/6/14م خلال الأحداث المأساوية التي شهدها وطننا الحبيب، حيث لا زالت القوة التنفيذية موجودة داخل المقر وتم مصادرة العديد من محتوياته من أثاث، وأجهزة وملفات خاصة بالاتحاد والنقابات الأعضاء فيه.

ويهمنا أن نؤكد لكم بأننا لا نجد ما يبرر الاستمرار في هذا العمل غير القانوني والذي يهدد مستقبل وحرية العمل النقابي والذي يتعارض مع الدستور والقانون وكافة الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية والعربية والتي كفلت الحق في العمل النقابي بحرية.

كما يهمنا توضيح الجوانب التالية:

1- أن الاتحاد منظمة نقابية مستقلة يضم خمسة عشر نقابة عمالية كل منها لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة، وجميعها نقابات قانونية مسجلة، وحصلت على تسجيل رسمي من قبل وزارة العمل الفلسطينية في الحكومة العاشرة التي شكلتها حركة حماس.

غزة - حي عباد الرحمن - الصفطاوي ● ص.ب: ٨٥
تلكس: ٢٨٥٤٢٤٠ ـ ٩٧٢ ـ ٨ / ٢٨٥٤٢٤٠ / ٢٨٥٤٢٥١
البريد الإلكتروني E-Mail PGFTU-G@hally.net
Gaza - Ebaad Al Rahman Dist. Al Sahawi * P.O.Box : 85
Fax : 972 - 8 - 2854240 - 2854250 - 2854251

٣- كتاب موجه من الاتحاد العام لنقابات العمال للسيد مصطفى شحادة – مدير عام علاقات العمل في وزارة العمل الفلسطينية، ٢٠٠٧/٧/٣.

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. محافظات غزة
Palestine General Federation of Trade Unions - Gaza Strip

PGFTU Palestine

السيد / مصطفى شحادة .. حفظه الله

مدير عام علاقات العمل... وزارة العمل

تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع: شكوى حول الاستيلاء على مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ومصادرته محتوياته

تهديكم اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ومجالس إدارات النقابات العمالية الأعضاء بالاتحاد فائق التحيات النضالية وتثمن دوركم في خدمة عمالنا وشعبنا والحركة النقابية.

ونتوجه لكم بشكوى حول الاستيلاء على مقر الاتحاد العام ومصادرة محتوياته من قبل حركة حماس والقوة التنفيذية وذلك منذ تاريخ 2007/6/14 حتى اليوم، وكما تعلمون فإن النقابات والاتحاد هي هيئات قانونية منتخبة ديمقراطيا، وقد عملت على توفيق أوضاعها حسب قانون النقابات العمالية رقم 331 سنة 1954 م، بعد إجراء انتخاباتها بشكل ديمقراطي وبإشراف وزارة العمل.

وعليه فإننا نتوجه لكم للعمل على اتخاذ الإجراءات القانونية لإعادة الاتحاد إلى هيئاته الشرعية.

واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

بشير السيسي
نائب رئيس الاتحاد العام
للنقابات عمال فلسطين
2007/7/3

Gaza - Ebaad Al Rahman Dist. Al Sahawi * P.O.Box : 65

٤- بيان صادر عن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين يطالب بإخلاء مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وتسليمه فوراً إلى قيادة الاتحاد، ٢٠٠٧/٧/٤.

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن الأطر النقابية الفلسطينية

نطالب بإخلاء مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وتسليمه فوراً إلى قيادة الاتحاد الشرعية والمنتخبة وإعادة جميع محتوياته.

في أعقاب الأحداث الدموية التي عاشها قطاع غزة من اقتتال داخلي جاءت نتائجه أخيراً بقيام حركة حماس باللجوء لاستخدام القوة المسلحة العنيفة لحسم الصراع على السلطة والسيطرة على مقراتها وتفكيك أجهزتها في قطاع غزة ولم تكتف بذلك ، بل قامت بالاستيلاء على أكثر من ثلاثين مؤسسة اجتماعية وأهلية وفي مقدمتها المقر الرئيسي للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واستولت على محتوياته وحولته إلى مقر للقوة التنفيذية، ضاربة بذلك عرض الحائط بكل القوانين والأعراف الدولية غير مستندة إلى أي قانون.. وانطلاقاً من حرصنا في الأطر النقابية على مصلحة شعبنا الوطنية ومن قيم شعبنا وأخلاقه وموروثة النضالي فإننا نؤكد على:

1- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين مؤسسة نقابية تضم في عضويتها خمسة عشر نقابة عامة جميعها مسجلة لدى وزارة العمل الفلسطينية ولم يسبق أن أغلق الاتحاد في وجه أي عامل، وهو يقدم خدمات لجميع أبناء الشعب الفلسطيني بدون تمييز.

2- ضرورة الالتزام بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ووقف كافة مظاهر وأساليب التعدي على مؤسسات المجتمع المدني وحريات الأفراد وضمان حرية العمل النقابي.

3- نطالب السيد الرئيس أبو مازن وحكومة الطوارئ بوضع قضية العمال وحقوقهم في سلم أولوياتهم.

4- نطالب مراجعة القرار الذي اتخذ بإيقاف صرف بعض رواتب الموظفين والتدقيق فيه.

5- نتوجه إلى حركة حماس ونطالبها بتسليم الاتحاد العام للنقابات وإعادة محتوياته وكذلك تسليم جميع المؤسسات المدنية التي تم الاستيلاء عليها.

حركة الشبيبة العمالية
كتلة الوحدة العمالية
كتلة نضال العمال
كتلة التضامن العمالية

جبهة العمل النقابي التقدمية
الكتلة العمالية التقدمية.
كتلة كفاح العمال الفلسطيني
اتحاد لجان كفاح العمال

2007/7/4 م

٦- الفقرة التي ذكر فيها موضوع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في رد مكتب السيد رئيس وزراء الحكومة المقالة على كتاب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٧/١٠/١.

بسم الله الرحمن الرحيم

السلطة الوطنية الفلسطينية

رئيس الوزراء – وزير الداخلية

إن ما ورد في البنود السابقة محل متابعة واهتمام بالغ من قبل الحكومة ويسرنا أن نبلغ مركزكم المحترم بقرار دولة رئيس مجلس الوزراء – وزير الداخلية" بالتعليمات الصادرة لقادة الأمن الداخلي كي يكون لمركزكم علم وإحاطة بالإجراءات المتخذة، كما ونبلغكم بالإرادة القوية والصادقة للحكومة والجدية في متابعة أي تجاوزات ومساءلة مقترفيها بكل شجاعة ودون مهادنة.

سادساً: أما فيما يخص البند الثامن الاعتداءات على منظمات المجتمع المدني:

يسرنا أن نسمع ونطلع على رصد مركزكم المهني للاعتداءات على منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وهي كثيرة وبالمئات وبأشكال وألوان مختلفة وبصورة ممنهجة ووحشية وهي مراكز ومؤسسات وجمعيات خيرية ومراكز ودور رعاية اجتماعية وهي تعتبر "مؤسسات شقيقة لكم" وتقدم خدماتها لمئات الآلاف من الأسر الفلسطينية، وتقوم السلطة وحكومة إنقاذ حالة الطوارئ غير الدستورية برعاية الممارسات الوحشية تجاه هذه المراكز والمؤسسات، وتجلت الممارسات الوحشية وغير القانونية في إغلاق أكثر من 120 مؤسسة وجمعية خيرية ومركز حقوقي في الضفة الغربية وهو ما يعتبر اعتداء صارخا على حقوق المواطنين المنتفعين من هذه الجمعيات، وكرغبة وسلوك من طرف حكومة السيد فياض غير الدستورية لتحول هؤلاء المنتفعين تجاه الجريمة والانحراف والفشول.

أما بالنسبة لإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، فلا نعتقد بوجود أي اعتداء أو أن الأمر يرتقي لهذا التوصيف، حيث أننا تلقينا ذلك ابتداء ورحبنا بإعادة مقرات الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين مباشرة فور قيام مجالس الإدارة بالدعوة لإجراء الانتخابات لمجالس إدارتها المتربعة عليها منذ عدة سنوات خلافاً لقانون المنظمات الأهلية، وستقوم وزارة الداخلية بتسليم المقر مباشرة ودون تأخير للمجالس المنتخبة، ولحن ما زلنا بانتظار ذلك أو سيكون هناك تشكيل لمجالس إدارة تسييرية لغاية إجراء الانتخابات ومن ثم تسليم المقر لمجلس الإدارة المنتخب!! لقد طرح الأمر علينا من قبل مركزكم وناقشنا حوله ورحبنا ابتداء بعودة المقرات وما زلنا بانتظار ذلك.

إن المؤسسات والمراكز والاتحادات والجمعيات في قطاع غزة تتمتع باحترام بالغ وبعدم اعتداء عليها ، والحكومة على استعداد لتلقي أي شكاوى تجاه أي تجاوز وعلاج ذلك فوراً، ونشكر لمركزكم تزويدنا بأي شكاوى بالخصوص.

5